الميزان

اقتصادية . اجتماعية . نقابية

المجلد

السنة الأولى – العدد الأول – كانون الثاني 1989

JANVIER /1er Année - No.1 - 1989

الأيام تدور... والأزمات تتفاقم

Les Aciéries Libanaises - Raymond Najjar & Co.

معامل الفولاذ اللبنانية

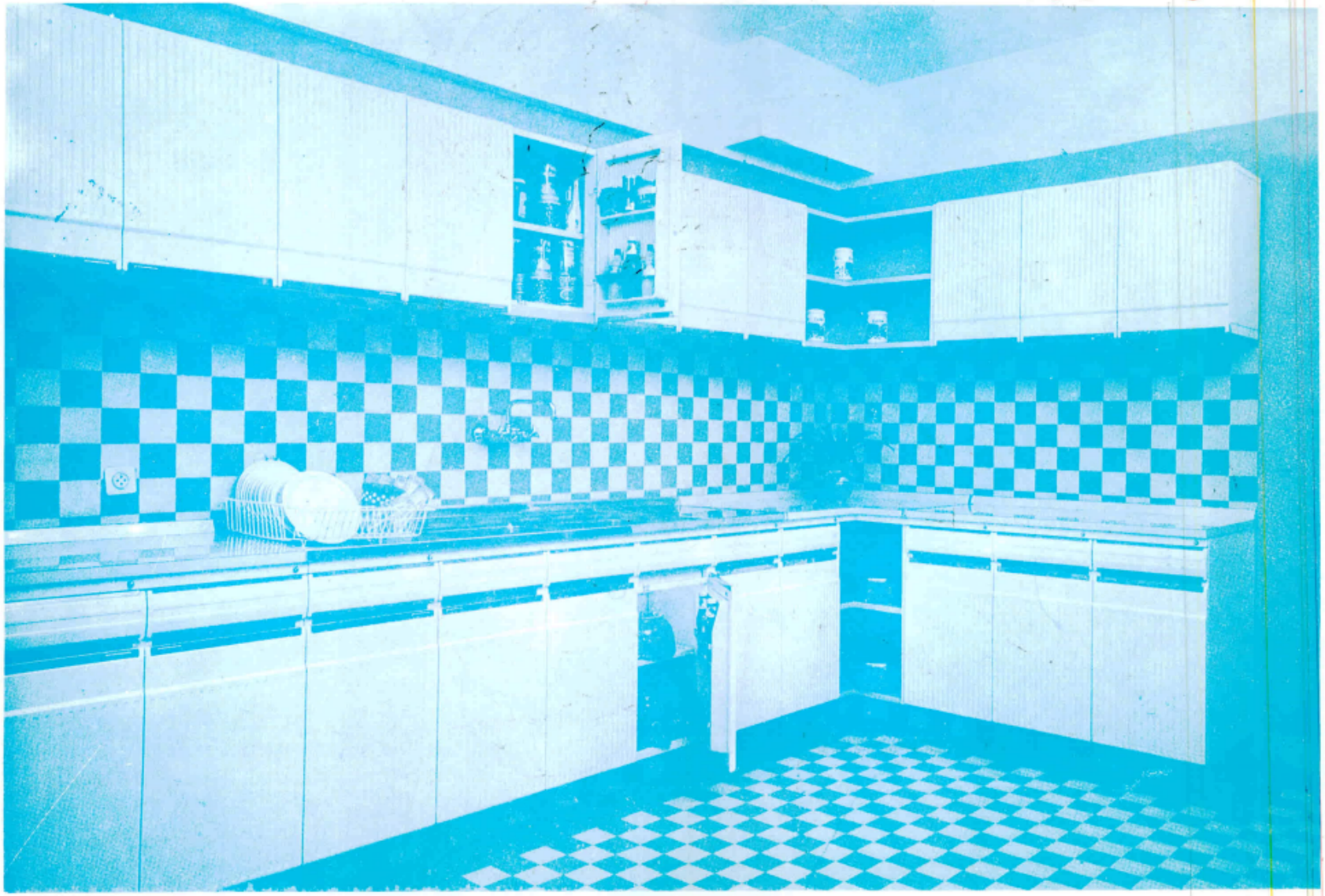

اقتصادية ـ اجتماعية ـ نقابية

صاحبا الامتياز:

علي جابر

سليمان الباشا

المدير المسؤول:

عائدة عبد الصمد

الادارة والتحرير:

بيروت ـ وطى المصيطبة ـ شارع جبل العرب ـ بناية زاهد وشاهين

ص.ب.: ١١/٦٧٧٤

هاتف: ٣٠٠٣٨٦

سعر العدد

- لبنان ١٠٠ ل.ل.
- الاشتراك السنوي

ـ للافراد ١٠٠٠ ل.ل.

ـ للمؤسسات ٢٠٠٠ ل.ل.

ـ للادارات الرسمية ٣٠٠٠ ل.ل.

ـ الاشتراك في الخارج ما يعادل ١٠٠ دولار يضاف اليه أجور البريد

الاعلانات

ـ صفحة غلاف ملون ٧٥٠٠٠ ل.ل.

ـ صفحة غلاف داخلي ٦٠٠٠٠ ل.ل.

ـ صفحة داخلية ٥٠٠٠٠ ل.ل.

ـ سعر السم عمود ٢٥٠ ل.ل.

كلمتنا

«الميزان» في الاعلام

يوسف خطار الحلو

عضو مجلس نقابة الصحافة

يسعدني كاعلامي مخضرم، ويسعد الاعلام بوجه عام، ان يكون له «ميزان» ـ قسطاس، ينقل الى قرائه ما قلّ ودلّ من الحقائق، ويقبس منهم بالقدر نفسه الاخبار عمّا يشكون منه، وينقل همومهم، ويجلب المصاعب والمحن اليهم.

ومن غيرها ـ الطبقة العاملة ومن صلبها «جبهة التحرر العمالي» ـ التي تنطق «الميزان» باسمها، قادر ان يكون ناطقاً باسم العمال، ركن الحاضر، وبناة المستقبل وصوغه في صحف، ومجلات، وكتب، ورسوم، وصور لتشكل مادة لغذاء المجتمع الفكري، كل المجتمع.

لقد اصابت «جبهة التحرر العمالي» والمشرفون على شؤونها، باصدارهم اداة اعلامية مقروءة، هي الزميلة «الميزان»، ان الاعلام المقروء، كان ولا يزال، وسيبقى الأداة الاكثر تأثيراً، وفعالية، وعمقاً في التوجيه الصحيح، ولا سيما بالنسبة للشؤون الحياتية، والاجتماعية، وهو الشأن الذي يعني، قبل كل اعتبار، العمال وعموم الشغيلة الذين اصبحوا، في زمن تقلّب الأسعار، وسيطرة الاحتكار، خاضعين لما يسمّى سعر صرف العملات الاجنبية، هذه الاسعار التي تنسحب حرماناً فاضحاً، على العمال، الذين جوبهوا بالغلاء الكاوي، بسبب ارتفاع سعر العملات الاجنبية أكثر من ٩٠ مرة بالنسبة لزيادة الاجور.

من هذا الواقع، من استشراء ونهم المحتكرين الذين نزعوا «يد الله» عن الاسعار، وراحوا يتصرفون بها مرات باليوم الواحد، وفي زمان فلتان الأمن، سياسياً واجتماعياً، واقتصادياً، يشكل صدور مجلة «الميزان» الجريدة العمالية الاجتماعية ـ الاقتصادية، خطوة في التصدي لكل متطاول على حق العامل، اصناعياً، كان، ام تاجراً هو، او رئيس مؤسسة تعليمية، او مالك عقارات سكنية. ان «الميزان» ستكون قسطاساً للعدالة، وسيفاً مصلتاً على من تسول له نفسه التطاول على حقوق الكادحين وبذلك ستلقى «الميزان» التأييد والدعم لا من جماهير العمال فحسب، بل من الشعب كافة.

اتمنى للزميلة الجديدة «الميزان» الازدهار والانتشار، وللزملاء والمشرفين على تحريرها وادارتها المزيد من العطاء، ليبقى «الميزان» مستقيماً، واداة لضرب الخلل، في زمن فقدت فيه معظم الموازين الدقة في الوزن، وضاعت «العيارات» ولكننا واثقون بأن عيارات «ميزان» نا لن تضيع، لانها من صخرة العمال قدّت، وعلى ايديهم عولجت، وتحتضنها ايد امينة، في «جبهة التحرر العمالي» العزيزة.

أزمة الرغيف تكشف الوجه البشع لنهج حكومة الانقلاب العسكري

تحكم المافيات وسيطرة المعتمدين على كوتا الطحين تساهم بتفاقم الأزمة...

أزمة الرغيف الخانقة التي كانت المناطق الوطنية مسرحاً لها في الأسابيع الأخيرة كشفت، من خلال الأساليب التي اتبعها أصحاب الأفران وما رافقها من تلاعب في السعر والوزن، وما تبع ذلك من غش وتقديم الطحين الفاسد للمواطنين، الوجه البشع للسياسة الاقتصادية - الاجتماعية التي تمارسها حكومة الانقلاب العسكري ضد المواطن اللبناني والتي تسمح للفئات المتحكمة بقوت الشعب ومصيره جني الأرباح الطائلة والعبث بأرواح المواطنين، حتى وصل الحد بهم الى التلاعب بلقمة العيش ورغيف الخبز الذي هو مادة أساسية في غذاء الطبقات الفقيرة في لبنان.

وغني عن القول أن هذه الأزمة موجودة منذ زمن، وهي تتفاعل باستمرار، وتطل على المواطن بين فترة وأخرى لتشكل مأساة جديدة يحاول بشتى السبل التصدي لها وايجاد المخرج اللائق منها، دون أن يكون ذلك على حسابه وحساب عائلته!

وإذا كانت الزمرة المتسلطة على الحكم في المنطقة الشرقية منعت وصول القمح والطحين وبعض المواد الأخرى الضرورية الى المناطق الوطنية، بهدف تجويع هذه المناطق وتركيع المواطنين فيها، فقد كان للمبادرة السورية التي قدمت كميات من الطحين على سبيل الاعارة، وايضاً مسارعة الحكومة الشرعية الى استيراد الطحين من تركيا وغيرها، أثر فعال في الحد من تفاقم الأزمة.

ولكن ما هو سبب هذه الأزمة التي تتجدد باستمرار، هل هي مفتعلة، أم أن هناك حقيقة نقصاً في هذه المادة يجعل توفرها بشكل دائم أمر صعب التحقيق؟

والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: أين تذهب كميات الطحين المدعوم المخصصة للأفران؟ ولماذا لا تتم زيادتها وتعزيز المراقبة على توزيعها حتى لا يستفيق المواطن يومياً على أزمة جديدة تدفعه للتفتيش عن لقمة خبز لعياله؟

أزمة الرغيف ودور النظام...

على هذه الأسئلة، أو التساؤلات، يجيب السيد كامل فقيه، رئيس نقابة عمال المخابز في بيروت فيقول:

- أزمة الرغيف التي نعاني منها اليوم هي من صلب سياسة النظام السياسي القائم في لبنان، وهي ليست جديدة، فقد كانت ولا تزال مستمرة، منذ عدة سنوات، يتعرض لها المواطن في الأيام الأخيرة من كل شهر، والسبب في ذلك أن المسؤولين عن مادتي القمح والطحين يسلمون الأفران حصتهم من «الكوتا» المخصصة لهم من الطحين على أساس ٢٦ يوماً في الشهر، مع أن الأفران تعمل طيلة أيام الشهر، الامر الذي يسبب

نقصاً حاداً في مادة الخبز خلال اربعة ايام او خمسة كل شهر.. هذا بالإضافة الى ما يقدم عليه معتمدو التوزيع من تلاعب في الكمية التي يجب تسليمها للافران، حيث ينقصونها تارة بحجة الأوضاع الامنية، وطوراً لأن الكمية المسلمة اليهم لا تكفي، وغيرها من الاسباب والحجج الواهية التي لا أساس لها من الصحة.. وكل ذلك يتم على حساب أصحاب الأفران والمواطنين دون أن يكون هناك رقابة حقيقية على هؤلاء المعتمدين الذين يبيعون الكميات التي تتوفر لديهم من جراء هذا التلاعب في السوق السوداء، وبأسعار مرتفعة جداً، على أساس أن الطحين والقمح هما من المواد المدعومة من قبل الدولة.

غياب الدولة ساهم بعملية الغش ومزج السم بالدسم

● ولكن الأفران لعبت دوراً في غش المواطن عن طريق تخفيض الوزن وزيادة السعر؟

ـ يعمد بعض أصحاب الافران، حتى في الحالات العادية، الى التلاعب في وزن «الربطة» من ١٠٥٠ غراماً الى ما يتراوح بين ٩٠٠ و ٨٠٠ غرام، فكيف الحال وقد كان هناك نقص في كميات الطحين المسلمة اليهم؟ لقد اشتريت ربطة كغيري من المواطنين بوزن اقل وسعر أعلى.. المسؤولية في هذه القضية تقع على عاتق الدولة الغائبة تماماً عن كل ما يهم المواطن العادي، والحاضرة الفرض الرسوم والزيادات عبر القرارات العشوائية التي تصدرها دون أي تخطيط مسبق وأي مراعاة لشؤون المواطنين في هذه الظروف المعيشية الصعبة..

ونتساءل هنا: أين هو الدور الذي قامت به مصلحة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني على صعيد مكافحة الغش ومراقبة الافران والتشدد في التأكيد على نوعية الطحين الذي كان يقدم للمواطن؟ فما تعرض له المواطن، ويتعرض له، ليس انقاص الوزن او زيادة السعر فقط، بل أن بعض الافران عمد الى تقديم بعض انواع من الطحين غير المخصص للخبز، والذي كانت المطاحن تحتفظ به، فكانت مناسبة أمام بعض من فقدوا اخلاقهم وأعمتهم الشهوة الى جني الأموال من جيب المواطن وعلى حساب أطفاله وعياله، للتخلص من هذه الكميات من الطحين عن طريق تقديمها للمواطن الذي كان بأمس الحاجة الى الخبز دون أن يدري بأنهم مزجوا السم بالدسم!

الحل الوحيد: اشراف النقابات... والدولة!

● وهل تعتقد أن الكمية التي تم استيرادها من الطحين كافية لانهاء الأزمة؟ وما هو الحل لعمليات الغش التي يتعرض لها المواطن؟

ـ لا أرى حلاً لهذه الأزمة في ظل تسلط المافيات وأصحاب المصالح على مادتي القمح والطحين، والسبب في ذلك يعود الى أنهما من المواد المدعومة، وهذه المافيات تستغلها تجارياً لصلحتها، كأن تبيعها الى اصحاب «دكاكين» المناقيش واللحم بعجين وبعض أنواع الحلويات بأسعار مرتفعة.. وقد يكون هناك محاولة للحد من هذه الأزمة وعدم استفحالها، وذلك عن طريق تأليف لجنة تملك كامل الصلاحية من قبل نقابات أصحاب الافران، ونقابات العمال في الافران، اضافة الى ممثلين عن وزارة الاقتصاد ومصلحة حماية المستهلك تتولى احصاء الافران التي تعمل، وتحديد كميات الطحين اللازمة لها، بعد تقدير قدرتها على الانتاج، ومراقبة توزيع «الكوتا» من الطحين بشكل دقيق، وكذلك تشديد المراقبة على هذه الافران كي تنتج الكمية المسلمة اليها كلها!

حتى هذه الخطوة، يضيف السيد فقيه، لن تلقى النجاح المطلوب اذا ما استمر بعض تجار الطحين والمعتمدين بالتسلط على الكميات المخصصة للافران والتلاعب بها مستفيدين من الغياب الكامل للدولة في هذا الموضوع، والحماية التي يستندون اليها من بعض الفئات التي لا هم لها الا تشديد الضائقة على المواطن وسرقة خبز الشعب وطحينه.

... والعمال ايضاً يتعرضون للتشليح!

وينهي السيد فقيه حديثه قائلاً:

ـ لا يقتصر تلاعب اصحاب الافران على وزن الربطة ونوعيتها او زيادة سعرها، فهم يعمدون الى «تشليح» العامل حقه في الأجر عندما يضطر الى العمل ساعات اضافية نتيجة «تصغير» حجم الرغيف، حيث يصبح الكيس من الطحين يعادل كيس وربع او اكثر، لذلك نطالب بتطبيق المادة ٣١ من قانون العمل اللبناني القاضية بتجديد ساعات العمل بثماني ساعات فقط مع تحسين الاجور التي يتقاضونها حالياً، وايضاً تطبيق زيادات غلاء المعيشة والحد الادنى للاجور التي صدرت مؤخراً، اضافة الى تحقيق بعض المطالب الملحة التي كانت النقابة تقدمت بها ولا تزال تلاحق تنفيذها!

ابراهيم حمدان
مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

تجربة الدواء تواجه صعوبات ولكننا مصممون على انجاحها وتطويرها بحيث تغطي ٧٠٪ من الحالات

طالبنا مجلس الادارة السابق، بتشغيل المكننة... ولكنه رفض حتى عرض كتاب الادارة أمام الأعضاء

عندما تأسس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في العام ١٩٦٥ وصف المعلم كمال جنبلاط هذه المؤسسة بانها «المؤسسة القدوة» التي، إذا أحسنت ادارتها ووضعت أمامها التسهيلات التي تساهم في دفعها الى الامام، فانها ستقدم للطبقة العاملة والمضمونين من الانجازات ما عجزت عنه كل القوانين التي يحويها قانون العمل وتضمنها وزارة العمل...

عن تجربة الدواء، التي تعتبر انجازاً في هذه المرحلة التي يمر بها الوطن، وتحدياً للاحتكارات التي تحكم قبضتها في سوق الدواء، تحدث المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي السيد ابراهيم حمدان، فقال:

ـ لا شك أن التجربة تلاقي صعوبات كبيرة، لأن أعداء هذه الخطوة من أصحاب مصالح متعددون، أهمهم المستورد الحصري الذي يتعرض لخسارة جزء كبير من سوق مستحضراته، وكذلك بعض فئات المهن الطبية من أطباء وصيادلة ومستودعات. وعلى المستوى السياسي هناك أيضاً موقف سلبي من تولي ادارة عامة عملية استيراد الدواء وبيعه بسعر الكلفة مما يؤدي لكشف الأسعار العالمية الفعلية لهذه المستحضرات، وتسليط الأضواء على الأرباح الخيالية التي تتحقق من جراء ابقاء الاستيراد محصوراً بعدد من الوكلاء، والتي يدفعها المواطن المضمون والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على حد سواء ولكن بنسب متفاوتة...

نسعى لاستيراد الاصناف التي تغطي ٧٠٪ من الحالات

أضاف السيد حمدان:

ـ لقد بدأنا التجربة باستيراد ٥٠ مستحضراً اساسياً لا زالت محصورة، وانعكاسها يبقى في اطار ضيق، لأن الأدوية الاساسية التي تغطي ٧٠ ـ ٨٠٪ من حالات العلاج تقدرها منظمة الصحة العالمية بحوالي ٢٣٠ مستحضراً. وإذا كان الصندوق يريد انجاح تجربته، وهذا ما نسعى اليه، فعليه التوسع قدر الامكان والوصول الى استيراد ١٥٠ مستحضراً على الأقل، وبذلك نغطي اكثر من ٥٠٪ من حالات العلاج الضرورية، ونتيجة للتجربة ينبغي التوقف عن التعامل مع منظمة الصحة العالمية لأسباب أهمها الروتين الاداري، وكذلك بسبب كون هذه المنظمة لا تشتري الادوية بروح تجارية، فهناك امكانية للحصول على أسعار أدنى من تلك التي حصلت عليها المنظمة. وفي نية الصندوق انتداب لجنة شراء مع مطلع العام ١٩٨٩ للسفر الى أوروبا واجراء اتصالات وعقود شراء رضائية مع الشركات المنتجة مباشرة.

المهم، يقول السيد حمدان، أن التجربة كسرت الطوق ونزعنا الوهم السائد لدى البعض بأنه لا يمكن مقاومة احتكارات بعض الوكلاء المحدودين للادوية مع المحافظة على النوعية الاولى والضمانة العلمية للدواء في السوق العالمي... فجاءت التجربة التي حافظت على النوعية والضمانة لتؤكد أن باستطاعة الصندوق تولي هذه المهمة بدقة وأمانة، ولو لجأنا الى مختبرات من الدرجة الثانية أو الثالثة لحصلنا على أسعار زهيدة جداً ولكن دون أية ضمانة علمية، ودون المحافظة على النوعية الجيدة.

الاستيراد... والعجز

● وهل أن الاستيراد سيحد من العجز الذي يتعرض له فرع ضمان المرض والأمومة؟

ـ من الطبيعي أن تساهم عملية الاستيراد في تخفيض عجز هذا الفرع، خصوصاً اذا عرفنا أن الدواء يكلف ٥٥٪ من كلفة الاستشفاء فيما تشكل العناصر الباقية، وهي

الاطباء والمستشفى والمختبر، ٤٥٪ منه، مع الاشارة الى أن هذه النسبة لا تماثلها اية نسبة في اي بلد من العالم، حيث تتراوح في معظم بلدان العالم ما بين ٣٠ و٣٣٪ في حدها الاقصى. لهذا نؤكد أن اعتماد الدواء المستورد من قبل صندوق الضمان في الوصفات الطبية سيكون له انعكاسه الايجابي على المؤسسة والمضمون.

المضمون ضحية الطبيب

● ولماذا لا يعتمد صندوق الضمان الاستيراد على أساس اللائحة المحصورة؟

ـ كان للصندوق تجربة سابقة في هذا المجال، اعتمد خلالها عدم صرف قيمة اي دواء غير وارد على اللائحة، الا انه وللاسف لم يلتزم الاطباء في وصف تلك الادوية المحصورة، وانعكس ذلك سلباً على المضمون الذي وجد نفسه يتحمل ثمن الدواء الموصوف من غير اللائحة. وقد أدى ذلك لتوقف العمل باللائحة حرصاً على مصلحة المضمون الذي هو ضحية الطبيب. ولا شك انه بعد انتخاب مجلس نقابة الاطباء الجديد سنعمل لاعادة اللائحة المحصورة، ونأمل، بالتعاون مع نقابة الاطباء، أن يلتزم الاطباء بهذه الاصناف بعد أن يتم اختيارها في اطار لجنة مشتركة من الصندوق وكل من نقابتي الاطباء والصيادلة.

تعرفة الاطباء

● ولكن شكوى المضمون ليست من الدواء فقط، بل هناك التعرفات الباهظة التي يفرضها الاطباء.

ـ صحيح... هناك تعرفة جديدة تم اقرارها بالتفاهم مع نقابة الاطباء وموافقتها، وهذه التعرفة هي حق طبيعي للاطباء والجراحين والمستشفيات والمختبرات، وتعهدت النقابات في هذه القطاعات التقيد بالتعرفة حين صدورها. كما أقر مجلس الادارة في الوقت ذاته زيادة الاشتراكات على أصحاب العمل والاجراء فارتفعت من ٧٪ حالياً الى ١٣٪ على أن يعمل بهذين التدبيرين في وقت واحد، حتى يتأمن التوازن المالي لفرع الضمان الصحي. وما حصل انه بعد اقرار هذه التدابير في مجلس الادارة حصل فراغ في السلطة ولم تصدر مراسيم زيادة الاشتراكات، ونسعى حالياً لاقرار التعرفات وزيادة الاشتراكات بمراسيم، ونأمل أن يتم ذلك قبل نهاية العام الحالي ويتم تطبيق هذه التدابير اعتباراً من العام ١٩٨٩.

جباية الاموال

● بالنسبة للديون المتوجبة للصندوق كيف يتم جبايتها وما هو حجمها؟

ـ نجبي حالياً حوالي ٥٠٪ من الاشتراكات التي تتوجب شهرياً للصندوق، وفي أحسن الحالات نصل الى نسبة لا تتعدى الـ ٦٠٪، وهذا يعني أن تراكم الديون وصل في مطلع عام ١٩٨٦ الى حوالي مليار ليرة لبنانية، حيث تمت جباية ٤٠٠ مليون ليرة منها بموجب قانون العفو الاخير، وتم تقسيط المبلغ المتبقي على أساس سندات لصالح الصندوق وهي تسدد بنسبة تفوق ٩٥٪، بعد أن تدهورت القيمة الشرائية للديون المتوجبة بسبب التضخم النقدي في السوق المالية ولم تعد قيمة القسط الشهري المتوجب تساوي شيئاً. وتقدر الادارة أن الديون التي تراكمت منذ العام ١٩٨٦ وحتى اليوم تفوق الخمسة مليارات ليرة لبنانية.

قطع الحساب وتحسين مسالك العمل

● على اي أساس تم تحديد الديون علماً أنه لا يوجد قطع حساب منذ العام ١٩٧٨، والقيود غير واضحة؟

ـ قيود المحاسبة تتوافر شهرياً، وحركة الصندوق مضبوطة، وان لم يصدر قطع حساب السنوات الاخيرة، وقد وضعت الادارة موازنة عامة حتى نهاية العام ١٩٨٨ تظهر قيمة احتياط كل فرع من فروع صندوق الضمان الثلاثة، وفيها تقدير للتقديمات حتى نهاية ذلك العام، وبالتالي تبين التوازن المالي لكل فرع على حدة!

● ولماذا لا يتم تحسين مسالك العمل لجهة تحصيل الاشتراكات المتوجبة للصندوق؟

ـ بالنسبة لمسالك العمل سيعاد النظر بها جذرياً بعد تطبيق المكننة الشاملة على أعمال الصندوق، خلال العام ١٩٨٩، وستشمل هذه المكننة جميع مراكز الدفع التابعة للصندوق وعددها ١٨ فرعاً، وكذلك المركز الرئيسي، لذلك سيتم استبدال اكثرية المطبوعات العائدة للصندوق، والتي توضح طرق الدفع وتسجيل الاجراء وشطب المؤسسات، والأهم من كل ذلك أن الرقابة المالية على الجباية والمدفوعات ستجري مكننتها في جميع المراكز، وهذا العمل يتطلب وقتاً طويلاً وشاقاً ونأمل انجاز هذه الترتيبات وبدء العمل بها خلال العام ١٩٨٩ بعد تعيين الموظفين اللازمين في مراكز المكننة.

المجلس القديم عرقل المكننة!

● أجهزة المكننة موجودة في المركز منذ زمن بعيد، فلماذا تأخرت الادارة في تشغيلها حتى الآن؟

ـ قصة المكننة طويلة... بدأت عندما طلبنا من المجلس فتح اعتمادات لتعيين مستخدمين بهدف تسيير هذه الآلات، ولكننا لم نحصل عليها ولم يوافق المجلس المذكور عليها لأسباب لا داعي للافصاح عنها في هذه المرحلة.. ثم ومنذ اكثر من ثلاث سنوات، وأمام الحاجة الملحة التي كنا نراها لتجهيز فروع الصندوق بأجهزة مكننة، تقدمت الادارة بطلب جديد لشراء أجهزة صغيرة لهذه الفروع، ومرة جديدة لم يقر الاعتماد ولم يكلف رئيس المجلس يومذاك جورج خديج نفسه عناء طرح كتاب الادارة على المجلس. يومها كانت الكلفة الحقيقية لهذه الاجهزة ٣٢٠ الف دولار، اي ما قيمته بالليرات اللبنانية ١٣ مليون ليرة فقط، أما الآن، وأمام التجاوب الذي تلمسه الادارة من المجلس الجديد ورغبته في مكننة أعمال الصندوق، فان الآلات والمعدات الخاصة بالمكننة ستكلف الصندوق حوالي ١٧٥ مليون ليرة لبنانية، مع العلم أن كل موجودات الصندوق موظفة بسندات الخزينة ومودعة في الصرف المركزي بالعملة اللبنانية، ولك أن تقدر الفرق الواضح الذي سيتحمله الصندوق وهو بحدود ١٦٠ مليون ليرة تقريباً نتيجة تشبث رئيس مجلس الادارة السابق برأيه وعدم الاخذ بالدراسات التي قدمتها الادارة آنذاك وشرحت فيها ضرورة شراء تلك الاجهزة!

الصناعة اللبنانية، ومهام الحركة النقابية

الصناعة هي قطاع انتاجي رئيسي في الدول المتقدمة، يساهم مساهمة مرتفعة في الدخل القومي.

أما في بلدان العالم الثالث، فإن مساهمة هذا القطاع في الدخل القومي تكون محدودة غالباً.

وقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في لبنان من ١٣٪ في بداية عهد الاستقلال الى حوالي ٢٠٪ في السبعينات. وقد بقيت مؤسسات الصناعة اللبنانية من النوع الخفيف، وتركزت على المواد الغذائية والمشروبات والنسيج والملبوسات. وتميزت هذه المؤسسات الصناعية بصغر حجمها، حيث بلغت نسبة المؤسسات التي يعمل بها أقل من ٥ عمال ٧٣٪ تقريباً. والتي يعمل بها من ٥ إلى ٩ عمال ١٢٪ تقريباً. ومن ٩ الى ٢٤ عاملاً ٨٪ تقريباً ومن ٢٥ الى ٤٩ عاملاً ٤٪ تقريباً. ومن ٥٠ عاملاً وما فوق ٣٪ تقريباً.

كذلك، فان التمركز في بيروت وبعض أقسام جبل لبنان كان من سمات الصناعة اللبنانية، حيث أشارت الاحصاءات في نهاية عقد الستينات الى أن ما نسبته ٣٠٪ من عمال الصناعة في بيروت و٥٠٪ في جبل لبنان و١٤٪ في الشمال و٣,٥٪ في البقاع و٢,٥٪ في الجنوب.

سياسة الدولة في الصناعة

أول بيان وزاري لحكومة الاستقلال الاولى برئاسة رياض الصلح، اكد العزم على «تشجيع الصناعة لتستغني البلاد عن كل الصناعات التي يمكن الاستغناء عنها».

وقد واصلت البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة، تأكيداتها بشأن «حماية الصناعة الوطنية ودعمها بجميع الوسائل».

لكن اهتمام الحكومات بقي نظرياً الى حد بعيد. وبقي دور الدولة غائباً عن القطاع الصناعي لسنوات طويلة. وكان الرأسمال الفردي هو الأساس في ممارسة النشاط الصناعي، استجابة للطلب الزائد على المنتجات اللبنانية في الاسواق العربية.

وفي عام ١٩٦٢، في عهد الرئيس فؤاد شهاب، أعدت الحكومة خطة سداسية للانماء، تضمنت بعض البرامج لتنشيط الصناعة. ومن هذه البرامج:

- العمل على تنمية الصناعة في المناطق.
- انشاء مجمعات صناعية.
- اعطاء منح على التصدير.
- حماية الصناعة من الاغراق، أي بعدم السماح بدخول المنتجات الصناعية الاجنبية وعرضها بأسعار أقل من أسعار الصناعات اللبنانية.

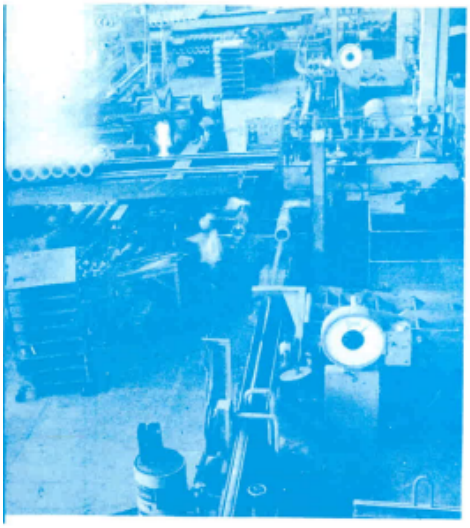

منطقة الشويفات الصناعية تواجه التحديات

- لكن هذه البرامج لم تأخذ طريقها الى التنفيذ. وبقي القطاع الصناعي يعاني من الضعف في الاقتصاد الوطني.

تجاه هذا الواقع، قامت هيئات الصناعيين بممارسة ضغوط قوية على الحكومات من أجل دعم هذا القطاع من كل الجوانب. وقد ساهمت نقابات العمال الصناعيين بدور فعال في هذا المجال، مما ادى إلى صدور عدة قوانين مهمة تتعلق بالقطاع الصناعي وهي:

- قانون الاعفاء من ضريبة الدخل لعدة سنوات.
- قانون مكافحة الاغراق.
- قانون منح مساعدات لتصدير بعض اصناف الخيوط والنسيج.
- قانون تشجيع انشاء مصارف للاعمال والتسليف المتوسط والطويل الاجل.
- قانون اعطاء افضلية للصناعة الوطنية على مثيلها المستورد، وفتح الآفاق أمام تطور بعض أقسامها.

وهكذا يمكن القول ان سياسة الدولة قد شكلت على الدوام سبباً رئيسياً لعدم تطور القطاع الصناعي. وبات النشاط الرأسمالي الفردي محكوماً بامكانياته المحدودة، ومدى الطلب العربي في الدرجة الأولى على المنتجات الصناعية اللبنانية.

الصناعة بعد عام ١٩٦٨

ومع بداية سنة ١٩٦٨، اظهر الرأسمال الخاص في لبنان، ميلاً نحو التوظيف المالي في الصناعة. وبقدر ما كان قطاع الخدمات يشهد حالة انحسار، كان يتأكد الاتجاه لزيادة الرساميل الموظفة في هذا القطاع،

وبالمقارنة مع حجم التوظيفات (حسب احصاءات وزارة الاقتصاد) في سنة ١٩٦٥ التي بلغت ٨٧٠ مليون ليرة لبنانية، نرى انها سنة ١٩٧٢ شهدت ارتفاعاً هاماً حيث بلغت التوظيفات ٢٥٤٠ مليون ليرة لبنانية، بالاضافة الى ارتفاع كبير في حجم اليد العاملة اللبنانية في القطاع الصناعي ٦٥/١٩٦٥ الف عامل ـ ١٢٥/١٩٧٣ الف عامل، اما على الصعيد الخدماتي، فقد كان بدأ هذا القطاع يعيش حالة اشباع نسبي، وانخفضت قدرته على استيعاب اليد العاملة بينما الصناعة كانت قد بدأت تحتل موقعاً بارزاً في الاقتصاد الوطني، خاصة ان النزوح المتزايد من القرى الى المدن كان قد بلغ نسبة كبيرة، وبالتحديد من الجنوب بعد الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة، مما رفع نسبة اليد العاملة وتم استيعاب جزء هام منها في الصناعة اللبنانية التي كانت تشهد حالة نهوض واسع، واقبال من الاسواق العربية على المنتوجات اللبنانية، نظراً لقرب موقع الانتاج وسهولة تسليم البضائع (النقل البري).

نشوء المنطقة الصناعية في الشويفات ـ الناعمة

شهدت بداية السبعينات مرحلة تطور واسع وزيادة كبيرة في الرساميل الموظفة في الصناعة اللبنانية، بحيث أخذت المصانع تنتشر بسرعة في تجمعات غير مخطط لها أو مدروسة، كمنطقة «المكلس»، وغيرها من التجمعات الصغيرة في الجنوب وطرابلس والبترون وشكا والشويفات، ولكن مع بداية الاحداث سنة ١٩٧٥، اخذت الصناعة تواجه حالة ارتباك غير ثابت، خاصة بالنسبة لمنطقة المكلس التي كانت تعتبر من أكبر التجمعات الصناعية، حيث ان معظم عمالها من المناطق الوطنية، فكانت كلما اشتدت الجولات العسكرية عنفاً واخذت منحى طائفياً، تنعكس على هذه المنطقة وتشل فاعليتها خاصة انه لم يكن يوجد بديل يمكن أن يغطي النقص الحاصل في المنطقة المذكورة.

هذا الواقع بالاضافة الى عوامل الازمة السياسية ادى الى جمود حالة التطور والنهوض الصناعي، وتراجع في نسبة التوظيفات المالية في هذا القطاع، وادى ايضاً الى انتقال العديد من المصانع والمعامل الى منطقة الشويفات ـ كفرشيما التي كانت تشكل خط تماس علماً أنها لم تكن حينها جبهة مشتعلة كما هي منذ الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢ حتى الآن.

كيف كان التعاطي مع الواقع الجديد

مئة وستة مصانع توصلت الى استيعاب ما يقارب الستين ألف عامل، وانتاج ما يعادل الـ ٣٥٪ من نسبة الانتاج الصناعي في لبنان، هذا الواقع ترتب عليه الكثير من المشاكل الاقتصادية والعمالية خاصة ان المنطقة لم تكن اساساً معدة لاستيعاب هذا الحجم الصناعي المتسارع النمو.

وهنا نلاحظ ان معظم عمال المنطقة لم يكونوا منتسبين الى النقابات، ويجهلون ابسط المعلومات عن القوانين العمالية، في حين كان بعض أصحاب العمل يستفيد من جهل العمال، لتحقيق المزيد من الارباح، وممارسة شتى أنواع الاستغلال. وعلى سبيل المثال نقول ان أجر العامل في هذه المنطقة لم يتجاوز الحد الادنى للاجور بكثير، لمن امضى في الخدمة ما يزيد عن الـ ١٤ عاماً. وان معظم أصحاب العمل كانوا يمتنعون عن تطبيق التشريعات العمالية لألف سبب وسبب.

النشاط العمالي والنقابي

في مواجهة هذا الواقع الذي ذكرنا كان لزاماً على جبهة التحرر العمالي ونقابات المهن المتواجدة أن تبذل مجهوداً اضافياً يغطي الثغرات الحاصلة ويحد من نسبة الاجحاف والهدر لحقوق العمال، فتحركت في اكثر من اتجاه:

اولاً: معالجة المشاكل الآنية المستعجلة، كالصرف التعسفي، والنزاعات اليومية، والغياب القسري.

ثانياً: تنظيم الجسم العمالي بلجان عمالية منتخبة من قبل العمال، وتدريبها على معالجة المشاكل العمالية بروح ايجابية وبالطرق الديمقراطية المشروعة.

ثالثاً: اقامة دورات تدريب نقابي لتطوير قدرة الكادرات الناشطة.

رابعاً: القيام بحملة انتسابات واسعة لجميع العمال الى نقاباتهم المهنية وبالتالي مساعدة هذه القيادات النقابية على الاضطلاع بمهامها النقابية بالتعاون مع مكتب الجبهة في الشويفات.

ولقد ادّى هذا النهج خلال سنوات قليلة الى تحقيق الكثير من المكتسبات العمالية مما رفع مستوى معيشة العمال واصبح الاقبال الشديد على العمل في مصانع الشويفات ـ الناعمة اشبه بالظاهرة، نظراً لما حقق العمال في هذه المؤسسات من مكاسب هامة.

وفي مجال المكتسبات التي تحققت نشير على سبيل المثال لا الحصر الى بعضها:

تحقيق عقود عمل جماعية متطورة نسبة للواقع العمالي السائد وبالمقارنة مع قوانين العمل تضمنت المكاسب الآتية:

١ ـ تثبيت الحد الادنى للاجور لجميع العاملين.

٢ ـ تحصيل زيادات ادارية في المصانع المزدهرة وعلاوات انتاج.

٣ ـ الشهر الثالث عشر في بعض المصانع.

بالاضافة الى بدلات النقل اليومي والمنح المدرسية، ومنحة الانتاج وملابس العمال وصالات الطعام والاجازات السنوية التي تجاوزت الشهر في بعض المؤسسات على أساس الأقدمية وطبيعة العمل.

المهام الراهنة المطروحة على الحركة النقابية

لقد اكدت الحركة النقابية والعمالية، وفي المقدمة جبهة التحرر العمالي، على:

١ ـ دعمها للقطاع الصناعي، وعلى وقوفها الى جانبه من اجل توفير كل الامكانيات لنموه وتطوره.

٢ ـ التمسك بديمومة العمل، وبمضمون التشريعات العمالية، وبما نصت عليه العقود الجماعية السابقة، التي تشكل الحد الادنى لضمان استقرار علاقات العمل.

٣ ـ نشر الوعي في صفوف العمال من اجل الانتظام في لجانهم المعملية، أو الانتساب الى النقابات المهنية الخاصة بهم. على اعتبار أن الوعي والتنظيم هما المنطلق لتحقيق المكاسب وصيانة الحقوق المشروعة.

٤ ـ الانضباط في العمل والانتاجية، على قاعدة «قم بواجبك وطالب بحقك».

٥ ـ المشاركة الفعالة في أي تحرك يهدف الى دعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق المطالب العمالية المحقة.

سلطان عبد الخالق

نائب رئيس نقابة عمال المرطبات والمشروبات

الشركة الوطنيّة للصناعة السياحيّة ش م ل

NTI

الشرف الاوسط
مع مدير مجمع
الشوف السياحي

مجمع الشوف السياحي

بعقلين ت ٥٠١١٦١-٥٠١٢١١

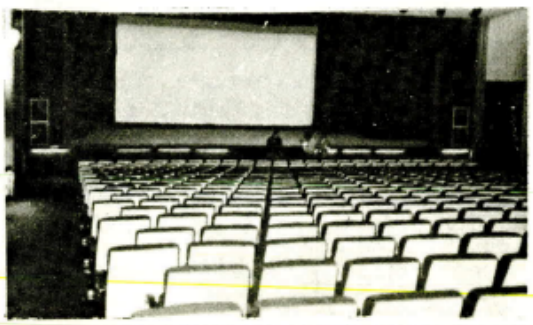

فندق المرج	مطعم الصفصاف	ديسكو الكاراج
مسرح فخرالدين	صالة كرين هول	سوق تجاري ١٣ محرّم مخلّفة
بركة سباحة	ملعب للتنس	كوفي شوب

لمن وكيف ننتج الكادر العلمي؟

د. عبد الله رزق

في هذه العجالة نريد ان نطرح موضوعا للنقاش، لم يأخذ حقه حتى اليوم تحليلا وتعليلا، مناقشة واستنتاجا.

هل ان إعداد الاختصاصيين في لبنان يتوافق مع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية، أم انه خارج هذا المقياس؟

مقومات الطلب على هذا الكادر داخلية أم خارجية؟

وهل يتم التحكم بعرض الكادر أم انه منفلت وخارج عن التخطيط المطلوب؟

قد يكون هناك اجوبة مباشرة على هذه التساؤلات انطلاقاً من معاينة الواقع، لكن هذه المعاينة كافية لاثارة الفرضية اما الاجابة العلمية الصحيحة فتتطلب دراسة احصائية لسوق العمل ولحاجاته.

وما أود اثارته هنا هو برسم الاحزاب والقوى والفعاليات التي تمنح اعدادا هائلة من الطلاب للدراسة في الخارج. علماً بأن هذا النقاش مستنداً على معطيات تم الحصول عليها ودراستها على عينات محددة من الاختصاصيين وملاحقتها على امتداد ١٥ ـ ٥٠ سنة.

كما نعلم ان لبنان يعاني في الظروف الراهنة من أزمة اقتصادية عميقة ناتجة عن التناقض البنيوي الداخلي في التركيبة الاقتصادية اللبنانية، وعن تدمير القاعدة المادية التحتية للاقتصاد بتأثير الحرب الاهلية والعدوان الاسرائيلي المستمر، وتزداد حدة هذه الازمة عمقاً واتساعاً بسبب التغيرات الحاصلة في البلدان العربية المحيطة والتي هددت وتهدد دور لبنان الاقتصادي. هذه الازمة الاقتصادية، ادت الى تعميق الازمة في البناء الفوقي للمجتمع اللبناني على المستوى السياسي والاجتماعي وبشكل خاص على الصعيد التعليمي، ولا سيما منه التعليم الفني والمهني العالي والمتوسط، فالتعليم المهني والتقني المتوسط يسيطر عليه سيطرة شبه مطلقة القطاع الخاص. ومهام تحضير كادره يطبعها طابع تجاري، يغيب عنها دراسة واقع سوق العمل وحاجاته. مما يجعل هذه الفئة معرضة الى البطالة او الى الهروب نحو الدراسات العليا، هذا الاتجاه يحرم الاقتصاد الوطني من فئة يجب أن تكون فاعلة في عملية النهوض، خاصة في ظروف التطور العصري للانتاج حيث تسود الاتمتة (المكننة الحديثة) التي تعتمد اعتماداً أساسياً على تلك الفئة نظراً لصلاتها المباشرة مع الانتاج والآلة، فدراسة الاختصاصات المطلوبة والملبية للحاجات الاقتصادية يؤمن للاقتصاد كادرات مهمة وضرورية للاقتصاد المعاصر. وفي لبنان العلاقة التناسبية هي لصالح التعليم العالي. وعلى مستوى التعليم المتوسط لصالح التعليم العام، والتعليم العالي في لبنان يتميز بديناميكية عالية، بلا توازن بين الاختصاصات النظرية والتطبيقية، وشبه احتكار في تحضير الكادرات المهنية العليا للمؤسسات الاجنبية والتزايد المضطرد للطلاب اللبنانيين في الخارج، الدول الرئيسية في تحضير الكادرات اللبنانية العليا هي البلدان الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي فمنذ سنة ١٩٧٠ حتى ١٩٨٥، زادت حصة البلدان الاشتراكية من الطلبة ٣٢ مرة في حين زادت حصة البلدان الرأسمالية ٢,٥ مرة.

وفي دراستنا لنموذج المهندسين، وجدنا ان اعداد المهندسين في السنوات العشرين الاخيرة تتميز بوتيرة طموحة. هذه الوتيرة لا تعكس حاجة سوق العمل للمهندسين، ٣/٢ من المهندسين اللبنانيين (هندسة مدنية وبناء) ٢٠٪ ميكانيك وكهرباء، حصة هذه الاختصاصات الاربع تصل الى ٩٠٪ من اجمالي المهندسين. ٣٧٪ من المهندسين لا يعملون نهائياً، ٣٨٪ يعملون في مهن لا تتناسب واختصاصاتهم، ٢٥٪ يعملون في اختصاصاتهم. في وسط العاملين منهم ٧٥٪ حاملو شهادات اجنبية، اكثر المهندسين يعملون في الخارج عبر مؤسسات الهندسة وشركات المقاولة، ليس في البلدان العربية فقط رغم ان الاكثرية هناك، بل حتى في أوروبا الغربية واميركا وافريقيا. ويعتقد ان عدداً كبيراً منهم ترك البلد نهائياً.

وأيضاً على مستوى مهنة الطب، هناك حقائق احصائية تلقي ضوءاً على استنتاجاتنا، ومن اهم هذه الحقائق هو ان نسبة التأمين الطبي في لبنان، (طبيب ـ سكان) تختلف من منطقة الى اخرى ففي بيروت تزيد بـ ٣ ـ ٤ مرات عن المحافظات الادارية الاخرى، اما المقارنة مع البلدان الاخرى، العربية والاجنبية، فهو يزيد عن اكثرية بلدان حوض البحر بـ ٢ مرة، يتراجع عن البلدان الراسمالية المتقدمة بـ ١,٥ ـ ٢,٥ مرة وعن البلدان الاشتراكية من ٢ ـ ٣,٥ مرة.

اكثر الاطباء اللبنانيين قبل ١٩٧٠، تخرجوا من المعاهد اللبنانية، اما منذ ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ بلغت حصة البلدان الاجنبية ٧٥٪ من حجم الخريجين في هذه الاعوام. قبل سنة ١٩٦٠ كان الاطباء الاختصاصيون بالمقارنة مع الطب العام أقل من ١/٣، وفي السنوات التالية زاد الضعف بغلبة لاختصاصات الجراحة ٤٠٪، والأمراض الداخلية ٣٢٪، وبشكل متصاعد تتزايد نسبة اختصاصات الاطفال حتى ١٧٪ حالياً

هذه المعطيات وان كانت مختصرة ومضغوطة، فهي تشير الى عمق هذه المسألة الشائكة في المجتمع اللبناني، والتي هي احدى تعبيرات الازمة اللبنانية والتي ليست مربوطة بأوضاع الحرب بل بطبيعة النظام وتركيبته الاقتصادية ـ الاجتماعية وبنيانه السياسي. والسلطة اللبنانية كتعبير عن سيطرة الفئة الاجتماعية التي بنت الدولة والنظام على قياس مصالحها... كانت سياستها، سياسة «اليد المرفوعة» التي هي وحدها تؤمن مصالح الطبقة لا بل الفئة المهيمنة. وبالتالي اللاتخطيط في السياسة التعليمية هي سياسة مخطط لها ومقصودة.

لذلك فليس مفاجأة ان يكون واقع المهن والاختصاصات كما هو. وان كان هذا الواقع قد انفلت اخيراً من الحد الادنى رقابة وتوجيها. وحل هذه المشكلة، صحيح انه من صلب النقاش المطروح للتغيير في البنية السياسية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية اللبنانية.

لكن، ومن ضمن رؤية الاحزاب والقوى الوطنية السياسية ذات التوجه التغييري في لبنان، والتي تخرج المئات من الشباب اللبناني سنوياً نتيجة المنح المعطاة لها. هذه الاحزاب كيف تدرس توزيع الاختصاصات؟ هل على أساس الموجود في الواقع الاقتصادي اللبناني؟ أم ضمن آفاق التغيير التي تطرحها سياسة واقتصادا واجتماعا؟ وهل مطروح لديها دراسات تلقي الضوء على الحاجات الفعلية لاقتصاد، كادراً مهنياً وعلمياً؟

نطرح هذه التساؤلات اثارة للنقاش اذا امكن، ولفتاً للانتباه حتى لا يبقى المئات والآلاف من المهن والاختصاصات تنتظر امكانية فتح ابواب الخارج لها، والتي تبدو مستحيلة.

أوضاع الصناعة اللبنانية، والمشاكل التي تعانيها في الوقت الراهن، كانت محور الحديث الذي اجرته «الميزان» مع السيد احمد كبارة، رئيس تجمع صناعيين الشويفات وضواحيها، وامين الشؤون الخارجية في جمعية الصناعيين، ورئيس مجلس ادارة شركتي سوليفر وزجاج المشرق.

احمد كبارة: رئيس تجمع الصناعيين في الشويفات:

كان للتضخم نتائج ايجابية وسلبية على الصناعة اللبنانية

- فاتورة الاحداث الامنية لا يمكن تعويضها بسهولة
- استقرار علاقات العمل من اهدافنا الأساسية

وقد بادرت «الميزان» الى طرح سؤال أساسي يتعلق بآثار التضخم الذي تشهده البلاد على حجم ومستوى الانتاج الصناعي اللبناني، فأجاب السيد كباره، بصراحته المعهودة فيه، قائلاً:

المردود الايجابي... ولكن!

ـ لقد استفادت الصناعة اللبنانية عموماً مع بداية ارتفاع أسعار العملات الاجنبية، حيث كانت تمتلك مخزوناً كبيراً من المواد الاولية، المشتراة بأسعار منخفضة، مما جعل مردود التضخم ايجابياً الى حد مميز.

لكن، مع استمرار موجة التضخم، وانتهاء المخزون من المواد الاولية، بدأت المصانع في استيراد هذه المواد، بالعملات الاجنبية، مما انعكس سلباً على اوضاعها.

كذلك، انعكس التضخم سلباً على مشاريع اعادة التأهيل الصناعي، حيث ان معظم الآلات وقطع الغيار تُستورد من البلدان الاوروبية، وبعملاتها التي ارتفعت بنسبة أعلى من الدولار.

تجربة فريدة

وحول المطالب المزمنة بدعم الصناعة الوطنية، تحدث السيد كباره قائلاً:

ـ تكاد تكون تجربة الصناعة اللبنانية فريدة من نوعها، لجهة قيامها وتطورها، رغم غياب برامج التنمية التي ترتكز اليها عادة القطاعات الانتاجية. وباعتقادي ان مناخ الحرية الاقتصادية السائد في لبنان، وتوافر الرساميل والخبرات الوافدة، قد ساعد الصناعة اللبنانية على الانطلاق.

وعلى الرغم من المعوقات العديدة والصعبة، فقد استطاعت صناعتنا الفتية، استقطاب حجم مهم من الرساميل العربية والمحلية، والدخول في منافسة غير متكافئة، في سوق استهلاكية مفتوحة.

السيد احمد كبارة

التسليف... للقطاع التجاري دائماً

ومن ناحية ثانية، فإن التسليفات المصرفية اقتصرت في الغالب على عمليات التسليف التجاري والعقاري، مما قلّل كثيراً من فرص النمو في القطاعات الانتاجية، وفرض على القطاع الصناعي الاعتماد على الرساميل الخاصة للافراد، خصوصاً ان المؤسسات المصرفية المتخصصة في الاقراض المتوسط أو الطويل الامد، قد نشأت في لبنان في مرحلة متأخرة جداً، ولم تأخذ دورها الاساسي والحاسم بعد، لاعتبارات مالية وادارية وبنيوية.

النمو... واسعار الطاقة

وتقضي الامانة القول بأن الصناعة اللبنانية نمت مستفيدة من دعم الدولة لبعض السلع الضرورية، وتوافر الطاقة بأسعار متدنية، قياساً الى اسعارها في الدول الصناعية الاخرى. الا ان هذه الخدمة التي قدمتها الدولة للصناعة كانت غير كافية لتأمين الحد الادنى من شروط الدعم المطلوبة.

الاحداث الامنية... والصناعة

وحول العقبات والمصاعب التي تواجه

الصناعة اللبنانية في الوقت الحاضر، قال السيد كباره:

ـ ان العقبات التي تواجه الصناعة في الوقت الحاضر متعددة، حيث تركت الاحداث الامنية منذ عام ١٩٧٥ بصماتها على القطاعات الانتاجية، وشكلت عائقاً اساسياً في عمليات التجهيز والتطوير.

وكان أهم هذه المعوقات التي وقفت حائلاً دون تطور الصناعة اللبنانية هي الآتية:

١ ـ اضمحلال كيان الدولة، مؤسسات وخدمات، وما رافق ذلك من وضع اليد على مرافقها، وفرض «الضرائب العامة».

٢ ـ فقدان عمليات الصيانة للطرقات، وتدهور وانعدام مستوى الاتصالات السلكية واللاسلكية، مما اضطر المؤسسات الى اعتماد وسائل وادوات تجهيز غير مجدية.

٣ ـ تعثر الخدمات العامة، والارتفاع المتزايد في اسعار الطاقة، وتعدد ازمات فقدان المحروقات، واضطراب برامج التوزيع.

٤ ـ تراجع حاد في تسليفات المؤسسات المصرفية، وعجز الدولة عن تأمين موارد كافية للقطاع الصناعي.

٥ ـ تشرذم الاسواق الداخلية، وبروز عقبات جديدة أمام عمليات التصدير الى الخارج، خصوصاً إبّان الغزو الاسرائيلي للبنان.

٦ ـ تحوّل الشاطىء اللبناني الى «محطات غير مشروعة» لجميع أنواع السلع «الهاربة» من الرسوم الجمركية.

٧ ـ قيام الحواجز العسكرية والنفسية بين المناطق، وتعدد اشكال الارتباك والاكلاف، في انتقال البضائع والاشخاص، وفرض الرسوم الاضافية.

٨ ـ السياسة المصرفية المتزمتة التي انتهجتها بعض المصارف بشأن ديون الاحداث، والضغوط التي تعرض لها المدينون. خاصة وان الدولة قد أعفت نفسها من اي التزام بالتعويض عن الاضرار.

المؤثرات الخارجية

وحول العقبات والمؤثرات الخارجية التي تركت آثارها السلبية على القطاع الصناعي، فقد حددها السيد كباره بثلاث عناوين رئيسية، هي:

١ ـ دخول العراق في حرب طويلة مع ايران، واضطراره لوقف مستورداته من لبنان، بعد ان احتل لسنوات طويلة المرتبة الاولى في لائحة البلدان المستوردة للمنتجات اللبنانية.

٢ ـ اقدام العديد من الدول العربية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، على انشاء وتطوير الصناعات الخفيفة المحلية، المماثلة في منتوجاتها لتلك التي كانت تستوردها من لبنان.

٣ ـ التشدد في عمليات الاستيراد من لبنان، لاسباب متعددة، وخاصة بعد احتلال اسرائيل للعاصمة بيروت.

مشاريع سوليفر والمشرق

وحول المشاريع المستقبلية في شركتي السوليفر وزجاج المشرق، قال السيد كباره:

ـ تشكل شركتا السوليفر وزجاج المشرق، اهمية كبرى على الصعيدين الوطني والاجتماعي، اذ ان أكثر من اربعمئة عائلة تستفيد منهما. ولا شك ان أي تطوير يطال المؤسسات الانتاجية، من شأنه أن يساهم في امتصاص البطالة، وتخفيف حدة المشكلات الاجتماعية الراهنة.

وهنا لا بد لي من التنويه بأن عمال هاتين الشركتين قد أدوا واجبهم كاملاً في المحافظة على منشأتهما، مما دفعنا الى التفكير مجدداً باعادة تأهيل هاتين المؤسستين بكل التكنولوجيا المتقدمة، لكي تبقيا مثالاً رائداً للصناعة اللبنانية، وليساهما في ترجيح كفة الميزان التجاري.

الصناعة.. والمعرض الدائم

وحول اقامة معرض دائم للمنتجات الصناعية في منطقة الشويفات، قال السيد كباره:

ـ ان منطقة الشويفات من المناطق الرائدة في الانتاج الصناعي، وهي من أوسع وأغنى المناطق الصناعية في لبنان. ونأمل أن تتوسع نوعيات الصناعات وتتعدد فيها لتشمل معظم الاصناف، من أجل ان نتمكن من اقامة معرض دائم في هذه المنطقة، وسوق دائمة للمنتجات الصناعية.

الازمة الاقتصادية وفريقا العمل

وحول انعكاسات الازمة الاقتصادية على المؤسسات والعاملين فيها قال السيد كباره:

ـ لقد طالت الازمة الاقتصادية ليس مداخيل العمال ومستوى عيشهم، بل أيضاً كل المرافق والمؤسسات. وما وصلت اليه أوضاع المؤسسات وعمالها، لا يمكن ايجاد الحل الملائم له من دون استقرار سياسي وامني في البلاد، والخروج من النفق المظلم الذي نسير فيه، وبناء الدولة القادرة والعادلة، بما يضمن وحدة الوطن والمؤسسات ويصون الحريات العامة، ويحقق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والادارية.

وفي هذا الصدد، يمكننا القول أننا، على صعيد تجمع صناعيي الشويفات، نواصل عبر الاجتماعات الدورية بحث كل القضايا التي تهم فريقي العمل. وهنا لا بد من الاشارة الى ان جميع الفرقاء متفهمون للاوضاع الاستثنائية التي نواجهها، ولهذا تعتبر هذه المنطقة الاكثر استقراراً بالنسبة للمناطق الصناعية الاخرى، على صعيد علاقات العمل.

تحية... وأمل

وختم السيد كباره حديثه موجهاً تحية الى الايدي المنتجة التي تتحدى كل المصاعب، متمنياً ان تشهد البلاد استقراراً سياسياً وامنياً، مؤكداً ان القوى الصناعية الفاعلة، ما زالت قادرة على متابعة مسيرة الانتاج، رغم ثقل الاحداث ونتائجها، باتجاه تحقيق ما يأتي:

١ ـ تفعيل علاقات لبنان الاقتصادية مع جميع التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية من دول صديقة وشقيقة. والقيام بمبادرات لاحياء وتطوير الاتفاقات المعقودة معها.

٢ ـ احياء وتطوير اتفاقيات الترانزيت من اجل تسهيل عمليات انتقال البضائع.

٣ ـ تفعيل الاشتراك في المعارض الدولية والاقليمية، والعمل على اقامة معارض دائمة او موسمية، في لبنان، والبلدان العربية والاجنبية.

اعداد: مفيد بشنق

سعيد حمادة، رئيس تجمع صناعيي الشوف:

المطلوب خطة تنمية شاملة

لعبت الارادة الواعية والمخلصة دوراً هاماً على صعيد تعزيز الصناعة الوطنية بعدما اصابها من نكسات خلال الحرب المستمرة، وما تعرضت له من تدمير شبه كامل خلال الاجتياح الاسرائيلي. ونتيجة للجهود التي قام بها العديد من رجال الصناعة والاعمال قامت نهضة صناعية حديثة ومتطورة في منطقة الشوف ساهمت في مرحلة اولية بتامين حاجات المنطقة ومتطلباتها ثم انتقلت في مرحلة لاحقة للتصدير الى الخارج. والبارز في هذا الموضوع مساهمة بعض المتمولين العائدين من المهجر بعدد من المشاريع الصناعية والتجارية والانمائية التي كان لها اثر هام ودور بارز في عملية البناء وتعزيز الصمود والحد من الهجرة، وبذلك ساهم هؤلاء المواطنون الذين تميزوا بالحس الوطني في تطور الصناعة في منطقة الشوف والنهوض بمستواها ووضع حد للتدهور الاقتصادي الخطير على المستوى الوطني ككل بعد أن تدهور سعر صرف الليرة الى ادنى الحدود. اما الدور الكبير في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية فقد كان للادارة المدنية في الجبل التي وفرت عامل الاستقرار الامني والاجتماعي والسياسي كاداة للصمود الوطني.

جناح تيفولي

جناح سوليفر

«الميزان» حاورت رئيس تجمع صناعيي الشوف السيد سعيد حمادة عن الصناعة ومشاكلها في انجبل، وجاء الحوار على الشكل التالي:

● ما هي العوامل التي ادت، في ظل الازمة الاقتصادية الراهنة، الى نهضة الكثير من القطاعات الصناعية في لبنان بشكل عام، وتحديداً في منطقة الشوف؟

- بات واضحاً ان القطاع الصناعي هو من الركائز الاساسية الصلبة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، لأنه يلعب دوراً رائداً في تحقيق التنمية الاقتصادية الفاعلة، خصوصاً بعد انهيار قطاع الخدمات في مواجهة ما يعترض الوطن من ازمات. وبرأينا ان الصناعة اليوم ليست في حال مرضية تماماً ولم تصل الى عصرها الذهبي الذي شهدته في السبعينات من ازدهار وتطوير في نوعية الانتاج وتنويعه، والسبب في ذلك هو الاحداث المؤلمة التي عادت بالضرر الكبير على الجسم الصناعي، وما رافق ذلك من انخفاض في سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الاخرى، الامر الذي ادى الى شلل العديد من المؤسسات الصناعية، خصوصاً تلك التي تضررت بفعل الاحداث، حيث بات مستحيلاً اعادة ترميمها وشراء الاجهزة الحديثة لها، كما أن المصانع التي لم تصب بأضرار وجدت نفسها عاجزة عن شراء قطع غيار أو تحديث الاتها، مما تسبب بضعف الانتاج ونقص في الكمية والنوعية، واثر بالتالي على عملية المنافسة التجارية.

أما بالنسبة لانتقال بعض المصانع والمؤسسات الى منطقة الشوف فيعود السبب في ذلك الى الهدوء والامن المستتب في هذه المنطقة، والانسجام التام القائم بين القيادة والقاعدة، أي رب العمل والعمال، والاهم في هذه الناحية هو الوعي والتوجيه والخدمة والمساعدة التي يؤمنها للصناعة الوطنية في الجبل راعي المسيرة الاستاذ وليد جنبلاط.

● وما هي ابرز الصعوبات التي تواجه الصناعة اللبنانية عموماً، وفي الشوف تحديداً؟

- رغم الانتعاش النسبي الذي نلحظه في القطاع الصناعي بشكل عام، وخصوصاً في منطقة الشوف، الا ان عدم مواكبة الاجهزة الحكومية المختصة لهذه الصناعة يكاد يحصر الايجابيات في اطار ضيق، كأن تبقى آنية، او ان امكانية استمرارها وتطورها محدودة، وعلى الدولة ان تتدخل بفعالية لتدعيم البنية الصناعية وتأمين التمويل اللازم لها واعفاء المواد الاولية من الرسوم والضرائب، وفرض رسوم جمركية على البضائع والاصناف المستوردة المماثلة للصناعات الوطنية، ومنح قروض طويلة الاجل بفوائد مخفضة لتحديث الآلات وشراء قطاع الغيار، وايضاً دعم الصادرات وخفض أسعار الطاقة من فيول ومازوت... أي باختصار وضع خطة تنمية تتضمن برامج محددة لكل القطاعات تتمكن من تحقيق التوازن الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لكل المناطق اللبنانية.

● كيف تقيمون المعرض الصناعي الاول الذي اقيم في بيت الدين العام ١٩٨٨؟

- كان معرض بيت الدين الصناعي تجربة اولى وفريدة من نوعها في هذه المنطقة.. ولا شك ان هذا المعرض حقق نجاحاً باهراً ونفذ الى الغاية المرجوة منه بشهادة الخبراء ورجال الاقتصاد والصناعيين الذين شاركوا به. وما من شك ايضاً في انه جاء محطة هامة للمؤسسات الصناعية والانتاجية وللمستهلك على حد سواء. فبالنسبة للمؤسسات وجدت الفرصة سانحة لمعرفة الملاحظات التي يبديها المستهلك وكذلك حاجته من البضائع وتعريفه اليها، كما اعتبرها المستهلك مناسبة للتعرف على الصناعية الوطنية والتمييز بينها وبين تلك المستوردة.

وختم السيد حمادة حديثه قائلاً:

- ان النجاح الذي حققه معرض بيت الدين الذي اقيم بمبادرة من التجمعات الصناعية المشاركة، والتي اتت من الجنوب والبقاع والجبل، بعد أن قررت الاعتماد على النفس في ظل غياب خطط التنمية من قبل الدولة، قد تشكل حافزاً مشجعاً لاقامة معرض صناعي سنوي يشمل كافة المناطق اللبنانية، بعد تجهيز المكان المناسب له واعداده ليستوعب اكبر عدد ممكن من المؤسسات الصناعية!

اعداد: بهيج نصر

تعرضت منطقة الشويفات الصناعية، خلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ لهجوم مركز وعنيف دمر البنية الاساسية لعدد كبير من المؤسسات والمعامل والمصانع التي وجدت في المناخ الامني الذي كان سائداً في المنطقة آنذاك مجالاً كبيراً وباباً واسعاً تلج منه الى الاسواق المحلية والعربية والافريقية لتسويق منتجاتها ومصنوعاتها التي تضاهي، في غالب الاحيان، اجود البضائع والمصنوعات المنتجة عالمياً.

ومع جلاء القوات الاسرائيلية عن المنطقة بدأ أصحاب المعامل والمصانع ترميم مؤسساتهم واعادة الحياة الى دولاب العمل والانتاج، فعادت المنطقة الى الازدهار والنشاط في ظل أجواء أمنية تتيح التحرك الكامل في كل الاتجاهات. ورغم هذا فإن عدداً من هذه المؤسسات فضل الابتعاد عن المنطقة والتوجه نحو مناطق اكثر أمناً وحرية، بسبب المخاطر التي تتعرض لها هذه المنطقة بين وقت وآخر، والقصف المتعمد الذي يطالها ويهدد حياة العاملين في تلك المؤسسات.

يوسف دلال، صاحب مؤسسة دارين:

غياب الدولة ألحق أضراراً بالغة بالصناعة

مجلة «الميزان» كان لها لقاء مع السيد يوسف دلال، صاحب مؤسسة «دارين» التي انتقلت من الشويفات الى الشوف، تحدث فيه عن اوضاع الصناعة اللبنانية في هذه المرحلة والحلول الواجب اتباعها لتنشيطها ومد يد العون لها، كما تطرق الى الاسباب التي دفعت به لنقل مؤسسته الى منطقة الشوف، فقال رداً على سؤال حول اوضاع الصناعة اللبنانية في المرحلة الراهنة:

الصناعة... وغياب الدولة

ـ تمر الصناعة اللبنانية في هذه المرحلة العصيبة التي يشهدها الوطن بأدق الظروف نظراً لغياب الدولة الكامل وعدم انتقالها لمساعدة هذا القطاع الهام ودعمه لمواجهة المخاطر التي تتهدده. ونتيجة لهذا الغياب يجد أصحاب المصانع انفسهم مضطرين لتحمل كافة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، سواء منها المادية أو المعنوية، وتساهم مشاكل الكهرباء والهاتف والتلكس في زيادة الضائقة عليهم، اضافة الى تخلي الدولة عن مسؤولياتها لجهة تأمين ما يلزم لاصحاب المصانع من سمات دخول وغيرها لتسهيل مهمتهم في تصريف انتاجهم أو تأمين شراء مواد أولية للصناعات التي يقومون بانتاجها، مما يجعلهم فريسة لجشع التجار الذين يستوردون هذه المواد ويرفعون أسعارها عشوائياً دون حسيب أو رقيب مما يؤثر سلباً على اسعار منتجات هذه المصانع.

الصناعة تبحث عن الاستقرار دائما

● نقلتم مؤسستكم «دارين» من منطقة الشويفات الى الشوف، ما هو السبب للاقدام على هذه الخطوة؟ وهل حصلتم على نتائج ايجابية من خلال هذا الانتقال؟

ـ طبعاً، هناك نتائج ايجابية عديدة حصلنا عليها عندما انتقلت المؤسسة الى دميت في منطقة الشوف، اهمها أجواء الامن والامان والحرية التي تتمتع بها منطقة الجبل عموما، أما السبب الذي دفعنا للانتقال الى الشوف فهو القصف المتواصل والمتعمد لمنطقة الشويفات الصناعية والذي بات واضحاً ان الهدف منه تدمير الصناعة اللبنانية التي غمرت أسواق العالم واشتهرت بجودتها.

وبهذه المناسبة لا يسعنا الا ان نتوجه بالشكر لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الاستاذ وليد جنبلاط الذي بفضل اخلاصه وتفانيه وتوجيهاته يلقى الصناعيون سواء في الشوف أم في الشويفات، كل مساعدة وعون يحتاجون اليه.

الصناعة.. ودور المصارف

● ما هي الحلول الملائمة التي ترونها مناسبة وممكنة التحقيق، والتي من شأنها أن تؤدي الى ان تتجاوز الصناعة الوطنية ما يعترضها من عقبات؟

ـ السبب الاساسي لركود الصناعة الوطنية هو، كما أسلفنا، تخلي الدولة عن دورها وعدم مد يد المساعدة الى هذا القطاع، وعلى مختلف الصعد، سواء منها القروض والمساعدات أو الخدمات الاخرى، اضافة الى ذلك توقف المصارف عن العمل بسياسة القروض التي كانت معتمدة سابقاً بعد ان وجدت في المتاجرة بالدولار وغيره من العملات مجالاً للربح السريع والوفير، فلم يعد هناك أي تفكير لديها بالصناعة والصناعيين!

الصناعات اللبنانية... متميزة

● وما هو واقع الصناعة اللبنانية في الاسواق العربية والعالمية؟ وهل أن الاقبال عليها يعود الى أنها تمتاز بمستوى نوعي جيد، أم لانخفاض كلفة انتاجها؟

ـ تتمتع الصناعة اللبنانية بموقع جيد في الاسواق المحلية والعربية والافريقية، وتلعب الجودة التي تمتاز بها هذه الصناعة دوراً هاماً في ترويج البضائع المنتجة محلياً، كما أن الموديلات الحديثة تواكب التطور ولها اثر فعال في عملية الترويج هذه. ولا شك أن عامل السعر المقبول الذي يفرضه انخفاض كلفة الانتاج يلعب دوراً اساسياً في هذا المجال.

نحو تجديد دور الطبقة العاملة الوطني...

سليمان تقي الدين

عندما ندعو الى تجديد دور الطبقة العاملة اللبنانية الوطني، فإننا ننسب لها دوراً اساسياً سابقاً افتقدته، أو هي تقهقرت عنه.

والحقيقة أن الحركة الوطنية اللبنانية، في نهضتها المعاصرة أواخر الستينات والشطر الاكبر من السبعينات هي التتويج السياسي لنضال الحركة الشعبية بجميع فئاتها، عندما كان يضج بها لبنان من اقصاه الى اقصاه وتفرض نفسها عنواناً رئيسياً في حياة البلاد الرئيسية، وتدق بقبضتها جدار النظام السياسي الطائفي ـ الطبقي وتطرح بالحاح ضرورة تغييره.

ان مصالح الحركة الشعبية وفي القلب منها مصالح الطبقة العاملة هي التي وضعت النظام اللبناني في أزمته العامة، وطرحت شعاراتها ومطالبها النقيض الوطني له، لأن تلك المصالح والمطالب كانت تفيض عن حدود استيعاب هذا النظام الذي يعيد توزيع الثروة الوطنية والدخل الأهلي حصصاً على الطوائف وفق سلم من الامتيازات والحرمانات.

ولعل الذاكرة الشعبية والوطنية طرية إلى حد أنها لم تمح صورة الاضرابات العمالية العامة عام ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣، في محطات مطلبية لم يكن ممكناً الجواب عليها ببضعة تقديمات نقابية. أو أنها بالأحرى لم تعد موجهة الى أرباب العمل وحدهم لتبق مطالب نقابية، بل أصبحت مطالب من الدولة كدولة وهذا هو معيار الدور السياسي للحركة العمالية ولمنظماتها النقابية أي تسييسها. وهذا ما شهدناه في مطلع السبعينات على سبيل المثال لا الحصر، مطالب التشريع حول الضمان الصحي والصندوق الوطني للدواء والضمان الاجتماعي، وتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل في مواجهة الصرف الكيفي الخ...

ولقد انجدلت تلك المطالب مع مطالب ديمقراطية اخرى شارك فيها مزارعو التبغ وصغار الكسبة والفلاحين (تصريف الانتاج وحمايته وضد الغلاء) الى مطالب المعلمين وغيرهم من القطاعات المهنية، الى حركة طالبية كانت شعاراتها الاساسية من أجل ديمقراطية التعليم، وتطوير الجامعة الوطنية والفروع العلمية وتصفية حواجز اللغات ومضمونه الطبقي الطائفي، أي مطلب التعريب... الخ.

آنذاك كان للاضراب العمالي العام دوره الوطني في مواجهة نظام الاستغلال والنهب والسمسرة والفضائح والانغلاق على الاصلاح وعلى الحقوق والمطالب الشعبية. وآنذاك احتلت الطبقة العاملة دورها الوطني من حيث أنها اخذت تطرح بمطالبها مهمة التغيير السياسي للنظام وتنقض كل منطقه الطائفي.

ولنتذكر، ان مطالب الطبقة العاملة كانت تواجه بسياسة قمعية وانغلاق مطلق فكانت مواجهات المكلس وعمال غندور وفلاحي عكار ومزارعي التبغ وصرف المعلمين وقمع المظاهرات الطالبية.

ولنتذكر أن اليمين الطائفي الانعزالي ذاته، تصدى لهذه الحركات المطلبية في غير موقع وكشف عن دوره كاحتياطي لهذا النظام، وانه وقف بشكل سافر ضد تطوير الجامعة الوطنية ودعم التعليم الرسمي، كما وقف ضد تحمّل الدولة أعباء اجتماعية بحجة ان الذين يدفعون الضرائب هم الاغنياء وهم المسيحيون، والمستفيدون هم الفقراء وهم المسلمون.. تلك كانت حجج بيار الجميل علناً ضد مطلب ضرورة اضطلاع الدولة بدورها في تطوير القطاع العام وتوسيع الخدمات وتعزيز الضمانات الاجتماعية والشروع في سياسة تنقل الدولة من وظيفتها التقليدية كشرطي وجابي ضرائب، الدولة الحارسة، الى مفهوم الدولة الراعية، الملزمة باسم المجتمع توفير الحد الادنى من الحقوق لمواطنيها، حق الطبابة، والتعلم، والسكن والعمل والنقل الخ...

آنذاك كان للطبقة العاملة دورها الوطني، وشدت اليها وحولها فئات شعبية واسعة تؤازرها في مطالبها ذات الصفة الشعبية العامة.

وفي مناخ الأزمة الاجتماعية تلك وفي مناخ النضالات المطلبية تلك ارتبطت القضية الوطنية ـ القومية بحركة شعبية ناهضة، وتولت الاحزاب قيادة هذا النضال بوجهيه الاجتماعي الديمقراطي والوطني القومي واستطاعت أن تحشد هذه الكتلة الواسعة من المتضررين من النظام السياسي الاجتماعي الطائفي، لتبادر الى طرح قضية تغييره.

ولن يكون هناك مجال استعادة تاريخ هذه الحرب واسبابها ومحطاتها ومنعطفاتها واحكامها، لنعود فنحدد كيف اندرج هذا الصراع الاجتماعي في اطار هذه الحرب وكيف ساد عليه نهج الاقتتال الاهلي واجبر الطبقة العاملة على الخضوع سنوات لاحكام الانقسام الطائفي. فتلك قضية طويلة، الا أن ما يجوز قوله هنا ان مطالب الطبقة العاملة وحركتها لم تكن يوماً في جبهة محايدة بين جبهات الصراع، فهي، أي الطبقة العاملة يجب أن تكون في جبهة قوى التغيير والاصلاح في جبهة القوى المناهضة للنظام الطائفي نفسه الذي هو نظام الاستغلال والفوضى والفساد والانغلاق على المطالب الشعبية.

ومهما سادت الوعي الشعبي ملابسات الزمن الطائفي واحكامه، فان هناك حقيقة ظلت ثابتة، هي ان قوى الانعزال الطائفي والفاشية هي قوى النظام القديم وهي القوى المعادية لمصالح الطبقة العاملة وسائر القوى الشعبية.. وهو أمر يؤكد نفسه كل يوم في ممارسات هذه القوى.

ما يعنينا الآن، هو أن الطبقة العاملة انكفأت بفعل الحرب الى الجبهة الخلفية في دورها السياسي، بينما هي الضحية الكبرى من ضحايا هذا النظام وحرب هذا النظام.

وعندما واجهت الطبقة العاملة مهمة الدفاع عن لقمة عيشها، عن الخبز والمحروقات والنقل، وعن العملة الوطنية، وعن دمها المهدور بصفقات السلاح ولعبة مافيات الدولار، وحدود المجاعة، ومشاريع تصفية القطاع العام، عندما واجهت مهمات مطلبية لكنها وطنية تتوحد حولها الكتلة الأوسع من الجماهير احجمت عن اتخاذ الموقف الذي تقتضيه هذه المعركة، وظلت حجة قياداتها النقابية محكومة بسقف مثالي يقول ان وحدة البلاد ووحدة الاتحاد العمالي العام هي الأهم.

نحن لا ننكر اهمية وحدة الاتحاد العمالي

العام كأداة نقابية، ولكن الوحدة على شروط المصالح الحقيقية للطبقة من جهة ـ ومن جهة أخرى، نحن المدافعين الحقيقيين عن وحدة لبنان التي لن تكون بغير نظام وطني جديد.

فأين الخلل في دور الطبقة العاملة واداتها النقابية؟

طبعاً لسنا ممن يفترض أن على الاتحاد العمالي العام أن يكرر شعارات الاحزاب السياسية، ولكنه على الاتحاد العمالي العام وعلى القوى النقابية الوطنية التقدمية ان تعيد لنضال الطبقة العاملة دورها الوطني من خلال قيادتها حول شعارات نقابية وطنية.

ولا نبالغ اذا قلنا ان مثل هذا الدور لم يكن قائماً أثناء المعارك الاجتماعية المطلبية والعمالية في السنوات الاربع الماضية. على العكس، من ذلك ساد دور الاتحاد العمالي العام اتجاه التغاضي عن المسؤولية السياسية عن ازمة البلاد والكارثة التي وصلت اليها وخصوصاً قضية النقد الوطني.

هنا كانت لنا مواقف في ضرورة تحديد المسؤولية السياسية عن الأزمة وعن الكارثة وهي ليست خافية على أحد. وكان على الطبقة العاملة ان تقول كلمتها في شأن النظام السياسي وشأن الحكم وما جر البلاد الى الدمار والخراب.

طبعاً ان شعارات مثل الحفاظ على النقد الوطني شعارات وطنية، لكن البلاد لم تكن وليست الآن تحتمل مزيداً من الصراعات الباطنية التي استطاع النظام في محطات معينة ان يستوعبها ويوظفها في خدمة بعض أهدافه.

أما اليوم فالأمور بلغت حدها الاقصى وما كان مضمراً أصبح معلناً. والواقع التقسيمي القائم يحتم على الطبقة العاملة تحديد موقفها من مشروعين لوحدة لبنان. مشروع قوى الانعزال وحكومتهم الانقلابية ومشروع الحكومة الوطنية الشرعية.

ولم يعد ممكناً أن تظل مطالب الطبقة العاملة، تائهة في وجهتها الوطنية.

لذلك.. تبرز المهمة الملحة لتجديد دور الطبقة العاملة الوطني، في مقارعة النظام الطائفي وقواه، وفي طرح تصورها ومصالحها ومطالبها الى لبنان الجديد، لبنان الذي يبنيه الوطنيون. لبنان برنامج الحركة الوطنية.

ان إنحياز الطبقة العاملة للمشروع الوطني هو هدف أساسي على طريق بناء الوحدة اللبنانية، أما حياد الطبقة العاملة وتحييدها، فيعني أن عوامل الانقسام ستبقى تقرر مصير لبنان لسنوات طويلة.

اضرابات المعلمين لماذا وكيف؟

كثيراً ما تحدثنا عن مشاكل المعلمين ومطالبهم وعن الازمة التربوية القائمة حالياً، والتي تفاقمت كثيراً مع استمرار الاحداث اللبنانية.

وكثيراً ما تحدثنا عن الواقع القائم للمعلمين في ظل الازمة المعيشية وتدهور دخلهم المريع مع تدهور القيمة الشرائية للرواتب.

وغير قليلة هي الاصوات التي تتصدى لحركة المعلمين عندما يتخذون مواقف سلبية وتحاول تشويه نضال المعلمين الهادف في حده الادنى الى تحصين المعلم لتمكينه من متابعة رسالته التربوية ضمن شروط العيش الكريم وفي حده الاقصى، الى حل الازمة التربوية والمشاركة الفعلية في هذا الحل ولمصلحة القضية الوطنية.

وحيث ان الاضراب هو السلاح الاكثر نفعاً لتحقيق مطالب المعلمين، كما انه الاكثر صعوبة في امكانية الاستخدام خلال هذه الاوضاع السائدة التي غاب عنها المسؤول وانعدم فيها الاصلاح وبات صاحب الحق محبطاً لا أمل له الا في سلوك السبل الصعبة للوصول الى اقرار حقوقه واحقاقها.

استناداً الى ما تقدم سنجيب عن السؤال التالي: لماذا اضرابات المعلمين وكيف تتوافر لها سبل النجاح وتحقيق الاهداف.

يهمنا منذ البداية ان نؤكد ان الاضراب هو حق نقابي ديمقراطي لا جدال فيه، وهو تعبير راقٍ عن رفض لواقع مرير، وهو موقف متقدم في نضال المعلمين يشير الى استنفاد جميع الوسائل والاساليب التي يمكن اتباعها للوصول الى مطلب محق في الاساس. وهو ايضاً تأكيد على قدرة وحيوية المعلمين في مواجهة الظلم دفاعاً عن حقوق مهضومة في وجه دولة متخلّفة أو في وجه رب عمل جائر.

والمسألة ليست في الاضراب بل في مبرراته، فطالما ان المبررات قائمة فلا يتوقعن احد خفوت حركة الاضرابات. ففي كل فرصة سانحة سوف يعمد المعلمون حكماً الى الاضراب لانتزاع ما أمكن من المطالب.

اذن اصبحت اضرابات المعلمين او سوف تصبح مسألة متوقعة في أي وقت لأن جميع المبررات والشروط الذاتية والموضوعية لتفجر مثل هذه الاضرابات لا تزال قائمة وتزداد يوماً بعد يوم.

وقبل الدخول في تفاصيل اجابتنا عن السؤال الاساسي، تجدر بنا الاشارة الواضحة الى خصوصية اضرابات المعلمين. تلك الخصوصية التي تحمل في داخلها سلبية موضوعية تتحول الى حجة طالما استخدمت ضد تحرك المعلمين. ذلك ان الاضراب يعني توقف العمل المدرسي وبالتالي الحاق الضرر بالتلميذ وخلق مشكلة في كل بيت. فيسهل بالتالي تجييش المواطن ضد المعلمين.

هذه الخصوصية تحمّل المعلمين تبعة نتائج الاضراب السلبية على التلميذ والمواطن. وهذا الأمر يفرض موقفاً واضحاً وجدياً من قبل المعلمين يطال قطبين: التلاميذ والمواطنين ويتوخى عدم وقوع الضرر عليهم عن طريق التأكيد العملي على تعويض فترة الاضراب. والتوضيح ان تحقيق مطالب المعلمين ينعكس ايجاباً على التلميذ.

ان معارك المعلمين المطلبية موجهة ضد الدولة واصحاب المدارس وليست ضد المواطنين في اية حال. وللمعلمين ابناء أيضاً في المدارس وهم مواطنون كذلك.

المسألة الثانية التي تواجه الاضراب هي مسألة الضغوط التي تمارس من قبل الاحزاب والسياسيين.

يمكننا تناول هذا الموضوع وبحسن نية على الشكل التالي: افترض مسبقاً ان السياسي والحزبي معني بالمصلحة العامة: اي مصلحة المعلم ومصلحة التلميذ. فبالنسبة للسياسيين والاحزاب التي تأخذ موقعاً متوازناً بين المعلم والتلميذ يجب العمل على دفعها لتأييد مطلب المعلمين وحركتهم انطلاقاً من التأكيد على ان في تلبية مطالب المعلمين وتحسين أوضاعهم تأميناً للمصلحة العامة وبالتالي مصلحة التلميذ.

اما السياسيون والاحزاب الذين نعرف مسبقاً انهم مع اصحاب المدارس ومع نهج الدولة والحكومة في التعاطي مع مطالب المعلمين فيجب الكشف عن ديماغوجيتهم وفضحها امام المعلمين والرأي العام. ورفض تباكيهم على المصلحة العامة واعتبار ان اوضاع المعلمين المزرية ليست الاّ نتيجة لمواقف مثل هذه الاحزاب ومثل هؤلاء السياسيين.

ويبقى في مواجهة الاضراب الخصم الاساسي للمعلمين المتمثل بالدولة وسياستها التربوية الخاطئة وأصحاب المدارس الخاصة الذين يواجهون بكل شراسة اي مطلب للمعلمين. لأن ما يتم اقتطاعه من حقوق المعلمين يشكل المصدر الاساسي لارباحهم وكل مطلب يناله المعلم يرتب نقصاً في هذه الارباح.

واذا اسقطنا من حسابنا الكلام الانشائي المنمق الذي يتحفنا به اصحاب المدارس والمسؤولون عن الامور التربوية والتعليم في الدولة ومن يقف مواقفهم ويدافع عن نهجهم لوضحت صورة الاستغلال والاستنزاف اللذين يتعرض لهما المعلم من قبل الدولة أو من قبل اصحاب المدارس الخاصة. كل المسألة تكمن في القدرة على انتزاع حق وليست في اقناع اصحاب المدارس والدولة بهذا الحق. ففي المرحلة الاخيرة تمحورت مطالب المعلمين حول الامور المعيشية في حدها الادنى ولم تلق اية استجابة من الطرف الآخر. فلماذا الاقناع وهل هناك من يريد ان يقتنع.. وكيف؟

نعم، الى هذا الدرك وصلت اوضاع المعلمين. من جهة، ازمة اقتصادية ومعيشية خانقة تضغط بشدة على المعلم وتؤدي الى تقهقر مريع وسريع في مستواه الاجتماعي والمعيشي. ومن جهة ثانية دولة وأصحاب مدارس لا يلبون حاجات الحد الادنى للمعلم. فالمعلم واقع بين مطرقة الازمة المعيشية وسندان الدولة واصحاب المدارس فإلى أين المفر؟

صحيح ان هناك نسبة من المعلمين تمارس بعض الاعمال الاخرى لتأمين مصادر متنوعة للدخل. ولكن الاكثرية الساحقة من المعلمين خصوصاً في المناطق البعيدة عن المدن الكبرى يشكل الراتب عندها مصدر العيش الوحيد. علماً ان هذه المهنة (الرسالة) كما يُقال لا تسمح بدخل غير منظور كما هي الحال في بعض المهن أو الوظائف الاخرى.

وباستثناء مسألة تصحيح الاجور الدورية والمشوهة، لم يحدث ان تمت الاستجابة لأي مطلب من مطالب المعلمين الا بعد اللجوء إلى الاضراب. وحيث انني رافقت تحركات المعلمين منذ ان كنت طالباً في دار المعلمين في بداية الستينات استطيع تقديم جردة كاملة لمطالب المعلمين المزمنة والمطروحة منذ سنوات طويلة كما استطيع أن اقدم لائحة باضرابات المعلمين وما حقق كل اضراب منها. ولكن لا اجد أي مطلب عرف طريقه الى التحقق عبر الاتصالات والمذكرات والمناقشات والى ما هنالك. وحتى التهديد بالاضراب لا يفي بالمطلوب. وحده الاضراب الفعلي الذي ينفذ كان يؤدي وفي أسوء الاحوال الى الحصول على مطلب ما.

هذه الحقيقة التي لا يمكن دحضها، رسخت في عقول المعلمين قناعة لا تتزعزع بضرورة اعتماد الاضراب لتحقيق المطالب.

- وفي ادراج وزارة التربية عشرات المذكرات المطلبية المتكررة. وكل وزير استلم هذه الحقيبة كانت له صولات وجولات مع الهيئات النقابية للمعلمين يتم فيها استعراض الأوضاع وطرح المطالب والموافقة على بعضها (كلامياً). وبعض الوزراء كان يزايد على المعلمين في فهمه لمشاكلهم ويشبعهم كلاماً معسولاً عن اهمية دورهم وضرورة حل مشاكلهم وتلبية مطالبهم. وفي النتيجة كان معظم وزراء التربية وبكل بساطة «يضحكون» على المعلمين. كان هم معظم الوزراء ان لم نقل جميعهم ينحصر في الاستفادة من هذا الموقع من أجل تأمين مصالحه الانتخابية اذا كان نائباً او تسييس مصالح جديدة اذا كان من خارج المجلس النيابي. وآخر شيء يفكر فيه الوزير مطالب المعلمين.

هذا الواقع خلق ازمة ثقة عند المعلمين. فباتوا لا يثقون بأي مسؤول وباتت حقيبة وزارة التربية «محرمة» للوزراء قلّ من خرج منها سالماً اللهم الا بعض المصالح الشخصية التي أمّنها خلال توليه هذه الحقيبة. علماً اننا لا ننكر ان بعض وزراء التربية حاولوا الانفتاح على مشاكل المعلمين وفهمها وحلها، ولكنهم كانوا يصطدمون بسياسة الدولة ككل.

وما كان يلفت نظر الهيئات النقابية للمعلمين ويثير استغرابها هو خوف معظم الوزراء من (امبراطورية) التعليم الخاص. وكان النقاش دائماً مع الوزير ينعطف باتجاه تأثير هذا او ذاك من المطالب على التعليم الخاص وهل يقبل به ام لا. وكان هم معظم الوزراء عدم اثارة حفيظة التعليم الخاص.

طبعاً الذريعة الجاهزة دائماً هي انعكاس ذلك على المواطنين وذلك برفع الاقساط المدرسية علماً ان هناك مطالب لا علاقة لها بالاجور والرواتب مثل الصرف الكيفي وتطبيق القوانين النافذة وغير المنفذة في معظم المدارس الخاصة خصوصاً المجانية منها الخ...

واذا كنت ادّعي علماً انه لم يتم تحقيق أي مطلب للمعلمين بدون اضراب ما، اشير في المقابل الى المطالب التي تحققت وبعد اي اضراب تم تحقيقها. وما اعرفه مرتبط بالتجربة الشخصية المعاشة.

- اضرابات طلاب دور المعلمين في بداية الستينات. الاعوام ١٩٦١/ ٦٢/ ٦٣. كان هدفها تنفيذ قانون كان موجوداً في ادراج وزارة التربية يقضي باعطاء درجتين استثنائيتين لخريجي دور المعلمين والمعلمات الابتدائية. نفذ القانون بعد اضرابات مريرة خلال ٣ أعوام.

- تحركات المعلمين في التعليم الثانوي والتعليم الابتدائي في اواسط واواخر الستينات من اجل اقرار الروابط. اقرت رابطة اساتذة التعليم الثانوي العام ١٩٨٠.

- تحركات اساتذة التعليم الثانوي العام ٦٤/٦٥ ادى الى زيادة الرواتب على اساس زيادة ساعات العمل. وهذه الزيادة معروفة بالتعويض الخاص. علماً انها ليست تعويضاً حسب القانون بل لقاء زيادة في ساعات العمل.

- اضراب المعلمين الابتدائيين في اوائل السبعينات. ولوائح الطرد المشهورة ثم التراجع عنها.

- اضراب المعلمين في جميع القطاعات العام ١٩٨٠ وتحقيق زيادة درجة استثنائية على الرواتب.

- اضراب العام ١٩٨٠ عن تصحيح المسابقات في الامتحانات الرسمية من اجل ادخال زيادة غلاء المعيشة في حينه في صلب الراتب وقد تم ذلك بعد اضراب استمر ٣ أيام.

- الاضراب الشهير العام ١٩٨١ خلال تصحيح مسابقات الامتحانات الرسمية ادى الى منح المعلمين درجتين استثنائيتين وزيادة ١٠٪ على التعويض الخاص مع امور اخرى محددة في القانون ٨٢/٢٢ الذي صدر بعد ذلك، والذي يحتاج الى جملة مراسيم تطبيقية لم تصدر حتى الآن.

- اضرابات الثمانينات الرمزية او مع

الاتحاد العمالي العام من اجل تصحيح الاجور او من اجل الدفاع عن مؤسسات التعليم والعاملين فيها.

ـ اضراب العام ١٩٨٧ ادى الى زيادة ١٠٪ على التعويض الخاص وتعديل المادة ٢٩ و٣٤ من قانون المعلمين في المدارس الخاصة واقرار بدل الانتقال للمعلمين الرسميين.

ـ اضراب العام ١٩٨٨ (التعليم الرسمي) من اجل تصويب اوضاع تعاونية الموظفين ادى الى اقرار النظام الجديد للتعاونية وزيادة التقديمات والتعرفة.

هذه السلسلة من الاضرابات حققت بعض المطالب النقابية للمعلمين، وحققت ايضاً ذاتهم النضالية كما حققت وحدة المعلمين واكسبتهم تجربة تاريخية غنية. وصلّبت عودهم في مواجهة الظلم كما عززت ثقتهم بأنفسهم وطورت اساليب نضالهم كما قدمت الاضرابات نموذجاً متقدماً في ممارسة الديمقراطية النقابية. وما تحقق على هذا الصعيد يشكل اساساً متيناً للانطلاق في التحركات النضالية المستقبلية.

ارى أن هذا العرض الموجز يكفي للاجابة عن السؤال الاساسي. لماذا الاضراب؟ يبقى ان نشير الى الكيفية التي يجري فيها الاضراب والسبل التي تؤدي الى نجاحه بتحقيق الأهداف والمطالب المطروحة خلال المعركة المطلبية.

من اجل اضراب ناجح يجب ان تتوفر جملة من الشروط يمكن أن نصنفها في خانتين: الشروط الذاتية والشروط الموضوعية.

في الشروط الذاتية نلحظ ضرورة الانطلاق من المعاناة الاساسية للمعلمين مع عمل تعبوي مقبول في اوساطهم، وتأمين سبل الاتصال بين القيادة والقاعدة، وتحضير قواعد المعلمين واستنفارهم بالاعتماد على استفتاء القاعدة عبر الجمعيات العمومية وتبني المطالب الاكثر شمولية والحاحاً وتلك التي تتأطر حولها الاغلبية الساحقة من المعلمين.

اما في الشروط الموضوعية فنلحظ ما يلي:

ـ احقية المطالب وامكانية تحقيقها في ظروف محددة.

ـ قراءة الخريطة السياسية خلال فترة التحرك ومحاولة كسب القوى السياسية الى جانب التحرك.

ـ ضرورة التركيز على الناحية الاعلامية بشرح المطالب وتوضيح الموقف للرأي العام.

ـ استنفاد الاساليب غير السلبية كافة (اتصالات.. مشاورات.. مفاوضات).

ـ اعطاء المهل الممكنة للمسؤولين وعدم الاعتماد على المفاجآت. (الاضراب هو السهم الاخير في الجعبة) وآخر الدواء الكي يأتي كأمر لا بد منه.

ـ اختيار التوقيت المناسب.

ـ اتفاق قيادة الاضراب على حيّز محدد وواضح للمناورة.

وعندما يبدأ تنفيذ الاضراب تبدأ المعركة الفعلية وتنكشف جميع المواقع ويأخذ الصراع حده الطبيعي الموضوعي. ثم تبدأ بعد ذلك المناورات باتجاه التسوية. وتتم هذه التسوية عند نقطة تقاطع ما، حيث تتوازن قوى الاضراب مع قدرة الطرف الآخر على المناورة والمراوغة والهروب من تقديم التنازلات. وخلال مراحل هذا التحرك يتوجب ما يلي:

ـ قيادة مسؤولة وحكيمة تتقن فن المناورة وتؤكد على استقلاليتها النقابية.

ـ مواجهة مختلف الضغوط والتصدي الاعلامي وسد الثغرات التي يمكن ان تحدث.

ـ الاحتكام الدائم الى القاعدة واعتماد الديمقراطية المباشرة عبر الجمعيات العمومية للمعلمين. (لا يمكن ترك القيادة النقابية بعيداً عن مراقبة القاعدة) ان الجمعيات العمومية تحصن القيادة وتمنعها من الشطط.

ـ تكثيف الاتصالات الواضحة والمقررة وتلافي اللعب وراء الكواليس.

ـ العلنية تقضي على التشويش وتمنع الوقوع في المطبات.

ـ البيان اليومي ضروري جداً.

ـ اجتماعات مفتوحة للقيادة ودرس التطورات بشكل دائم واتخاذ الموقف المناسب عند كل استجابة مقبولة للوصول الى مخرج نقابي معقول يمكن عرضه على الجمعيات العمومية.

ان الاضراب ليس غاية في ذاته بل وسيلة فعالة لتحقيق هدف محدد لم تنفع في تحقيقه السبل الاخرى.

واذا استمرت الازمة الحاضرة واذا استمر اصحاب المدارس في التغاضي عن حل مشاكل المعلمين فنحن مقبلون من وقت الى آخر على استخدام هذه الوسيلة.

المعلمون... والمطالب المزمنة

حافظ الشمعة

رئيس لجنة الاتصال العليا لأساتذة التعليم الثانوي الرسمي في لبنان

MEDIA CONSEIL

المـيـاه
الـتـي لا تـتـغـيّر

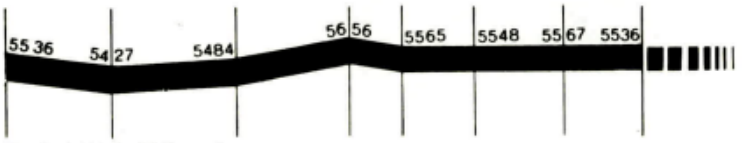

Résistivité à 18° C en Ω cm. ✱

Teneur en calcium en mg ⟀ ★

Température de l'eau à la source ✱

✱ هذه الارقام مأخوذة من نشرة جامعة السوربون شبين شبات خصائص مياه صحة خلال ثمانية اشهر متتالية .

تنبع مياه صحة على علو ١٧٠٠ متر بمعدل متوسط على مر السنين يبلغ ٧٣٠٠٠ متر مكعب في السنة ، اي ما يعادل ٢٠٠ متر مكعب في اليوم .

وقد اثبتت التجارب والفحوص ان مياه صحة تحافظ على خصائصها الفيزيوكيميائية على مر الفصول . فلا تتبدل حرارتها ولا يتغير تركيبها المعدني كما انها تحافظ على نقائها التام .

هذا ما يجعل من مياه صحة مياهاً ثابتة التركيب وهي احدى الخصائص التي تعطي مياه صحة الحق بالتسمية المشروطة : مياه معدنية طبيعية .

صحة أولى المياه المعدنية في الشرق الادنى

المؤتمر العاشر للاتحاد الوطني للنقابات...

من أجل التحرير والوحدة والديمراطية وتحقيق المطالب

ينعقد المؤتمر العاشر للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، أواسط شهر شباط المقبل، والبلاد تعيش في ظل ظروف تاريخية مصيرية تفرض أهمية استثنائية سواء على المرحلة التحضيرية التي بدأت منذ أسابيع، أو على المؤتمر نفسه والقرارات التي سيخرج بها.

ففي حين يستمر العدو الاسرائيلي باحتلال أجزاء هامة من الجنوب والبقاع الغربي، تتصاعد أعمال المقاومة الوطنية البطولية ضده وضد عملائه في الشريط الحدودي، وتأخذ منحىً نوعياً جديداً تمثل بتنفيذ حكم الشعب مؤخراً بالعميل انطوان لحد من قبل المقاومة البطلة سهى فواز بشارة، ابنة الطبقة العاملة اللبنانية والحركة النقابية.

وفي نفس الوقت نشهد استمرار أصحاب المخطط التقسيمي باتخاذ الخطوات السريعة والمتلاحقة في تنفيذ مخططهم مستندين الى الدعم والتأييد الكلي من قبل أميركا واسرائيل وأعوانهما في المنطقة.

يترافق كل ذلك مع استمرار وتفاقم الانهيار الاقتصادي والازمات المعيشية الخانقة في جميع المجالات، وتتحمل الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة أعباء اجتماعية خطيرة من جراء ذلك.

في ظل هذه الظروف يصبح المؤتمر بمثابة محطة هامة وعلامة مميزة في مسيرة نضال الطبقة العاملة اللبنانية، تطرح أمامه مهمات كبرى تلخص مصالحها الاساسية، ومعها مصالح الاكثرية الساحقة من الفئات الشعبية المتضررة من الازمة ونتائجها في هذه المرحلة الخطيرة.

فعلى الصعيد السياسي تبقى المسألة الابرز هي انجاز عملية تحرير الاراضي اللبنانية المحتلة من العدو الصهيوني وعملائه، مع ما يقتضي ذلك من تقوية للمقاومة الوطنية وامدادها بالعناصر البشرية والدعم المادي ودفعها لتوحيد فصائلها على اختلافها. ومن جهة أخرى الاستمرار في النضال من أجل وفاق وطني يؤدي الى حل للازمة السياسية الداخلية على أساس اصلاح النظام السياسي والاقتصادي والحفاظ على وحدة لبنان وسيادته وعروبته وتطوره الديمقراطي.

أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فستكون أمام المؤتمر العاشر مهمة متابعة تنظيم نضال الطبقة العاملة وجماهير الكادحين وذوي الدخل المحدود من أجل تحقيق الاصلاح في هذين المجالين حسب مقررات المؤتمر النقابي الوطني العام في دوراته الثلاث الماضية، وايجاد اشكال تنظيمية أخرى للنضال الجماهيري متجددة باستمرار وتتلاءم مع مقتضيات كل مرحلة من المراحل.

تحتل مكان الأولوية في هذا المجال مسائل النضال من أجل اصلاح النظام المالي وحماية القوة الشرائية لليرة اللبنانية وتحصينها بمواجهة مافيا الدولار والطغمة المالية والمضاربين بالعملات الاجنبية. كذلك حماية الاجور ومواجهة انهيار قدرتها الشرائية وتحصينها بمطالب ومكاسب جديدة والوقوف بوجه جشع الاحتكارات وكبار التجار والرأسماليين. وتأتي في طليعة المهمات في هذا المضمار قضية الحفاظ على الضمان الاجتماعي واصلاح اوضاعه المالية والادارية ومنع تقسيمه وتطويره ومكننته وتحسين وتوسيع تقديماته وتطبيق الفروع المتبقية منه.

وتبرز في مجال حماية الاجر، وبصورة خاصة في ظروف المرحلة الحاضرة، أهمية خاصة للنضال القطاعي والمهني الفئوي والمؤسسي، وضرورة تعزيز وتطوير هذا النضال حيث يمكن تحقيق الكثير من المطالب والمكاسب عن طريق عقود عمل جماعية تشكل حماية فعلية للاجور، وهذا يتعلق بقوة ووحدة وتنظيم عمل هذه المؤسسات والقطاعات ودرجة استعدادهم النضالي والتفافهم حول نقاباتهم، مما يترك تأثيراً فاعلاً على الحالة النضالية والاستعداد الكفاحي العام للطبقة العاملة في البلاد ككل.

الياس الهبر

رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين

وبالاضافة الى كل ذلك يستمر نضال الطبقة العاملة من أجل مواجهة الازمات المعيشية المختلفة كالسكن والتعليم والتطبيب والاستشفاء والنقل وغيرها اضافة الى اصلاح البنية التحتية برمتها على اختلاف الخدمات الاجتماعية العامة التي تقدمها للمواطنين والتي تشكل عنصراً أساسياً من عناصر اصلاح الوضع الاجتماعي العام.

أما على الصعيد التنظيمي النقابي فينبغي الاستمرار بسياسة التحالفات المرنة والايجابية التي يتبعها الاتحاد الوطني من أجل الحفاظ على وحدة الاتحاد العمالي العام ودوره الوطني ودفعه الى مواقع تنظيمية أكثر تقدماً وتطبيق أسس الديمقراطية النقابية في هيئاته القيادية.

هذا الى جانب ترميم البنى التنظيمية النقابية على اختلافها واعادة النظر بأشكال وأساليب هيئاتها الدستورية القيادية بما يعزز ويطور مبادىء المركزية الديمقراطية ويتلاءم مع متطلبات نضال الطبقة العاملة في كل مرحلة.

ومن أجل تحقيق الديمقراطية النقابية الاوسع والاشمل بين صفوف التنظيم النقابي

للطبقة العاملة، لا بد من توسيع الشبكة التنظيمية القاعدية والاستمرار في تشكيل اللجان العمالية النقابية على أوسع نطاق وتعميمها على كافة المعامل والمؤسسات والاحياء العمالية، بالاضافة الى بذل كل الجهود واتخاذ كل الاجراءات الرامية الى توسيع قاعدة الانتساب للنقابات وتحقيق جماهيريتها التنظيمية المتلائمة مع دورها القيادي ونفوذها المعنوي الطليعي بين صفوف العمال.

هذا الامر يحتم اتخاذ التدابير الكفيلة بالاحاطة بالاعداد الغفيرة من العمال الشباب والمرأة العاملة التي دخلت وتدخل سوق العمل من باب واسع، والاستفادة من الطاقات النضالية والتنظيمية الخلاقة عند هذه الفئات، مع ما يتطلبه ذلك من متابعة وتطوير لسياسة تقديم الكادر الشاب والعنصر النسائي بشكل خاص لتبوؤ المواقع القيادية النقابية على جميع المستويات، ومن توسيع وتطوير نشاطات التدريب النقابي والتثقيف العمالي في اطر مؤسسية ثابتة ومنظمة وتعزيز النشاط الاعلامي للاتحاد ولا سيما عبر مطبوعته المركزية «حياة العمال».

ان هذه المجموعة الكبيرة من المهمات الرئيسية، مع العديد غيرها أيضاً، تشكل عناوين كبرى لقرارات تاريخية مصيرية ينبغي على المؤتمر اتخاذها، وهو الهيئة الاكثر جدارة لاتخاذ مثل هذه القرارات الخطيرة ليس فقط لانه اعلى هيئة تنظيمية ودستورية للاتحاد الوطني للنقابات، بل لانه يشكل قمة الديمقراطية النقابية الحقيقية حيث تمارس القواعد العمالية الواسعة من خلاله أدورها القيادي وتمسك قضيتها بيدها وتتخذ القرارات المتعلقة بحياتها ومصيرها وأدواتها التنظيمية وبرنامجها النضالي، وتكون بالتالي مستعدة للانخراط على أوسع نطاق بالحركة النضالية والحياة التنظيمية الرامية الى تحقيق هذه القرارات.

سليمان الباشا:

حل المعضلة الاقتصادية يتطلب وفاقا يرتكز الى اسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

رأى النقابي سليمان الباشا، نائب رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين ان ما تعاني منه الطبقة العاملة وجماهيرها على صعيد الوضع الاقتصادي هو نتيجة تراكمات اهمال السلطة منذ عهد الاستقلال التي حملت سيف الدفاع عن مصالح الاحتكارات والمافيات وتخلت عن دورها تجاه الشعب في كل المجالات. وقال: ان الحركة النقابية حذرت من الوصول الى هذه النتيجة منذ أكثر من ثلاث سنوات، ورفعت الصوت عالياً في كل المناسبات، سواء بالتظاهرات أو عبر البيانات والمؤتمرات الصحفية، أو في اللقاءات التي كانت تعقدها مع المسؤولين. وقال: لا يمكن الخلاص من هذا الوضع المتأزم الا عبر وفاق يرتكز الى اصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي على أسس تضمن الديمراطية والعدالة الاجتماعية.

وشرح الباشا الوضع الاقتصادي السائد حالياً بقوله:

- الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتفاقم الذي تعاني منه الجماهير الشعبية والطبقة العاملة والمواطنون بشكل عام، وتحديداً في العام ١٩٨٨، حيث تفاقم هذا الوضع وأصبحت الازمة تشكل خطورة تهدد كل مواطن في حياته ومستقبل عياله واستمرارية عيشه. وشيء طبيعي أن نصل الى هذا الوضع المتدهور اقتصادياً واجتماعياً بعد حرب بدأت منذ ١٤ سنة، دون أي اهتمام من قبل الدولة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي. فاذا ما اضفنا الى ويلات هذه الحرب وانعكاساتها تراكمات اهمال السلطة والدولة منذ عهد الاستقلال حتى وقتنا الحالي، وعدم اتباع سياسة اقتصادية واجتماعية مبنية على التوجيه وتؤمن عدالة اجتماعية تضمن العيش الكريم للمواطنين، اضافة الى انتهاج سياسة وطنية في مجالات التربية والتعليم وغيرها...

النظام الجائر يتجاهل قضايا المواطنين الملحة...

اذن، يمكن القول ان ما وصلنا اليه من مأزق، وما نعاني منه من أزمات، هو احد افرازات هذا النظام الذي تخلى عن سياسة الترشيد والتوجيه، ووقف مدافعاً عن مصالح التجار والمحتكرين وباقي الفئات المتحكمة بقوت الشعب، متجاهلاً مصالح المواطنين وقضاياهم الحياتية الضرورية...

ولو اردنا التحدث في هذه المجالات لطال بنا الكلام، ولكن نكتفي بالاشارة الى بعض «مآثر» هذا النظام التي أوصلتنا الى ما نحن فيه.

فعلى صعيد وزارة الصحة تكفي الاشارة الى ما يعانيه المواطن من غلاء الدواء وفقدانه وارتفاع اسعاره بين فترة وأخرى تبعاً لارتفاع اسعار الدولار الاميركي، دون أن يكون لهذه الوزارة أي موقف تجاه المستوردين واصحاب المستودعات. وعلماً ان الوزارة بمؤسساتها عاجزة عن تقديم الخدمات للفقراء والمعوزين في مجالات الاستشفاء والمختبرات، وخصوصاً مختبرات غسل الكلى التي تعطلت بفعل الاهمال ونقص الخبرات التي لم تحاول الوزارة مرة واحدة ان تعيدها الى العمل.

نماذج عن تلكؤ الدولة في تحقيق المطالب

وأمام الحاح القيادات النقابية اقرت

الحكومات المتعاقبة مشروع المكتب الوطني للدواء، بهدف الاستيراد المباشر من قبل الدولة، ولكن حتى هذا المكتب كان يجد من يعرقل مسيرته ويبقيه حبراً على ورق، رغم مرور زمن طويل على اقراره!

وكذلك الحال بالنسبة لسياسة الدولة في مجالات الاسكان والتربية والتعليم والكتاب المدرسي، حيث غابت عنها اية سياسة موجهة باتجاه صحيح، يخدم مصالح الشعب بكافة فئاته، خصوصاً الفئات الفقيرة والمعدمة. وكنا نرى كيف يضرب أصحاب المدارس عرض الحائط بقرارات وزارة التربية التي تدعوهم الى عدم دفع الاقساط المدرسية والحد من الزيادات على هذه الاقساط التي وصلت في بعض الاحيان الى ٢٠٠٪، مع العلم أن أحداً من العمال والموظفين لم يحصل على زيادة تصحيحية لاجره بمثل هذه النسبة. ناهيك عن غلاء الكتاب المدرسي والقرطاسية وغيرها من اللوازم التي أصبحت تسعَّر على أساس الدولار الاميركي.

أما بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي تحقق بعد نضال طويل وشاق خاضته الحركة النقابية وطبقتها العاملة، فقد حاولت الدولة، ولا تزال، تفشيل هذه المؤسسة بمختلف الاساليب، وشل اعمالها عن طريق عدم تنفيذ قراراتها لجهة استيفاء المتأخرات المتوجبة لها في ذمة التجار وأصحاب المؤسسات، وعرقلة أعمال مجلس الادارة بواسطة ممثليها، وغير ذلك من الاساليب التي تصدت لها القيادات النقابية التي تتمسك بهذا المكسب الهام الذي يخفف بعض الاعباء عن العمال والمضمونين لجهة الاستشفاء وباقي التقديمات في مجال الدواء والتعويضات العائلية وتعويض نهاية الخدمة، وان كنا ندعو الى تصويب أوضاعه وتسيير المكننة الاوتوماتيكية في دوائره حتى تتم الافادة كاملة من «الكمبيوتر» الذي مضى عليه زمن في مستودعات المركز الرئيسي للصندوق.

هجوم الاحتكارات

ومقابل كل هذا فقد تركت الدولة الحبل على غاربه للتجار والمحتكرين ومافيات المضاربة بالدولار الاميركي على حساب العملة الوطنية التي تدنت اسعارها بشكل مخيف وعجزت عن مواجهة الهجمة التي يقودها أرباب النظام الحاكم أنفسهم، واحياناً كثيرة بتوجيه مباشر منهم، كي يزيدوا في مأساة المواطن، كذلك الأمر بالنسبة للتجار والاحتكارات الذين وجدوا في أركان النظام سنداً قوياً يدعمهم في مواقفهم التي يلجأون اليها والتي على أساسها يرفعون من وتيرة الاسعار، يوماً بعد يوم، او اسبوعاً بعد اسبوع، حسب مصالحهم، وهم مطمئنون الى أن شركاءهم الحاكمين لن يتخذوا اية خطوة تعرقل مشاريعهم وتطلعاتهم الى جني أرباح أكثر!.

هذا باختصار، بعض الويلات التي جرها النظام على البلاد والعباد، والتي كان من نتيجتها الازمة الاقتصادية والضائقة الاجتماعية التي يعاني منها الجميع، ويشكو الكل من نتائجها.

لا خلاص من الازمة الا بوفاق ديمقراطي حقيقي

● مقابل كل هذا، ما هي المواقف التي اتخذتها الحركة النقابية دفاعاً عن قاعدتها العمالية؟

ـ لا بد من الاشارة الى أن الحركة النقابية كانت قد حذرت من الوصول إلى هذه النتيجة التي وصلنا اليها، وذلك عبر مؤتمرات صحفية وبيانات نشرت في كافة وسائل الاعلام، خصوصاً في السنوات الثلاث الاخيرة، حيث رفعنا الصوت عالياً محذرين من خطورة الوضع الذي سيوصل جميع المواطنين، وليس العمال فقط، الى المجاعة الحقيقية.

لنكن واقعيين ونقولها بصراحة: ان الخلاص من هذا الوضع المتأزم يتطلب انهاء حال الحرب السائدة في لبنان، وذلك عبر وفاق يرتكز الى اصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي على أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، اذ لا يمكن الوصول الى حل للأزمة الاقتصادية ما لم نجد الحل للأزمة السياسية بوفاق وطني... حيث يمكن ان تعود الدولة آنذاك، وعلى أسس جديدة تؤمن شروط العدالة والمساواة!.

المؤتمر العاشر أرقى الممارسات في العمل النقابي الديمقراطي

● في ظل الظروف الحالية يعقد الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين مؤتمره العاشر، فهل لانعقاد المؤتمر علاقة بالأوضاع الاقتصادية؟

ـ درج الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين على قاعدة أساسية تتعلق بديمقراطية العمل النقابي والتمثيل العمالي الصحيح، وهو أول اتحاد نقابي عمالي يرتكز الى عقد المؤتمرات لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جميع جوانبها، والقضية الوطنية أيضاً، اضافة الى المسائل التنظيمية الداخلية للاتحاد ونقاباته. وهذه النقطة تحديداً هي أهم مرتكزات العمل الجماهيري والنقابي التي يمارسها الاتحاد الوطني ويقوّم من خلالها نشاط الطبقة العاملة ونضالاتها دفاعاً عن حقوقها ومصالحها في وجه الطغمة المتحكمة.

ومن الطبيعي أنه على ضوء وقائع أي حدث أو أزمة تجد الحركة النقابية نفسها مضطرة لوضع تصور ينقذ جماهيرها من الوضع المستجد، لذلك يعقد الاتحاد الوطني مثل هذه المؤتمرات التي يصدر عنها، بعد نقاش مستفيض للازمة وجذورها وأسبابها، مقررات وتوصيات تكون قاعدة لنضال الطبقة العاملة من أجل تحقيق هذه القرارات والتوصيات التي تصدر عن المؤتمر.

● المؤتمر العاشر، هل هو دوري أم استثنائي فرضته الاوضاع المعيشية التي تمر بها الطبقة العاملة؟

ـ المؤتمر العاشر هو مؤتمر دوري وليس استثنائياً، اي أن الاتحاد عقد حتى الآن تسع مؤتمرات بمعدل مؤتمر كل ٤ سنوات، وقد تأخر عقد هذا المؤتمر مدة سنتين، من ١٩٨٦ حتى الآن بسبب الاوضاع السياسية السائدة في لبنان خصوصاً وفي المنطقة العربية بشكل عام. وعندما نقول بالأوضاع فانما نعني أن الاتحاد الوطني عندما يعقد مؤتمره ويصدر مقرراته وتوصياته يكون بذلك يرسم خطة مستقبلية لعمله النضالي، ولكن في ظل غياب اي حل، وضبابية الوضع الذي ساد لبنان بعد الاجتياح الاسرائيلي، وما رافق ذلك من تفتت وتشتت وتشرذم ومحاولات اقتناص السلطة، ورغم أن الوضع لا يزال على ضبابية وعدم وضوح الرؤية فيه، كان لا بد للاتحاد أن يعقد مؤتمره العاشر، اذ لا يجوز أن يتأخر عقد هذا المؤتمر أكثر من هذا، خصوصاً أنه من الضروري اجراء انتخابات جديدة لقيادة الاتحاد، وهذا عادة ينبثق عن المؤتمر بالذات!

سمير فرح، ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت:

اثرنا البقاء في لبنان لانه بحاجة للخدمات التي نقدمها

● تواجدنا مميز في هذا البلد نسبة الى غيره من الدول

● نتعاون مع اصدقائنا في الحركة النقابية والتعاونية وخدماتنا تشمل كل المناطق اللبنانية...

اعتبر السيد سمير فرح ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت في لبنان ان المؤسسة، خلافاً لما اقدمت عليه مثيلاتها من المنظمات التابعة للأمم المتحدة عندما غادرت لبنان وهو في امس الحاجة لخدماتها، رفضت التخلي عن دورها وتمسكت بالدور الذي تقوم به مع الاصدقاء في مجالات التعاون والتثقيف والتدريب، وقال ان هذه المؤسسة لها تواجد تمثيلي في عدد كبير من الدول العربية والافريقية والاوروبية، الا ان تواجدها في لبنان يبقى مميزاً، وقال ان المؤسسة انطلاقاً من دورها التعاوني والانمائي، ستكون احدى أولى دول المجموعة الاوروبية الغربية التي تفتتح مركزاً تمثيلياً لها في الاتحاد السوفياتي وتحديداً في العاصمة موسكو. ونوّه السيد فرح بالتعاون القائم بين مؤسسة فريدريش ايبرت والاتحاد العمالي العام في مجال الابحاث والدراسات التي تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما اعتبر ان جبهة التحرر العمالي هي احد ابرز الاصدقاء الذين تتعاون معهم المؤسسة في كل مجالات عملها...

جاء ذلك في حديث ادلى به السيد فرح للميزان، فقال معرفاً بنشاطات المؤسسات:

ـ تعتبر مؤسسة «فريدريش ايبرت» احدى المنظمات الدولية القلائل، ان لم تكن الوحيدة، التي استمرت في ممارسة نشاطها في لبنان رغم كل الظروف الصعبة والقاسية التي مر بها هذا الوطن الجريح. ونسجل بأسف أن جميع المنظمات الدولية، وتحديداً تلك التابعة للامم المتحدة، والتي كانت لها مكاتب تمثيلية في لبنان وتقوم بمهام معينة كتلك التي تقوم بها مؤسسة فريدريش ايبرت، قد غادرت جميعها البلاد دون اي سبب معلن، رغم الحاجة الماسة لها في فترة الحرب وعند اشتداد الازمات. إذ من المعروف انه عندما يتعرض بلد ما لمثل ما يتعرض له لبنان ان تتأقلم تلك المنظمات مع الوضع السائد وترتب اوضاعها ومهامها والاعمال التي تقوم بها على أساس المساهمة في تخفيف حدة الوضع والحد من النتائج الصعبة والسلبية الناشئة عنه.. لذلك فان مؤسسة فريدريش ايبرت، انطلاقاً من هذا المبدأ، وايضاً من مبدأ «الصديق عند الضيق» ـ كما يقول المثل العامي عندنا ـ ، رفضت التخلي عن مهامها، رغم كل ما عانته العاصمة من قصف وتدمير وتهجير وسيارات مفخخة، واستمرت تقوم بواجبها على الوجه الاكمل متعاونة مع جميع المخلصين من اصدقائها وشركائها في العمل الانمائي الذي ترى أن لبنان هو الآن، وخلال هذه الظروف التي يمر بها، بأمس الحاجة اليه.

مؤسسة فريدريش ايبرت داعية الفة وتوحيد

اضاف السيد فرح:

ـ ان نشاط المؤسسة لا يتركز في منطقة واحدة، او يطال فئة معينة، فهو يشمل كل لبنان من اقصاه الى اقصاه، دون تمييز بين هذه المنطقة وتلك، او بين هذه المؤسسة التي نتعاون معها وغيرها من المؤسسات التي قد لا يكون هناك لقاء فكرياً بيننا وبينها، لاننا ننظر الى لبنان الواحد الموحد شعباً ومؤسسات، ولا نراه ذاك الوطن المقسم المشتت!

المؤسسة... الرائد!

ورداً على سؤال حول تواجد مؤسسة فريدريش ايبرت في دول عربية وافريقية أخرى، في أوروبا والشرق الاوسط، قال السيد سمير فرح:

ـ طبعاً هناك تواجد للمؤسسة في عدد من الدول العربية، منها جمهورية مصر العربية، والسودان، والمملكة الاردنية الهاشمية، ولها مكاتب تمثيلية في ٤٧ دولة أخرى، اضافة الى ان لها «اصدقاء وشركاء» في اكثر من ٦٠ بلداً.. ومع مطلع العام المقبل ١٩٨٩ سيكون هناك للمؤسسة مركز تمثيلي جديد في العاصمة السوفياتية موسكو، وبذلك تكون مؤسسة فريدريش ايبرت اولى مؤسسات دول المجموعة الاوروبية الغربية التي تفتتح مثل هذا المركز وتقوم بنشاطها وتقدم خدماتها في الاتحاد السوفياتي خارج اطار الدولة.

واستدرك السيد فرح: أما بالنسبة الى لبنان فيعتبر تواجدها مميزاً نسبة الى دول الشرق الاوسط، اذ يتركز نشاطها فيه على تنفيذ سلسلة من المشاريع التي نؤمن بها، والتي تتمحور حول سياسة اجتماعية متقدمة، منها على سبيل المثال لا الحصر، التدريب والتثقيف النقابي والتعاوني، دعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، حماية البيئة، وتفعيل دور المرأة في المجتمع، وغيرها من النشاطات ذات الطابع الانمائي التعاوني.

دعم المشاريع الانتاجية

● بالنسبة لدعم المشاريع الصناعية والانتاجية، كيف تتم عملية الدعم التي تقدمها المؤسسة؟

ـ هذا النوع من المشاريع جديد على نشاط المؤسسة في لبنان. سابقاً كنا نقدم الدعم لمثل

هذه النشاطات عن طريق الاستشارة مثلاً، وبسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها لبنان ارتأينا تطوير هذا النوع من الدعم ليشمل مجموعات صناعية وانتاجية، خصوصاً اولئك الذين فقدوا مصدر عيشهم نتيجة ظروف مختلفة، مساهمة منا في تأمين معيشة لائقة لعدد كبير من المواطنين، ودعماً مباشراً ايضاً للاقتصاد اللبناني الذي اصيب بأفدح الاضرار.

وتتلخص المساعدة في جمع عدد من المهنيين بمؤسسة واحدة صناعية او انتاجية، صغيرة او متوسطة، ثم تجري المؤسسة الدراسات اللازمة حول نوع الصناعة وحاجة السوق للمواد المصنعة. يلي ذلك تقديم الخبرات ولعب دور الموجه والمنظم لهذا العمل. بعدها تقوم المؤسسة بلعب دور «الضامن» للمشروع الجديد، طبعاً بعد التأكد من نجاحه ووقوفه على قدميه!

ترسيخ المبادىء الديمقراطية

● وكيف تقيم محصلة النشاط الذي قامت به مؤسسة فريدريش ايبرت في لبنان؟

ـ منذ سنوات عديدة، والمؤسسة تتابع عملها، خصوصاً في مجال التثقيف والتدريب النقابي والمهني، ومما لا شك فيه ان العمل الذي قامت به المؤسسة مع الشركاء والاصدقاء على صعيد تدريب وتثقيف الكادرات والقواعد النقابية، يظهر اثره جلياً وواضحاً في المستقبل عندما تسمح الظروف بذلك وتتمكن الدولة من بسط سلطتها على كافة الاراضي اللبنانية، وايضاً وضع هيكلية نقابية متطورة تتماشى والواقع المتقدم الذي وصلت اليه الحركة النقابية في لبنان. ونشاطنا في هذا المجال يهدف الى ترسيخ الديمقراطية الحقيقية في المؤسسات النقابية التي لها من الفرادة ما يميزها عن غيرها من تلك الحركات النقابية في المنطقة العربية كلها.

العلاقة مع الاتحاد العمالي العام واهداف المؤسسة

● وهل للمؤسسة علاقات مع الاتحاد العمالي العام ام ان نشاطها يقتصر على مؤسسات منفردة؟

ـ نشاط المؤسسة لا يقتصر على فئة او طرف، فاضافة الى ما ذكرنا من نشاطات تقوم بها المؤسسة، فهناك نشاط يوازي النشاط التثقيفي والتدريبي مع الحركة النقابية، وهذا النشاط يقوم على مساعدة الاتحاد العمالي العام والحركة النقابية ككل في وضع ابحاث ودراسات تتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها العمال في ظل الظروف الحالية والدور الذي ينبغي على مختلف القيادات القيام به لايصال العمال الى حقوقهم ومنع تدهور المستوى المعيشي لهم. ومن ابرز الدراسات التي وضعتها المؤسسة لمساعدة الاتحاد، والتي نعتبرها انجازا قدمته المؤسسة، دراسة خاصة عن ميزانية الاسرة نتج عنها صدور مؤشر الغلاء وتصحيح الاجور، وهذه الدراسة اصدرتها المؤسسة في العام ١٩٨٥.

وتابع السيد فرح:

ـ تعميماً للفائدة، وفي ظل عدم وجود اية دراسة تتعلق بميزانية الاسرة، تعد المؤسسة تصحيحاً جديداً للميزانية عن العام ١٩٨٧، علماً أن آخر دراسة من هذا النوع أصدرتها مديرية الاحصاء المركزي كانت عام ١٩٦٦ حيث كان مؤشر الغلاء وتصحيح الاجور يصدر على اساسها. يضاف الى هذا فان المؤسسة نظمت بالتعاون مع الاتحاد العمالي العام مدرسة نقابية لتخريج الكوادر النقابية، وهي خطوة ناجحة ستستمر ونأمل أن تتقدم باتجاه انشاء مدارس أخرى وصولاً الى انشاء معهد عال للتدريب والتثقيف النقابي.

جبهة التحرر العمالي ابرز الشركاء والاصدقاء

ولمؤسسة فريدريش ايبرت، يضيف السيد سمير فرح، عدد من الاصدقاء والشركاء في لبنان ترتبط معهم بشكل وثيق ويتم التعاون في كل المجالات المتعلقة بالانماء والتثقيف والتدريب. وجبهة التحرر العمالي هي احدى ابرز الشركاء والاصدقاء في هذا المضمار، حيث ننفذ سوياً، مؤسسة فريدريش ايبرت وجبهة التحرر العمالي، برنامجاً تثقيفياً وتدريبياً سنوياً منذ ما يقارب العشر سنوات، وذلك في شتى المناطق اللبنانية، ومن هذه النشاطات، مثالاً لا حصراً، التعاون في اقامة الدورات التثقيفية والتدريبية للكوادر النقابية، وطبع الدراسات والابحاث الاجتماعية والاقتصادية، واصدار المنشورات التثقيفية والعمالية والتعاونية. كما اشتركت المؤسسة والجبهة سوياً في انشاء صندوق مالي خاص نتج عنه المساهمة في انشاء محطة محروقات تعاونية، ونأمل في المستقبل القريب أن يساهم هذا الصندوق في انشاء تعاونيات اخرى تعود بالافادة على العمال والموظفين!

وعندما سألت السيد فرح عن الوسام الذي نالته المؤسسة تقديراً لخدماتها في المجالات الانمائية والتعاونية التي تقوم بها في لبنان، وهو وسام الارز الوطني من رتبة فارس، لاحظت أنه لا يريد التحدث في هذا الموضوع، وأمام الالحاح قال السيد فرح:

ـ في الحقيقة ان الدولة اللبنانية، وتقديراً منها للدور الذي تقوم به مؤسسة فريدريش ايبرت في مجالات الانماء والتعاون، وفي كل المناطق اللبنانية، رأت تكريمها بالوسام المذكور... وانا اعتبر أن الحركة النقابية والتعاونية في لبنان، وكل اصدقائنا الذين نتعاون واياهم في هذه المجالات، هم الذين زين الوسام صدورهم اضافة الى انه اي الوسام، تقديراً لنهج الديمقراطية والحرية في هذا الوطن الذي نأمل ان يحمل المستقبل القريب نهاية لمأساته التي يتخبط بها.

السيد فرح اثناء تقليده وسام الارز

اعداد: حسين عواضة

نقابات

الازمة الاقتصادية ونتائجها الاجتماعية على الطبقة العاملة وعمال قطاع البناء...

مرسل مرسل

رئيس اتحاد نقابات عمال قطاع البناء والاخشاب

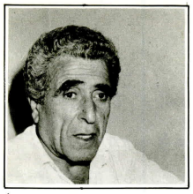

لا يمكن للانسان ان يتحدث عن الازمة الاقتصادية بمعزل عن اسبابها ومسبباتها، اذ ان طبيعة التركيبة اللبنانية منذ الاستقلال وحتى اليوم كانت بحد ذاتها تحمل بذور الازمات المتعددة الجوانب والوجوه، لانها مبنية على اساس المذهب والطائفة والعائلة والمنطقة. ومن الطبيعي ان نظاماً هذه صفاته لا بد ان يفرز ليس ازمة اقتصادية او سياسية، بل العديد من الازمات التي لا يزال الوطن يفرق فيها، بعد ان هيمنة فئة الـ ٤٪ على السلطة ومقدرات الشعب. وما الحرب المدمرة التي نعيشها منذ ١٤ عاماً الا احدى النتائج التي افرزها هذا النظام الفاسد.

واذا كانت الازمة الاقتصادية موضوع حديثنا اليوم اخذت بالتفاقم حتى وصلت الى الحد الذي بات يشكو منه الجميع، والانعكاسات السلبية على كل الصعد الاجتماعية، من الكساء والتعليم والسكن والطبابة بكل وجوهها والنقل وغيرها وغيرها، وصولاً الى المجاعة التي كادت تطرق كل الابواب بدون استثناء، طبعاً عدا اولئك الذين وجدوا في الحرب مجالاً للاثراء على حساب الوطن والمواطن، من محتكرين وتجار ومضاربين بالعملة على حساب الليرة اللبنانية.

ولا بد من القول ان الازمة الاقتصادية اذا كانت قد رمت بسهامها الغالبية العظمى من الشعب اللبناني، فلا شك بان الطبقة العاملة وذوي الدخل المحدود كانت الاكثر تضرراً من هذه الازمة، وبالتالي فان عمال قطاع البناء والاخشاب، كفريهم من المواطنين وكجزء من الطبقة العاملة، فقد شكلت الازمة الاقتصادية تحدياً لمعيشتهم اليومية، خصوصاً عندما نعرف ان قسماً مهماً من هذه الفئة العاملة لا يزال محروماً من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بمختلف فروعه، ومن نعنيهم هم عمال ورش البناء الذين لا يستفيدون من التعويضات العائلية وتقديمات فرع ضمان المرض والامومة، او فرع تعويض نهاية الخدمة، مع ما يمكن ان يشكل حصولهم على هذه التقديمات من حلول لبعض الازمات التي تعترضهم!

ايضاً هناك العديد من العمال «المكتومين»، اي الذين لم يصرح عنهم ارباب العمل، وعدم قيام اجهزة التفتيش في الصندوق بدورها متذرعة بالوضع الامني الذي يعيق عمل المفتشين، وهذه الفئة من العمال المكتومين لا يقتصر وجودها على قطاع البناء والاخشاب، بل ان العديد من القطاعات تعاني هذه المشكلة ولا تجد لها حلاً، وتسعى الحركة النقابية لايجاد الحلول لهذه المشاكل. يضاف الى ذلك البطالة التي تفشت في هذا القطاع لعدة اسباب اهمها: ارتفاع اسعار المواد الاولية الخاصة بالبناء، وارتفاع اسعار العقارات الذي حدّ نسبياً من عملية البناء، وتقليص التوظيفات في هذا المجال... وباختصار هذه ابرز انعكاسات الازمة على الطبقة العاملة ككل، وعمال قطاع البناء والاخشاب بشكل خاص.

وفي العودة الى تركيبه النظام السياسي السائد والذي كان سبباً في ايجاد كل هذه الازمات التي نتخبط فيها، نقول ان الانقسام الحاصل وما نتج عنه من محاولات تفتيت للوطن وتقسيم لمؤسساته وايجاد الحواجز المصطنعة التي تمنع التقاء كل اللبنانيين، والحالة المذهبية والطائفية التي ما انفك دعاة التقسيم يضربون على وترها، تارة بمحاولات الهيمنة على المقدرات الاقتصادية، وطوراً باقفال المعابر ومنع المواد الحياتية الاساسية من الوصول الى كل المواطنين، في كل المناطق.

امام هذا الواقع المؤلم، لم تقف الطبقة العاملة وقياداتها النقابية مستسلمة، بل تصدت للدفاع عن حقوقها ومصالحها، وخاضت، ولا تزال، تخوض نضالات واسعة وهامة تجلت في سلسلة من الاضرابات والتظاهرات والاعتصامات التي نفذتها في كل المناطق اللبنانية والتي لقيت تجاوباً من كل اللبنانيين... وكل هذا يؤكد صحة الشعارات التي رفعتها القيادات النقابية وجسّدت فيها المطالبة بالحل السياسي والوفاق الوطني والاصلاح الجذري في بنية النظام وتحرير الوطن من الاحتلال الاسرائيلي وضمان الحريات الديمقراطية واتخاذ كافة التدابير لدعم صمود المواطنين عبر تأمين الحاجيات والسلع الضرورية والاساسية لاستمرارهم في دعم الخط الوطني المرتكز إلى حل على اساس لاطائفي ولامذهبي.

تلك مسلمات يعرفها الجميع ويعترف بها، ولا بد ونحن على عتبة عام جديد من ان يحدونا الامل بان نصل الى حل جذري للازمة القائمة يرتكز على اعادة الوحدة للوطن واللحمة بين بنيه، وتحقيق المطالب التي رفعتها القيادات النقابية وطبقتها العاملة وتأمين العيش الكريم لهذه الفئة الكادحة من المواطنين...

اخيراً، ولان الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين بدأ التحضير لعقد مؤتمره العاشر قريباً، نأمل ان يكون المؤتمر المذكور محطة نضالية وتاريخية هامة في نضال الطبقة العاملة، وان يتوصل لصياغة برنامج مطلبي يتلاءم والوضع المتقدم الذي وصلت اليه الحركة النقابية والعمالية، ويقدم الحلول الجذرية التي تضمن الاستقرار والتقدم الاجتماعي الذي تنشده الطبقة العاملة.

التعليم الخاص ودور نقابة المعلمين

د. عباس قاسم

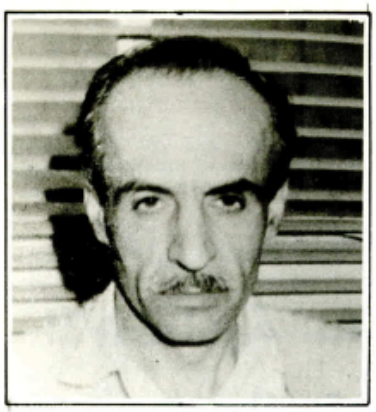

لقد عرضنا لنشأة التعليم الخاص في مناسبات عدة والكل يتفق على أن التعليم الخاص سابق زمنياً للتعليم الرسمي في لبنان وسابق على الدوام كماً ونوعاً. لكن العلامة الفارقة في هذه النشأة، هي الهوية لهذا التعليم، وأداته الطائفية وغايته الاستعمارية من طريق التبعية. ولقد لعب الصراع بين المرسلين الكاثوليك والبروتستانت الدور الاكبر في نمو التعليم الخاص وتركيز دعائمه، هذه الدعائم التي بنت عليها دولة الاستقلال عام ١٩٤٣، الهيكل التربوي برمته، وتجدر الاشارة الى أن مدارس التعليم الخاص كانت تشتمل على ٩٠٪ من مجموع عدد التلاميذ في عهد الانتداب، وباستثناء عهد الرئيس فؤاد شهاب فان التعليم الخاص ظل المتفوق والمهيمن وفي كل مراحل التعليم.

ان الطابع الطائفي لهذا التعليم وضعه في مواجهة العمل الوطني، ومن هنا تولدت أزمة التربية في لبنان من حيث شكلها وأساسها.

ـ في الشكل: لقد بات السواد الاعظم من الرأي العام اللبناني مقتنعاً بأن التعليم الخاص هو الافضل، وأدى ذلك الى اقبال شديد على المدارس الخاصة وارتفاع الاقساط المدرسية بشكل غير معقول وبالتالي تحول الكثيرين من المستثمرين الى توظيف أموالهم في هذا القطاع في كل المناطق ومن كل الطوائف، وما أدل على ذلك الا تلك التشريعات التي صدرت تباعاً وبمباركة هذه جماعات المستثمرة وفي مقدم التشريعات اعفاء المدارس الخاصة من الضرائب واعتبارها مؤسسات غير تجارية، وحرية التعاقد، واباحة صرف المعلمين، وانشاء صندوق التعويضات، ليتحمل عن هذه المدارس تعويضات المعلمين، واخيراً صرف ٤ مليارات ليرة لبنانية عن العام الدراسي ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ كمساعدات وهمية للتلاميذ راحت في معظمها الى جيوب أصحاب المدارس.

ـ في الاساس: من حيث ما هدف اليه التعليم الطائفي من تعمية للاهداف التربوية وافراغ البرامج (أي المناهج) من أي محتوى وطني جامع، وتوجيه التعليم نحو اغراض فردية ومفاهيم «مركانتيلية» وتكريس التركيبة الطائفية التعددية المانعة لكل انصهار وطني للاجيال المقبلة.

هذه أبرز ملامح الازمة التربوية، في ملامحها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومما يزيدها خطورة ضلوع معظمنا في احكام حلقتها حول عنق العمل الوطني عن قصد أو غير قصد. لذا كان من الواجب توضيح واقع هذا التعليم الخاص ووضع خطة وطنية للتحرك، تكون جزءاً هاماً من عملنا الوطني اذا لم تكن الاهم.

واقع التعليم الخاص

اولاً ـ من خلال الهيكلية العامة للتعليم في لبنان: نورد فيما يلي تقديرات احصائية تظهر بشكل واضح واقع الهيمنة للقطاع الخاص على صعيد المدارس والتلاميذ والمعلمين وحجم الانفاق.

أ ـ عدد المدارس في لبنان ٢٥٨٠ مدرسة منها:

١٤٤٦ مدرسة رسمية (منها ١١٠ ثانويات فقط)

١١٣٤ مدرسة خاصة (منها ٤٠٠ مدرسة مجانية)

ب ـ عدد التلاميذ ٨٠٠٠٠٠ تلميذ، منهم:

٤٠٪ في التعليم الرسمي، ١٦٪ في التعليم الخاص المجاني، ٤٤٪ في التعليم الخاص غير المجاني.

ج ـ عدد المعلمين ٦٥٠٠٠ معلم، منهم:

٥٥٪ في القطاع الرسمي بما فيهم المتعاقدون الذين دخلوا الملاك الرسمي العام ١٩٨٧.

٤٥٪ في القطاع الخاص ومعظمهم متعاقد غير داخل في الملاك.

د ـ قيمة الاستثمارات السنوية في التعليم الخاص للعام ١٩٨٨/١٩٨٩ هي بحدود ٤٠ مليار ليرة لبنانية، فيما لا تتعدى نفقات المعلمين (رواتب واشتراكات ١٠ مليارات ليرة لبنانية).

ثانياً ـ واقع المعلمين الوظيفي في القطاع الخاص:

استناداً الى التقديرات الآنفة الذكر ولوائح المدارس المسجلة في صندوق التعويضات يتبين أن عدد المعلمين في القطاع الخاص هو بحدود ٣٠ الف معلم، منهم ٦ آلاف معلم في الملاك وآخرون متعاقدون، وهذا يعني أن ٢٠٪ فقط من معلمي المدارس الخاصة نظاميون يتقاضون رواتب قانونية سحابة اثني عشر شهراً، ويتدرجون كل سنتين، وهناك ٨٠٪ من الجسم التعليمي الخاص خارج الملاك، يرتبط مع اصحاب المدارس الخاصة بعقود ذات صيغ متنوعة، تناهز ثلاث عشر صيغة، وهذا يؤكد رغبة اصحاب المدارس بالارتباط مع المعلم عن طريق التعاقد والتهرب ما امكن من الارتباط النظامي القانوني، ولذلك يبتكر معظم اصحاب المدارس صيغا من خلال مبدأ حرية التعليم وحرية التعاقد. وفيما يلي ابرز صيغ التعاقد المعمول بها في قطاع التعليم الخاص في لبنان.

١ ـ متعاقدون من حملة الافادات يعملون في المدارس المجانية، لا يحملون شهادات تؤهلهم دخول الملاك، غير انهم يحملون افادات انهم مارسوا التعليم قبل العام ١٩٦١.

٢ ـ متعاقدون بالساعة الفعلية وداخلون في

الاجيال... والمستقبل

الملاك في مدرستهم أو في مدرسة اخرى، ومعظم هؤلاء يقبل بأجور متدنية عن عمله خارج الدوام.

٣ ـ متعاقدون براتب شهري عن عدد من اشهر السنة الدراسية واقصاها تسعة اشهر.

٤ ـ متعاقد مع المدرسة الخاصة فيما مهنته الاساسية غير تعليمية (موظف أو محام أو طبيب، مهندس) ولا يحق لهؤلاء دخول الملاك.

٥ ـ متعاقد مع المدرسة الخاصة ويمتهن التعليم الرسمي، وهو مضارب للمعلم الخاص ومزاحم وبخاصة في المرحلتين الثانوية والمتوسطة.

٦ ـ متعاقد من حملة الشهادات العلمية هو لا يرغب دخول الملاك لأنه في التعليم عابر سبيل أو ان المدرسة تماطل في ادخاله الملاك خلافاً للقانون.

٧ ـ متعاقد من غير حملة الشهادات العلمية (لكنه من اصحاب المؤهلات) وهذا لا يدخل الملاك.

٨ ـ متعاقد من تابعية اجنبية يحمل اجازة عمل، ومع ذلك لا يدخل الملاك.

٩ ـ متعاقد من تابعية اجنبية ولا يحمل اجازة عمل، وهو حكما لا يدخل الملاك.

١٠ ـ متعاقد بعد بلوغ السن القانونية (٦٤ سنة عمر) أو (٥٥ سنة + ٣٠ سنة خدمة) أو (٢٥ سنة خدمة من دون انقطاع)، وفي هذه الحالات الثلاث يحق للمعلم والداخل في الملاك طلب صرفه، لكنه اذا عاد الى مزاولة التعليم يعود بحالة تعاقدية (المادة ٣١ المعدلة).

١١ ـ متعاقد مع مدرسة خاصة، ويعمل استاذا جامعيا، فهذا لا ينطبق عليه قانون المعلمين.

١٢ ـ متعاقد من التابعية الفلسطينية (مقيم منذ ١٩٤٨) له حق العمل وليس له حق دخول الملاك.

١٣ ـ متعاقد متمرن لمدة اقصاها سنتان، يصرف بعدها او يدخل في الملاك ويستفيد من التدرج.

١٤ ـ مرشح بالتعاقد لمدة اقصاها سنتان، يصرف بعدها او يدخل الملاك لكنه يستفيد من التدرج اذا رغبت المدرسة فقط.

أما المسألة الثانية المتعلقة بالوضع الوظيفي فهي مسألة الصرف من الخدمة، وهي مرتبطة بمبدأ حرية التعاقد وحرية العمل المنصوص عنه في قانون العمل اللبناني وقانون المعلمين في المدارس الخاصة. لقد بلغ التفسير في مبدأ الحرية حدود الشطط، وبالرجوع الى معظم حالات الصرف المسجلة لدى اللجان التحكيمية، نتبين فواجع تربوية واساءة بالغة لمسألة التعليم وفوضى لا حدود لها باتخاذ قرارات الصرف الجائرة، وما تبرير ذلك من جهتنا كمعلمين غير النهج التجاري الذي سلكه معظم المدارس الخاصة في سعيه للربح على حساب العمل التربوي والوطني. ومن هنا كان التركيز على ضرورة تعديل المواد المتعلقة بالصرف وفي مقدمها المادة ٢٦ المتعلقة بالصرف التأديبي والمادة ٢٩ المتعلقة بالصرف الكيفي. فكلتاهما تمنحان صاحب المدرسة حقاً مطلقاً بالصرف ضمن قيود غير رادعة، وقد تفاقم الامر خلال سني الحرب الدائرة واصاب الصرف عددا هائلاً من المعلمين، دفع بمعظمهم الى التحول عن التعليم أو الهجرة الى الخارج، وهي قضية أسهمت في تدهور المستوى التعليمي العام.

والمسألة الثالثة هي ارتفاع كلفة هذا التعليم على المواطنين من طريق ربط الاقساط بمؤشر زيادة الاجور ارتباطاً نظرياً بعيداً عن واقع الكلفة الفعلية. ان الاقساط المدرسية حققت زيادة هائلة خلال العام المنصرم ١٩٨٧/١٩٨٨ بلغت ٣٥٠٪ لانها استوفيت زيادة مركبة وعلى اساس مجموع الاقساط وليس عى اساس الكلفة الفعلية للزيادة، بمعنى ان الزيادة تؤخذ من جميع التلاميذ وتدفع لبعض المعلمين. مع الاشارة الى ان كلفة الزيادات لو دفعت لجميع المعلمين لما بلغت ٣٠٪ من مجموع الزيادات المستوفاة (نشير هنا الى ثلاث دراسات قامت بها نقابة المعلمين والاتحاد العمالي العام واخرى للاستاذ محمد قاسم).

والمسألة الرابعة هي المدرسة المجانية الخاصة وواقع المعلمين فيها، وتشكل هذه المدارس صورة فاضحة عن تهرب الدولة من التزاماتها الوطنية ومن وظيفتها الاساسية، وفي هذا الموضوع كلام صريح للامين العام للمدارس الكاثوليك، ننقله حرفيا كما ورد في كتاب الاستاذ خليل ابو رجيلي عن المدرسة المجانية، يقول المونسنيور مارون: «ان صيغة المدرسة المجانية هي نوع من المساومة مع التعليم الخاص ارتضته الدولة لتساعد المدارس الخاصة على تخطي الصعوبات المالية التي تواجهها لتبقى قادرة على لعب دور رائد في التعليم. وقد عبر المسؤولون عن التعليم الخاص عن ارتياحهم لدى انشاء هذه المدرسة لانهم اعتبروها تكملة لمدارسهم غير المجانية لانها تخدم الطبقات الفقيرة من الشعب التي لا تريد أن ترسل ابناءها الى المدرسة الحكومية بينما تخدم المدرسة غير المجانية الطبقات الميسورة القادرة على تحمل أعباء التعليم ويندرج قبول الحكومة بانشاء هذه المدرسة ضمن حرصها على الحفاظ على روح الدستور الذي أقرّ بحرية التعليم» ونضيف نحن بما قاله الدكتور سليم الحص في معرض مطالبته بتحقيق المساواة بين التعليم الخاص والرسمي لجهة المساعدات التي أقرتها الحكومة والبرلمان في السنة المنصرمة، بأنه لا يريد ان يشجع هجرة التلاميذ من المدرسة الخاصة الى المدرسة الرسمية. وهكذا تقاضت المدارس الخاصة اربعة مليارات ليرة لبنانية السنة الماضية وهي تتطلع الى مساعدات اكبر هذه السنة مع العلم أن هذه المساعدات شملت مرحلة الحضانة التابعة للمدرسة المجانية.

ان هذه المدارس المجانية وهي تضم نحو ١٥٥ الف تلميذ (١٦٪ من مجموع تلاميذ لبنان) ويعمل فيها نحو ٦ آلاف معلم معظمهم يعمل في حدود الحد الادنى للاجور ويتقاضى رواتبه عن تسعة اشهر. ومعظم هذه المدارس وفي مقدمتها المدارس المجانية الافرادية يفتقر الى الكفاءة العلمية على صعيد اصحاب المدارس وسلامة الابنية المدرسية، ويتصف بالاجمال بتدني المستوى التعليمي.

في التحرك النقابي

تناضل نقابة المعلمين وفقاً لقانونها الاساسي والنظام الداخلي، وذلك لحماية مصالح المعلمين المعنوية والمادية والعمل على تعزيز مهنة التربية والتعليم ونشر الثقافة ومحو الامية والتعاون مع مختلف المنظمات النقابية المحلية والعربية والعالمية، بهدف تطوير التربية وتعميمها على جميع الفئات والمناطق وتبادل الخبرات واغناء التراث بهذا المفهوم مارست النقابة دورها كمنظمة شعبية جماهيرية مناضلة، وكان عليها ان تسلك طريقة شاقة في مواجهة نظام احتكاري طائفي لا يقيم للعمل الجماهيري والوطني اي اعتبار، وخاضت النقابة صراعا من داخلها لمنع الاختراقات الطائفية وحسمت المعركة عام ١٩٦٩ يوم رفضت ان تكون اداة بأيدي المؤسسات الطائفية لذلك دفعت النقابة بشخص بعض رجالها ثمناً باهظاً للحفاظ على استقلالية قرارها ووطنية هويتها، لايمانها الراسخ ان القرار المستقل للمعلم والهوية الوطنية لنضاله هما أساس الاستقلال والوحدة الوطنية.

ان نقابة المعلمين المؤمنة بوحدة لبنان أرضاً وتاريخاً وشعباً وحضارة تحارب كل نزعة تقسيمية، ورجعية، طائفية او اقطاعية او عشائرية، لذلك هي تتطلع الى لبنان القيم الانسانية، لبنان المتفاعل مع محيطه العربي، المنفتح على الحضارة الانسانية العالمية، وانسجاما مع هذه المبادىء بادرت النقابة في العام ١٩٦١ الى طرح فكرة اتحاد المعلمين العرب الذي أبصر النور في بجمدون من تلك السنة، وانتسبت الى اتحاد النقابات العالمي.

أما على الصعيد الداخلي، فان نقابة المعلمين تحتل موقعا مشرفا في نضال الحركة النقابية اللبنانية، وبرز دورها من خلال تعاونها الناشط مع كل المبادرات النقابية والشعبية لمواجهة نهج الدولة التجويعي ومكافحة حرب الغلاء والاحتكار وكذلك دورها على صعيد التحركات القطاعية التي خاضها مكتب المعلمين وبخاصة التحرك المميز للمعلمين في تشرين الاول من العام الدراسي المنصرم، والذي شق طريقه في أصعب الظروف وكان امثولة للحركة النقابية برمتها، والذي انتهى الى اقرار جملة تعديلات اساسية ناضلنا من اجلها طيلة عشرين سنة، وابرزها المواد المتعلقة بالصرف من الخدمة، أعني المادة ٢٦ المتعلقة بالصرف التأديبي، والمادة ٢٩ المتعلقة بالصرف التعسفي، بالاضافة الى المادة ٣٤ المتعلقة بتصفية تعويض نهاية الخدمة وغيرها من المواد.

ان ممارستي لمهنة التعليم طيلة ثلاثين سنة، وتمرسي بالعمل النقابي طيلة عشرين سنة، جعلاني على اقتناع بأن العمل النقابي لا يمكن أن يكون الا وطنياً، وان الالتزام النقابي مقدم على أي التزام آخر، وان المعلمين طليعة الحركة النقابية.

د. عباس قاسم

امين عام نقابة المعلمين في المدارس الخاصة

منير فرغل يشرح تجربة الجمعية التعاونية الاستهلاكية:

بدأنا بمركز رئيسي في منطقة صبرا ونستعد بعد انشاء ٧ فروع و٣ مخازن لاقامة مركز تعاوني كبير في خلدة

● اعتمدنا خطة لفرض تخفيض الاسعار على محلات المفرق عن طريق لوائح تثبيت الاسعار الاسبوعية...

أكثر من عشر سنوات مضت على انشاء الجمعية التعاونية الاستهلاكية في بيروت بفرع رئيسي في منطقة صبرا كاد يطغى على اسمها، ثم انتشرت فروعها لتشمل فردان والحمراء وبرج ابي حيدر والمصيطبة والرملة البيضاء، وقريباً منطقة خلدة التي ستحظى بمركز تعاوني كبير، اضافة الى ثلاثة مستودعات كبيرة مركزية تمول كل فروع «تعاونية صبرا» بالحاجيات اللازمة لها.

لم يقتصر عمل الجمعية التعاونية الاستهلاكية في بيروت، او «تعاونية صبرا» - حسب الاسم الشائع لها - على تقديم السلع والمواد الغذائية الضرورية، فخاضت ميدان الادوية والنظارات الطبية والمواد المنزلية والالبسة الرجالية والنسائية والولادية والاحذية وغيرها، كما خاضت نضالاً صعباً ومريراً لتثبيت الصيدليات التعاونية التي اجتذبت قسماً كبيراً من المواطنين اليها، خاصة في فترة ظهور الدواء المغشوش والذي انتهت فاعليته، بعد ان واجهتها حملة شرسة قادتها نقابة أصحاب الصيادلة وصلت الى القضاء الذي أعطى الجمعية حق انشاء صيدليات وأكّد قانونيتها بكل معنى الكلمة.

فماذا عن «تعاونية صبرا»؟
كيف نشأت، كيف تطورت، ما هي خططها المستقبلية؟
عن هذا يتحدث مدير عام الجمعية التعاونية الاستهلاكية في بيروت السيد منير فرغل فيقول:

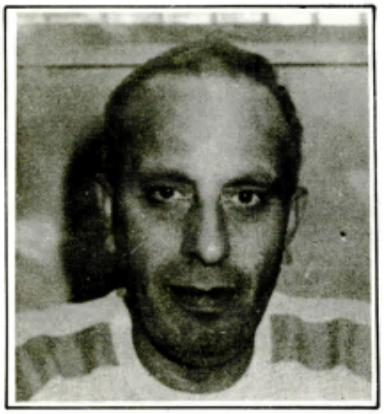

السيد منير فرغل

الاسواق الشعبية

- عندما اقدمت الحكومة اللبنانية في العام ١٩٧٣ على انشاء الأسواق الشعبية في منطقتي صبرا والأشرفية، كانت تحاول تلبية مطالب الحركة النقابية بانشاء تعاونيات استهلاكية تلعب دوراً فعالاً في مجال التحكم بأسعار السلع والحاجيات الاستهلاكية وتحد من الفوضى التي كانت سائدة آنذاك.. ولم يكتب لهذه الخطوة النجاح المطلوب بسبب الاحداث الأمنية والسياسية خلال عامي ٧٥ و٧٦، وأسدل الستار نهائياً عليها في العام ١٩٧٧التقوم على انقاضها الجمعية التعاونية الاستهلاكية في منتصف آب من العام نفسه. وهكذا انطلقت التعاونية بفرع رئيسي في صبرا، عمل القيمون عليه على تطويره وترسيخ وضعيته وتوسيع نطاق خدماته، حتى غدا مركزاً تعاونياً هاماً يتهافت عليه المواطنون من كافة المناطق اللبنانية.. وأمام النجاح الذي لاقته تعاونية صبرا قررت الادارة توسيع نطاق العمل الى مناطق أخرى فافتتحت الفرع الثاني لها في منطقة فردان عام ١٩٨٠، مستندة الى مشروع الانطلاق الجغرافي المدروس من قبل القيمين على ادارة التعاونية لتعميم الفائدة على كل المواطنين، والتزاماً بهذا الخط توالت الفروع فكان فرع برج أبي حيدر

بداية عام ١٩٨٢، ثم فرع الحمراء عام ١٩٨٣ وبين هذين التاريخين تم افتتاح فرع للتعاونية قرب مقهى يزبك اقتصر على الافران التعاونية والصيدلية فقط، وبسبب الأوضاع الامنية والسياسية التي سادت البلاد خلال الفترة الفاصلة بين ٨٣ و٨٨ والانعكاسات التي نجمت عنها سلباً على الأوضاع الاقتصادية والتدهور الرهيب للعملة اللبنانية أمام العملات الصعبة، الأمر الذي فرض على تعاونيات بيروت التزام الحذر والترقب واغتنام الفرصة للعمل على ترسيخ وتثبيت الفروع الأربعة بكل اجهزتها واقسامها، أولاً للامساك الدقيق بكل جزئيات العمل وتفاصيله والتركيز على توسيع نطاق الخدمات، وثانياً للحرص على تنويع الكميات المعروضة في صالات التعاونية وزيادة كمياتها وتخفيض أسعارها. وما الصورة الحالية في كل فروع التعاونية الا شاهد حي وتأكيد قاطع لما نقوله.

عود لخطة التوسع

يتابع السيد فرغل:

ـ بعد التأكد من نجاح التعاونية في خطتها الهادفة الى تأمين السلعة الافضل بالسعر الأقل، وبعد دراسة جغرافية دقيقة لمدينة بيروت تم تحديد المناطق التي يجب انشاء فروع جديدة فيها، فتقرر انشاء فرعين جديدين الأول في الرملة البيضاء وقد افتتح في الخامس من كانون الاول عام ١٩٨٨، أما الفرع الثاني فهو في منطقة المصيطبة حيث نتوقع انجاز عملية الشراء والتجهيز خلال فترة قريبة جداً. وهناك قرار بانشاء مركز تعاوني كبير في منطقة خلدة تم شراء قطعة أرض مناسبة لاقامته ونتوقع انجاز البناء وافتتاحه صيف العام المقبل. اضافة الى ذلك تمتلك التعاونية ثلاث مستودعات مركزية تستخدم لعمليات التوضيب والتخزين وتغطية حاجات الفروع. ونقولها باعتزاز أن هذه التعاونيات أصبحت نقطة ارتكاز اساسية للحركة التعاونية بعد أن أحدثت تغييراً جذرياً في وضعيتها ولم تعد جمعية تعاونية متواضعة، بل هي الآن مؤسسة اقتصادية فاعلة في القطاع الاقتصادي.

وحول التقديمات التي يستفيد منها المواطن من التعاونيات الاستهلاكية، قال السيد فرغل:

ـ الجواب على هذا السؤال بات معروفاً لدى الجميع، ليس في العاصمة وضواحيها بل ايضاً في مناطق اكثر بعداً، أما السبب فيعود إلى أن التعاونيات، كما أسلفنا، أصبحت مراكز ومؤسسات اقتصادية يصعب منافستها أو السير في خط مواز لها، والدليل على ذلك أن المتوسط الشهري لمبيعات تعاونيات بيروت هو بحدود ٦٥٠ مليون ليرة لبنانية، وهذا يؤكد المصداقية التي رسختها التعاونية في قناعات المواطنين.

السلعة الافضل والنوعية الجيدة بالسعر المخفض والمدروس...

وتحديداً للأمر نقول أن التعاونيات تعمل على تقديم السلعة الأفضل والنوعية الممتازة لكل السلع الاستهلاكية والغذائية، وبسعر مخفض ومدروس، بحيث تظهر الفروقات جلية وواضحة بين ما تقدمه التعاونيات وغيرها من أسواق المفرق. وأود لفت النظر هنا الى أنه يجب عدم حصر المقارنة بصنف واحد أو صنفين، بل أن تشمل المقارنة معظم الأصناف من مواد غذائية ولحوم والبسة ونوفوتيه وأحذية وأدوات منزلية وأدوات طبية وغيرها من الأصناف، ولم تكتف التعاونيات بخفض نسب الأرباح، على المواد الغذائية تحديداً، حتى لم تعد تتعدى الـ ١ الى ٣٪ بل لجأت منذ فترة الى الاستيراد المباشر لاصناف غذائية واستهلاكية اساسية بدأ عرضها في صالات فروعها بأسعار أذهلت القطاعات التجارية، ومنها: زيت الزيتون، زيت الذرة، زيت الصويا، المعكرونة، الارز، الحبوب، الصابون، اضافة الى التعاقد مع مؤسسات صناعية لتصنيع مساحيق ومواد للغسيل والجلي خصيصاً لها، وهذه الاصناف تشهد اقبالاً من المواطنين لنوعيتها الجيدة وأسعارها المخفضة.

ثمن التعاون القائم في القطاع التعاوني ككل والفروض المقدمة ستكون قوة دافعة الى الامام

تجميد الأسعار وفق خطة مدروسة

● وهل نستطيع القول أن التعاونيات لعبت الدور المرسوم لها في مجال كبح موجات الغلاء المرتبطة بالتضخم النقدي الذي يجتاح لبنان منذ عدة سنوات؟

ـ لا يمكننا الجزم بذلك، الا أننا نؤكد انها قامت بالدور المطلوب وفق امكانياتها، خاصة وأن التدهور الاقتصادي له أسبابه السياسية والنقدية، وهي خارجة عن ارادة القطاعات الاقتصادية والتجارية. وما قامت به التعاونيات في خضم موجات التضخم الرهيبة هو عملية تجميد الاسعار لمجموعة من السلع والمواد الغذائية الاساسية، وفي فترات زمنية خلال عامي ٨٦ و٨٧، عندما كان الخط التصاعدي للتضخم النقدي في ذروته. ومع بداية العام ١٩٨٨ بدأت التعاونية اصدار لوائح بتخفيض الاسعار نسبة الى تراجع سعر صرف الدولار الاميركي تجاه العملة اللبنانية، وهذه الخطوة كان الهدف منها فرض هذا التخفيض على كافة محلات السوبر ماركت وغيرها في أسواق المفرق، اذ من المعروف أن الاسعار ترتفع سريعاً مع ارتفاع سعر صرف الدولار الاميركي وبنسب عالية، ولا تنخفض بنفس الوتيرة عندما يحصل التراجع، لذلك فرضت التعاونيات أجواء من المنافسة الشديدة في أسواق المفرق من خلال لوائح تثبيت الاسعار التي كانت تصدرها.

ومع الموجة الجديدة للتضخم النقدي والتي نجمت إثر فشل الاستحقاق الدستوري، عادت العملات الصعبة لتقضم الليرة اللبنانية وتخفض قدرتها الشرائية، فعادت التعاونيات الى اصدار لوائح تثبيت الاسعار للتخفيف قدر الامكان من الاندفاع بها نحو الارتفاع. ونشير هنا الى أن اللائحة التي صدرت هذا الاسبوع عن التعاونيات، أي الاسبوع الاول من شهر كانون الاول، تراجعت أسعارها بمعدل وسطي قدره ٥,٣٪

تعاونية بيروت الاستهلاكية: دور مميز

عن أسعار اللائحة التي صدرت في الأسبوع السابق.

دور الحركة النقابية

● بعد الخطوة التي اقدم عليها الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني، كيف تنظرون الى مستقبل الحركة التعاونية، وهل أن التعاون قائم في هذا القطاع؟!

ـ نحن في تعاونيات بيروت نعتبر الحركة التعاونية وحدة متكاملة متضامنة، تتعاون فيما بينها لخدمة المواطن وفق أفضل الصور وانجعها، ونحن على يقين بأن اخواننا في الحركة التعاونية يلتزمون الخط ذاته. والشيء الايجابي الذي تحقق خلال هذا العام كان التنسيق المكثف الذي قام بين كل من التعاونيات الاستهلاكية من جهة والمديرية العامة للتعاونيات والاتحاد الوطني للتسليف التعاوني من جهة اخرى، حيث تمخضت عن خطوات يجابية كبرى منها أولاً: موافقة المجلس النيابي على اقرار مبلغ ٣ مليارات ليرة لبنانية تستخدمها التعاونيات في عمليات التسويق التعاوني المشترك. ثانياً: تجاوب المسؤولين في مصرف لبنان مع الاتصالات التي تمت بشأن صرف مبلغ المليار الأول من السلفة. ثالثاً: استخدام المبلغ بكامله في عملية التسويق المشترك باشراف مباشر من الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني والمديرية العامة للتعاونيات.

نود الاشارة هنا إلى أن الاصناف التي يتم تسويقها من القروض هي الحبوب والارز والسكر والحليب والسمون والزيوت واللحوم والالبسة والاحذية ومساحيق الغسيل، ونؤكد أن صرف القسم الثاني من السلفة سيعزز قدرتنا الشرائية وستكون له نتائج ايجابية جداً.

ونتيجة للتعاطي السليم مع القسم الاول من السلفة، وما لمسه المسؤولون من جدية ملموسة في تعميم الفائدة على جميع المواطنين في بيروت والمناطق، فقد علمنا أن العمل جار لصرف القسم الثاني الذي سيكون قوة دافعةً للانطلاق الى الأمام بخطىً ثابتة واكيدة!.

تجميد الاسعار

● وهل سيستمر تجميد الاسعار، وعلى أي أساس؟!

ـ الكل يعلم أن عمليات الشراء والبيع في أسواق الجملة والاستيراد تتم بالعملات الصعبة خاصة الدولار الاميركي، وهذا من اهم الامور الخطيرة التي نتجت عن التدهور النقدي، ولذلك فإن تسعير السلع المستوردة أو المسوّقة يتم على أساس سعر صرف الدولار اثناء تسديد الثمن، ولكن اذا ارتفع سعر صرف الدولار بعد ذلك وهذا ما يحصل غالباً، نعمل جاهدين لتثبيت الاسعار وعدم اللحاق بالاسعار الجديدة. أما اذا حصل العكس وتراجع سعر صرف الدولار الاميركي، فان الاسعار في التعاونيات تتراجع فوراً ودون أي تأخير. طبعاً نقول هذا في مجال القطاع التعاوني فقط...

وتطرق السيد فرغل الى الصيدليات التعاونية التي لاقت نجاحاً كبيراً واقبالاً شديداً من المواطنين، وقد باتت تشكل ١٥٪ من استهلاك الادوية في كل لبنان بتخفيض نسبة ٢٠٪ على كل الاصناف، أما السبب في استقرار الحسم على هذه النسبة فهو أن الصيدليات التعاونية تحصل على حاجتها من الوكلاء الذين يحددون الاسعار، واشار الى أن هناك مشروع لفتح صيدليات تعاونية جديدة يستفيد منها المواطنون في كل المناطق.

تيـڤـولـي

Patisserie

تيفولي: دميت - بعقلين - بقعاتا - بعلشميه

صناعة الحلويات العربية والافرنجية

صناعة السكاكر **صناعة البوظة**

صناعة كوكتيل ومادب

نقولا اللحام:

تخطت التعاونيات كل الصعوبات وقدمت للمواطن النوعية الجيدة بأسعار مخفضة ومعقولة

السيد نقولا اللحام

حول الدور الذي اضطلعت به التعاونيات الاستهلاكية في خدمة المواطنين، التقت «الميزان» برئيس مجلس ادارة التعاونية الاستهلاكية للاتحاد الوطني للنقابات، السيد نقولا اللحام حيث دار معه الحديث الآتي:

قال السيد لحام:

ان التعاونيات تلعب دوراً لا بأس به بالنسبة لتقديم الخدمات للمواطنين، وقد حققت الاهداف والغايات التي وجدت من أجلها، وأضاف أن تصميم القائمين على الحركة التعاونية هو الذي منع انهيار تعاونية الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين التي دمر مركزها الرئيسي في الخندق الغميق وهجرت من المراكز التي انشأتها في الضاحية الجنوبية، هذا التصميم هو الذي أعاد انشاء المركز الرئيسي للتعاونية في منطقة الكولا. ونوه السيد اللحام بالدور الفاعل الذي تقوم به جبهة التحرر العمالي في خدمة الطبقة العاملة وجماهيرها وكذلك بدور الاتحاد العمالي العام.

ورداً على سؤال حول الدور الذي تقوم به الحركة التعاونية قال السيد اللحام:

ـ لا بد، ونحن نتحدث عن قضايا المواطنين ومشاكلهم، من التنويه بدور جبهة التحرر العمالي الذي تقوم به على الصعيد الوطني والاجتماعي والنقابي، هذه الهيئة العمالية التي تولي اهتماماً خاصاً بقضايا التعاونيات التي ترتبط وتمس مباشرة القضايا الحياتية اليومية لكافة المواطنين. هذه التعاونيات التي تلعب دوراً لا بأس به بالنسبة لتقديم الخدمات للمواطنين وتخفيف كلفة المعيشة عن كاهل جماهير الطبقة العاملة والفئات الشعبية، ورغم أنها لا تزال فتية، خاصة التعاونيات الاستهلاكية التي لم يمض على انشائها عشرون عاماً، فقد لعبت، وتلعب، دوراً بارزاً بالنسبة لخفض اسعار البضائع والسلع الاستهلاكية والحد من جشع التجار واستغلالهم للظروف الصعبة التي تجتازها البلاد.

اثر الحرب على التعاونيات

● ما هو الدور الذي قامت به التعاونيات الاستهلاكية؟

ـ لقد قامت التعاونيات الاستهلاكية منذ نشوئها بدور ايجابي وحققت الغاية والاهداف التي وجدت من أجلها، بعد تشكيل شبكة واسعة من التعاونيات المختلفة، الزراعية والاستهلاكية والانتاجية، ولكن ظروف الحرب التي غمرت بلادنا بويلاتها وفظائعها وتدميرها للمؤسسات الاقتصادية شملت بنارها أيضاً الحركة التعاونية ودمرت قسماً كبيراً منها وعطلت القسم الآخر، ومنها تعاونية الاتحاد الوطني التي دمر مركزها الاساسي في الخندق الغميق مرتين، وهجرت منه ومن الفروع الاخرى البديلة التي انشئت في الضاحية الجنوبية من بيروت، اضافة الى التدمير والاضرار الجسيمة والخسائر التي لحقت بها من جراء ذلك. لكن تصميم القائمين على هذه الحركة خصوصاً أولئك الذين صمدوا حتى هذا التاريخ، منع انهيار هذه المؤسسات التي استمرت في عطاءاتها ونموها وتطورها، عن طريق الفروع والمراكز التي انشئت مجدداً، ومنها المركز الرئيسي لتعاونية الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في محلة مستديرة الكولا، وهي تلعب نفس الدور وتمثل الاهمية ذاتها، الاقتصادية والاجتماعية، التي تتوخاها.

أسباب الصمود

● وكيف استطاعت الحركة التعاونية تجاوز هذه المرحلة العصيبة؟

ـ رغم الظروف المادية الصعبة التي تحيط بالحركة التعاونية فهي تقوم بنشاط واسع جداً من اجل تقديم البضائع والسلع للمستهلكين بأسعار مخفضة ومعقولة وذات

نوعية جيدة، بعد أن امتلأت الاسواق بالبضائع الفاسدة التي انتهت مدة صلاحيتها، ولا شك أن المديرية العامة للتعاونيات، والاتحاد الوطني للتسليف التعاوني، لعبا دوراً لا بأس به في مجال دعم هذه الحركة منذ عدة سنوات، عن طريق مدها بالقروض المالية، وبفوائد متدنية، الأمر الذي ساعدها على الاستمرار وتعزيز الدور الذي تقوم به، كذلك بالنسبة لتأمين استيراد وتسويق بعض البضائع الاستهلاكية بعد أن حصل الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني على سلفة خزينة بقيمة ثلاثة مليارات ليرة لبنانية لتأمين شراء بضائع استهلاكية لحساب التعاونيات..

ونشير هنا الى أن وفداً من المديرية العامة للتعاونيات واتحاد التسليف التعاوني، والتعاونيات الاستهلاكية، قام بجولة على بعض البلدان المنتجة للمواد الغذائية وعقد اتفاقات لشراء بعض المواد الاستهلاكية منها، وقد بدأت هذه البضائع بالوصول الى التعاونيات وتعرض فيها للبيع، مع ملاحظة نوعيتها الجيدة وسعرها المعقول نسبة الى مثيلاتها في الاسواق اللبنانية.

دور الاتحاد العمالي العام

أيضاً نشير الى الدور الهام الذي لعبه الاتحاد العمالي العام في نضاله ومطالبته باستمرار بدعم الحركة التعاونية ومدها بالقروض. والسلف التي تحدثنا عنها آنفاً هي احدى ثمرات النضال الذي تخوضه الحركة النقابية وطبقتها العاملة. كما لا بد من التنويه بدور أعضاء التعاونيات الذين يسهمون في تعزيز دورها وتنشيطها ودعمها عن طريق الانتساب اليها والاكتتاب بأسهمها والتزود بالبضائع والسلع المعروضة فيها.

● وهل نجحت التعاونيات في المهمة التي قامت من أجلها؟

ـ لا شك أن الحركة التعاونية، كما ذكرنا أعلاه، تلعب دوراً هاماً، ولكن لا بد من الاعتراف بأنها تشكل جزءاً من القطاع الاقتصادي في هذا البلد، وكي تتمكن من أن تلعب دوراً أفضل وأوسع يجب أن تشمل مختلف المناطق والاحياء، وبذلك تؤمن شبكة واسعة تتمكن من مواجهة تحدي القطاع

الخاص على أن يترافق ذلك مع انشاء مؤسسات انتاجية لبعض السلع التي تشتريها التعاونيات من المؤسسات الخاصة،

ما حصلنا عليه من سلف وتقديمات هو ثمرة نضال الطبقة العاملة وقيادتها النقابية

نأمل أن نصل في المستقبل الى مرحلة الانتاج

وبذلك يمكن أن تلغي دور الوسيط التجاري الذي يحقق أرباحاً تفرض على السلع. إضافة إلى أن توحيد نشاط التعاونيات وتعاونها فيما بينها ان في التسويق المشترك للبضائع أو في انتاج بعضها وتعبئته سيؤدي حتماً الى تأمين هذه البضائع بأسعار مخفضة وتفتح مجال المضاربة بين الشركات والتجار في القطاع الخاص وبدوره سينعكس هذا على الاسعار بالنسبة للمستهلك:

● وهل سيقتصر دور التعاونيات على تقديم السلع الاستهلاكية الغذائية أم أنه سيطال أنواعاً جديدة من الحاجيات؟

ـ لم يقتصر دور التعاونيات على تأمين المواد الغذائية فقط، بل أصبحت تشمل سلعاً ذات أهمية. فهناك الدواء الذي يباع في الصيدلية التعاونية بحسم قدره ٢٠٪ على كل الاصناف، وكذلك قطع الغيار للسيارات حيث استطاع هذا الفرع أن يقدم لزبائنه تخفيضات ملموسة في أسعار القطع ونوعية جيدة بالبضاعة المعروضة. وكذلك هناك الادوات المنزلية والالبسة والاحذية وغيرها، كل هذه الاصناف وجدت طريقها الى التعاونيات وتجد قبولاً من الزبائن الذين يلاحظون الفرق في الاسعار بين التعاونية وغيرها من المتاجر. وهذا طبيعي لأن الهدف الاساسي للتعاونية هو خدمة المستهلكين وتقديم البضاعة ذات النوعية الجيدة والسعر المعقول، وليس الربح وجني الاموال، وما تحققه التعاونية من أرباح لا يتعدى نسبة قليلة جداً تضاف الى الكلفة الحقيقية.

حفل افتتاح المركز الجديد

● يبرز هنا سؤال عن «مجتمع التعاونية»: هل تتعامل التعاونية مع اعضائها كغيرهم من المستهلكين الذين يتزودون بالبضائع منها؟

ـ طبعاً، فالمستهلك مستهلك، اكان عضواً في التعاونية أم زائراً لها، ولكن هناك ناحية هامة ينص عليها النظام الداخلي للتعاونية ويحدد من خلالها العلاقة بين العضو وبينها، كأن «يفرض» على العضو الاكتتاب بالاسهم والتزود بالبضائع منها والمساهمة في مشاريعها، وفي نهاية كل سنة مالية، بعد أن تتم الجردة، وتجرى الحسابات، وتوضع الميزانية العمومية، ويتم تحديد فائض القيمة، فان هذا الفائض يوزع على الشكل التالي: ٢٥٪ احتياط، و٢٥٪ فائدة على الاسهم، وقد حدد النظام الداخلي هذه الفائدة بـ ١٪، وهناك ٤٠٪ من هذا الفائض توزع على الاعضاء كل حسب مشترياته، وما يتبقى من هذا الفائض، أي ١٠٪، ٥٪ منه للمشاريع الاجتماعية، و٥٪ للعاملين في هذه التعاونية... والتمييز الوحيد بين «زبون» التعاونية وعضوها هو أنها، عندما تفقد احدى السلع الاستهلاكية من الاسواق وتتمكن التعاونية من تأمين هذه السلعة، فإن الافضلية في الحصول عليها تكون للاعضاء المساهمين فقط، واذا زادت الموجودات منها عن حاجات الاعضاء فلا شك ان هذه الزيادة ستطرح لكي يستفيد منها زائرو التعاونية.

● برأيكم ما هو مستقبل الحركة التعاونية في لبنان؟

ـ ان الحركة التعاونية تلعب دوراً هاماً في تصويب الوضع الاقتصادي، ليس في لبنان فحسب، بل بالنسبة لأي بلد آخر، فبقدر ما تتسع شبكتها وتمتد فروعها وينمو نشاطها، بقدر ما تتمكن من لعب الدور المفترض أن تقوم به، أي تخفيض كلفة أعباء المعيشة. وعندما تأسست أول تعاونية استهلاكية في العالم، تعاونية روتشديل، التي كانت تضم ٢٨ عضواً بينهم امرأة واحدة، وضعت أسس الحركة التعاونية على أساس التعاون في سبيل المصلحة المشتركة، علماً أن التعاون وجد مع الانسان، فتعاون الناس فيما بينهم للدفاع عن أنفسهم كما تعاونوا في مجالات الزراعة والصناعة وصيد الاسماك وغيرها، كذلك عندنا كنا نلمس هذا التعاون من خلال «المساعدة» في بناء المنازل والحصاد وقطاف الزيتون. اما في البلدان الاشتراكية فان قسماً هاماً من اقتصادها يرتكز الى حركة التعاون التي تعتبر مدماكاً رئيسياً في تطوير وتعزيز بناء الاشتراكية!

حسن فضل الله، مدير الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني

خطة الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني في التسويق قدمت الكثير من الايجابيات للمواطن ونتوقع الاكثر

السيد حسن فضل الله

الخطوة التي أقدم عليها الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني والتي تمثلت باستيراد عدد من المواد الغذائية وتوزيعها على التعاونيات لبيعها من المواطنين بسعر الكلفة، هذه الخطوة قوبلت بالارتياح لدى العاملين في الحقل التعاوني والقيادات النقابية لما شكلته من دفع للحركة التعاونية للقيام بالمهام الملقاة على عاتقها وتأمين المواد ذات النوعية الجيدة بالسعر المعقول والمقبول...

ولكن... لماذا الاتحاد التعاوني؟

فالمعروف ان هذه المؤسسة كانت تهتم بتقديم القروض للمواطنين لانشاء مساكن خاصة بهدف حل أزمة السكن المستعصية، وأمام النجاح الذي حققته في هذا المجال، وتوقف عدد من الادارات، لسبب أو لآخر، عن القيام بالمهام المفوضة اليها، لعب الاتحاد الوطن للتسليف التعاوني دوراً بارزاً في عدد من المجالات. فساهم في تقديم القروض والمساعدات الى مزارعي التفاح، ومتضرري الزراعة، ومدّ يده لترميم المساكن المتضررة. وقدم الاعانات للحرفيين وانطلق ليشجع الانتاج الحيواني بالبحث عن مصادر المياه الجوفية للري، وغيرها من المشاريع التي وضع دراساتها بالتعاون مع وزارتي الزراعة والاقتصاد، اضافة الى عمليات التسويق التي خاض غمارها مؤخراً بالتعاون مع الحركة التعاونية، والتي ينتظر أن تأخذ منحىً جديداً بعد حصول الاتحاد على سلفة جديدة بقيمة مليار ليرة لبنانية.

عن نشاط الاتحاد ومشاريعه والخطوات الجديدة التي ينوي القيام بها، تحدث الينا مدير الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني السيد حسن فضل الله فقال:

- بموجب القانون ٨٧/٣٢ الذي صدر بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٩ خصص الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني بسلفة خزينة قدرها مليار ليرة لبنانية لتأمين شراء ونقل وخزن وتوزيع المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأساسية واعطائها للتعاونيات الاستهلاكية كقروض عينية، استلم الاتحاد الدفعة الاولى وقدرها ٢٥٠ مليون ليرة في شهر شباط الماضي، وفي شهر آب الماضي أيضاً استلم الرصيد المتبقي منها، وفور استلامه الدفعة الاولى باشر الاتحاد اعداد الدراسات والخطوات الممكنة لتحقيق الغاية المرجوة من عمليات تأمين المواد والسلع التي سيوفرها للمواطنين عبر التعاونيات الاستهلاكية، وكانت الخطوات الآتية:

أولاً: تحديد المواد والسلع الاساسية التي سيتولى تأمينها.

ثانياً: تشكيل لجنة استشارية من كل من المديرية العامة للتعاونيات والاتحاد الوطني للتسليف التعاوني، والتعاونيات المعنية للمشاركة بمسؤولية التخطيط والتنفيذ.

ثالثاً: وضع الاستمارات والنماذج المتعلقة ببيان السلع والحاجيات الشهرية والفصلية للتعاونيات، نوعاً وكماً، وكذلك ما يتعلق منها بطلبات القروض العينية الواجب تقديمها للاتحاد.

رابعاً: العمل على ترسيخ وتعميق المفهوم التعاوني الصحيح لدى التعاونيات عن طريق تشجيعها على التعامل مع خطى التسويق بمرونة وايجابية والتخلي، ولو مؤقتاً، عن توجهاتها وسياستها في مجال التوسع الافقي.

خامساً: اعداد وتأهيل الاجهزة البشرية اللازمة وتجنيد الامكانات المتاحة لدى الاتحاد لتنفيذ عملية التسويق وتحقيق اغراضها واهدافها بنجاح.

خطة الاتحاد التعاوني
نتائج وآثار...

يتابع السيد فضل الله شرح الخطوة التي أقدم عليها الاتحاد التعاوني فيقول:

ـ انطلاقاً من ذلك، وفي حدود الامكانيات المالية المتوفرة لدينا، أجرينا الاتصالات اللازمة بأغلبية الوكلاء والمستوردين المحليين لبعض المواد والسلع بغية تأمين ما تحتاجه السوق التعاونية منها بمواصفات وشروط وأسعار تتناسب وهذه السوق، وفعلاً حصل الاتحاد على نتائج ايجابية بهذا الصدد وحقق نجاحاً لا بأس به رغم العقبات والصعاب التي اعترضته، وظهرت آثاره في التعاونيات نفسها التي وجدت أن هناك فارقاً كبيراً في أسعار المواد التي تحصل عليها منفردة وتلك التي تؤمن لها مجتمعة ومتحدة ومتعاونة مع بعضها، سواء عبر الاتحاد أو عبر أية جهة أو طريقة أو اداة أخرى. وانعكست آثار هذه الخطوة على المستهلكين الذين تأمنت احتياجاتهم من المواد والسلع بسعر مقبول وأدنى من سعر السوق.

مشكلة التمويل

● وهل أن الأموال التي وضعت بتصرف الاتحاد كانت كافية لتمويل عمليات التسويق للتعاونيات؟

ـ بما أن الأموال التي توفرت للاتحاد لتأمين المواد والسلع كانت محدودة وضئيلة وغير كافية اذا ما قيست بالاحتياجات، فقد عمد الاتحاد الى تزويد التعاونيات الاستهلاكية بجزء من احتياجاتها انطلاقاً من امكاناته، الامر الذي أحدث أثراً سلبياً على عملية التسويق وجعل التعاونيات في وضع حتم عليها تأمين احتياجاتها من السوقين المحلي والخارجي بطاقاتها الذاتية ووسائلها الخاصة. ولا بد من الاشارة هنا الى أن عملية الاقراض التي قام بها الاتحاد كانت أقرب الى القروض النقدية منها الى القروض العينية المطلوبة بسبب تداخل عدد من الاسباب والمعطيات التي حالت دون تحقيق الغاية والهدف منها.

سيستمر الاتحاد في تقديم الدعم الفني والمادي للتعاونيات لتخليصها من المرابين والتجار والبنوك...

ايجابيات التسويق التعاوني

● يمكن القول إذاً، ان الاتحاد قام بدور الوسيط بين الوكلاء المستوردين والتعاونيات...

ـ كلا، فبعد أن حصل الاتحاد على الدفعة الثانية من الاموال المخصصة له، عمد الى تفعيل خطته في التسويق وكثف اتصالاته بالمستوردين المحليين للحصول على أفضل الشروط الممكنة، وكذلك ايفاد لجنة للتسويق الى بعض البلدان المنتجة للغاية ذاتها، وجاءت نتائج الجهود ايجابية نسبياً، ولكن أقل مما كنا ننتظره. ورغم ذلك يمكن القول بأن عملية التسويق في هذه الظروف الصعبة التي يعيشها المواطن اللبناني كان لها ايجابيات كثيرة يمكن تعداد بعضها:

١ ـ أمنت التعاونيات بوسيلة أو بأخرى، حاجتها من السكر والارز والسمون والزيوت والحليب المجفف والمساحيق من السوق المحلية بشروط ومواصفات مقبولة، كما تم تأمين كميات من لحم الغنم والاجبان والخضار المجلدة والمعلبات والمعجنات والحبوب والاحذية من السوق الخارجية.

٢ ـ وضعت التعاونيات المواد والسلع التي توفرت لديها بتصرف المواطن بأسعار مقبولة وأدنى من سعر السوق، وقامت بنشر لائحة الاسعار في مختلف وسائل الاعلام. وجرى تحديد سعر المبيع لكل مادة وسلعة على أساس سعر الشراء مضافاً إليه مختلف الاعباء والنفقات من شحن ونقل وتأمين وخزن وادارة ونسبة معينة لسد العجز الناتج عن بعض المخاطر أو عن ارتفاع الاسعار وتدهور سعر صرف الليرة وغير ذلك. ولا بد من الاشارة الى أن أسعار الشراء والبيع للمواد والسلع في اطار ما ذكر كانت ولا تزال مثار اهتمام وتحليل ومناقشة بين الاتحاد والتعاونيات بغية تأمين المصلحة المشتركة وانعكاسها على مصلحة المواطنين.

٣ ـ عمدت التعاونيات الى القيام بعملية تثبيت أسعار بعض المواد والسلع لمدة اسبوع أو اكثر وبشكل دوري، ولا شك أن هذه الخطوة، وفي هذا الوضع الاقتصادي المتردي والقلق، انعكس سلباً على الاحتكارات التجارية وأثر على سعر السوق ووفر للمستهلكين المواد والسلع الضرورية وزاد من قدرتهم الشرائية والحد من تدهور مداخيلهم!

نتطلع الى حركة تعاونية منتجة وليست مسوقة

تقييم النتائج
وتصحيح المسار وتصويبه

● والسلفة الجديدة التي سيحصل عليها الاتحاد وفق القانون ٨٨/٧١ كيف سيتم صرفها وما هي المواد والسلع التي سيتم التركيز عليها؟

ـ يتنامى دور الحركة التعاونية ويكبر ويحدث ايجابيات اقتصادية واجتماعية في شتى المجالات، وباتت التعاونيات ادوات تؤمن للمستهلك المواد والسلع التي يحتاجها، كذلك هي اداة رئيسية لحماية مداخيلهم، اضافة الى انها، وكما هو حاصل بالفعل، تؤثر تأثيراً فاعلاً في ضبط اسعار السوق. من هنا

نرى أنه يتحتم على الاتحاد، بالتنسيق مع المديرية العامة للتعاونيات والتعاونيات الاستهلاكية، ومن خلال نظرة الدولة المحددة وسياستها الواضحة في مجال الاستهلاك، من اعادة النظر في خطة العمل المقترحة في هذا المجال واعادة تقييم نتائج عمليات التسويق التي تمت، وكذلك اعادة النظر في توجهات التعاونيات وخططها وأساليبها المعتمدة في هذا الصدد بغية تصويب النظرة وتصحيح المسار وتفادي السلبيات التي نتجت.

وبرأينا انه مهما كانت الاسباب والصعوبات التي عرقلت أو تعرقل عملية التسويق. أو الاخطاء والتجاوزات التي شابتها، فلا بد من متابعة العمل لتأمين أغلب، ان لم يكن كل المواد والسلع التي تحتاجها التعاونيات وتوفيرها للمواطنين الذين يعانون من الوضع المعيشي الخانق. لذلك نقترح أن يتم، اضافة الى السلع والمواد التي حصلنا عليها، تأمين كميات لازمة من اللحوم والمعلبات والملابس والمصنوعات الجلدية والادوات المنزلية والقرطاسية وغيرها من المواد التي من شأنها توسيع فرص التوفير على المواطن.

كي لا تبقى التعاونيات سوقاً وسيطة!...

ومتى استطاعت التعاونيات أن تؤمن ما تحتاجه من سلع ومواد من مصادرها الاساسية محلياً وخارجياً، لا بد لها من أن تنتقل من مرحلة التوسع والانتشار الافقي المقبول لمشروعاتها الى مرحلة التوسع والانتشار عمودياً، أي من مرحلة الشراء الى مرحلة الانتاج مباشرة لبعض السلع، وبذلك نكون قد وضعنا اللبنة الأولى لارساء قواعد حركة تعاونية استهلاكية سليمة ومتينة... ودون تحقيق ذلك ستبقى التعاونيات مجرد وسائل وأسواق وسيطة لبيع منتجات ينتجها الغير وتسويق بضائع يستوردها المستوردون!

● وهل تعتقد أن بامكان الاتحاد التعاوني أن يلعب دوراً مؤثراً وفاعلاً في حل بعض المشكلات التي تعترض قطاعات الانتاج والاسكان والاستهلاك؟

ـ تحتاج القطاعات التي ذكرتها الى من يعينها ويمدها بالدعم المادي لتحقيق مشروعاتها الفردية والجماعية، وهذا ما حتم بالضرورة انشاء الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني الذي يعتبر المؤسسة المالية المركزية للحركة التعاونية، واستطاع أن يقوم بمهامه ويلعب دوراً فاعلاً في مد الحركة التعاونية بالقروض والسلفات. ويتوجب عليه الاستمرار في هذه المهام كي لا تتجه التعاونيات نحو المرابين والمصارف والتجار فترهق مشروعاتها وتثقل ميزانيتها الديون والفوائد الفاحشة. ولم يقتصر دور الاتحاد على ذلك بل قدم الدعم الفني اللازم للحركة التعاونية من خلال عمليات التأهيل والتدريب لمسؤولي التعاونيات والعاملين بها، وأمام النجاح الذي أحرزه فيما عهد اليه رأت الدولة أن تسند اليه تنفيذ مهام لا تدخل أصلاً في نطاق صلاحياته واختصاصه فاستصدرت النصوص اللازمة التي تتيح له تنفيذ المهام التي تعهد اليه في شتى الميادين بقرار من وزير الاسكان والتعاونيات بعد موافقة مجلس الوزراء. وهذا يؤكد مدى الحاجة لهذه المؤسسة الفاعلة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف القطاعات. من هنا يبرز دور التمويل التعاوني وتأمينه بشكل ميسر ليوّجه عبر الاتحاد الوجهة التعاونية الصحيحة وليؤدي الدور المرسوم له على الصعيدين الفردي والجماعي.

دور الاتحاد التعاوني في حل أزمة السكن

● في مجال الاسكان، هل توقف الاتحاد عن تقديم القروض لهذه الغاية؟

على الحركة التعاونية التخلي عن دور الوسيط مقدمة للانتقال الى عمليات الانتاج الذاتي..

ـ عمل الاتحاد جاهداً في هذا المجال لتأمين القروض اللازمة لتوفير المسكن الملائم عبر المشروعات التعاونية بالكلفة الحقيقية، ولا بد من أن يستمر بممارسة نشاطاته في هذا الحقل بشكل أوسع وأشمل ليلعب دوره في سوق العرض والطلب وتثبيت الاسعار واعتدالها والحد من تفاقم الازمة الاسكانية. لذلك فاحتياجات التمويل في كافة القطاعات التعاونية كبيرة وكبيرة جداً، وما يتوفر لدى الاتحاد من امكانات ذاتية، وما تقدمه الدولة والمؤسسات والمنظمات الدولية في هذا المجال يكاد لا يسد حاجة محدودة وجزئية، ومن هنا كان الاتحاد يطالب، ولا يزال، بضرورة دعم القطاع التعاوني على مختلف الصعد، وتصحيح مسيرة الحركة التعاونية ودعمها ومساندتها على أسس سليمة وواضحة، وذلك يتطلب عدة خطوات أهمها:

١ ـ اعادة النظر بالقوانين والانظمة التي تحكم وترعى شؤون الحركة التعاونية.

٢ ـ ايجاد الاجهزة التعاونية الرسمية والاتحادية التي تتمتع بالكفاءة والمهارة والاختصاص والتي تتمكن من لعب دور طليعي في مجالات التنمية الاقتصادية.

٣ ـ تأهيل وتدريب التعاونيين وايجاد هيكلية تعاونية متكاملة من بنى تحتية واتحادية صلبة ومتراصة، ويستتبع هذا بالضرورة عدم تأسيس التعاونيات قبل اعداد التعاونيين اعداداً مناقبياً هادفاً وكاملاً يضمن نجاح المشروع اقتصادياً واجتماعياً.

٤ ـ دعم الاتحادات التعاونية العامة والخاصة وتحديداً الاتحاد الوطني العام للتعاونيات والاتحاد الوطني للتسليف التعاوني كونهما المعبّر عن آمال وتطلعات الحركة التعاونية.

٥ ـ تأمين التمويل اللازم للحركة التعاونية عبر الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني للمساعدة في تحقيق مشروعاتها في مختلف الميادين.

٦ ـ ايجاد الحوافز اللازمة لربط عمليات التسليف بالتوفير والادخار، ووضع الانظمة الضرورية لتحقيق ذلك.

ويختم الاستاذ فضل الله حديثه قائلاً:

ـ عندما نحقق للحركة التعاونية هذه الاسس نكون قد وضعنا أمامها سبل الاتحاد والازدهار في ظل قوانين وانظمة منبثقة عن سياسة تعاونية صحيحة وواضحة ومحددة تتناسب وتطلعات مختلف الفئات الشعبية ومقتضيات الوضعين الراهن والمستقبلي.

التحرر... وأسلوب التربية الحديث...
هل يؤثر على معنى الرجولة والأنوثة ؟!
وفتاة اليوم... ماذا تريد من والديها ؟!

عائدة عبد الصمد

في ٣ ـ ٥ تشرين /١٩٨٨ عقدت جمعية تضامن المرأة العربية مؤتمرها الدولي الثاني في القاهرة حول [الفكر العربي المعاصر والمرأة]...

وفي ١٩ حزيران/ ١٩٧٥ عُقد المؤتمر الدولي للسنة العالمية للمرأة في مكسيكو... وغيرها الكثير... الكثير من المؤتمرات العربية والدولية الى جانب الندوات والابحاث والدراسات التي دارت وتدور حولها المناقشات مع رفع الشعارات لتحرير المرأة والمساواة بينها وبين الرجل، البعض عارضها منادياً بضرورة تفرغ المرأة لرسالتها الطبيعية، والبعض الآخر أطلق المزاعم الخبيثة عن تهديد المساواة لأنوثة المرأة.

ووسط هذه الاجواء يصمد مبدأ المساواة وتبدأ الدراسات العلمية الجدية في الانتشار لخدمة الهدف، وضمان سلامة تطبيقه، ومحاربة كل المزاعم التي تحاول هدمه.

وكان من اهم هذه الدراسات ما استهدف التربية الاولى، فإلى عهد قريب وحتى الآن، نرى معظم الاهل يفرقون في التنشئة بين الصبي والبنت منذ الصغر، فهل يمكن تطبيق سياسة واحدة في التربية على الصغار دون ان نضع في اعتبارنا حقيقة الجنس؟! وهل يؤثر ذلك على الرجولة والانوثة؟! الناس تتحدث كثيراً عن صفات انثوية مثل شفافة، رقيقة، مثابرة، صبورة للفتاة، وصفات رجولية مثل: المنطق، العقل، الحزم، القوة والسيطرة للرجل... والحقيقة انه ما من صفة من هذه الصفات يمكن ان يقال انها خاصة بجنس دون الآخر، لقد أثبتت الدراسات انه منذ الولادة ذهنياً وعاطفياً لا يوجد أي فارق بين الصبي والبنت، بل كلاهما يولد بنفس القابلية والاستعداد. وعلينا ان نتيح لأولادنا منذ الصغر تربية حديثة، نخلق منهم شخصيات ناضجة، مدركة لواجباتها ومسؤولياتها بالمفاهيم العصرية والواقعية، ومن الخطأ في حقهم وحق

مجتمعهم ووطنهم أن نخلق منهم نوعين مختلفين متعارضين.

فالمرأة موجودة في حياة كل رجل... هذه الحقيقة تؤكدها الطبيعة ويساندها الواقع، الرجل تحبه امرأة، وتشاركه الحياة امرأة، وينهي حياته برفقة امرأة... ومهما حاول الرجل بالمزاعم أن ينفي تأثير المرأة على حياته فإن الحقائق لا تؤيده... ورغم التطور ووضوح دور المرأة وفعاليتها، وعدم حاجتها إلى أن تلعب دورها في الخفاء، الا انها ما زالت تقف وراء الكثير من تصرفات الرجل ومواقفه...

المرأة الأم... الزوجة... الحبيبة... الزميلة... فهي متعددة الادوار في حياة الرجل، وهي من حيث تدري أو لا تدري تترك بشخصيتها، ومبادئها، وأهدافها بصمات واضحة على روح الرجل وتفكيره، وكثيراً ما تمتد هذه البصمات الى مستقبله.

وهذا ما سنحاول تحليله ومناقشته اليوم في حلقات أربع، نحاول من خلالها ايضاح افكار المرأة وما تريده من الرجل سواء أكانت.. بنتاً او أماً او زوجة او شقيقة.. لبناء مجتمع سليم وتحقيق علاقة سليمة بين الرجل والمرأة.. ولنبدأ بالحلقة الاولى وما تريده الفتاة من والديها وخاصة الأب (رب الاسرة) هذه الفتاة التي تحاول التعبير عن خلجاتها ومشاعرها بكل صدق واخلاص طالبة من الأب أن يفتح لها قلبه الكبير ليحتوي افكارها ويحتضن احاسيسها... فهو أي الأب أول اسم تنطق به.. وأول رجل يدخل حياتها، إنه اعظم حب يعيش في قلب الفتاة، لأنه نبع الحب والحنان في كل وقت ورغم كل الظروف...

والحب هو الذي يقود خطوات الانسان على طريق الخير والامانة، ويدفعه الى التضحية ونكران الذات.

والثقة هي التي تصنع الانسان القوي فلا يتورط بجهل ولا يندفع بحماقة.

والفتاة تريد حب الاب وثقته، لمعرفته وخبرته وتجاربه في الحياة، كي تستفيد من ذلك كله في بناء حياتها وتدعيم شخصيتها، وشق طريقها بين مواكب الجيل الجديد الصاعد. يحدوها الامل في حياة عميقة سعيدة.. ولا شك ان كل اب يهدف الى ما فيه صالح ابنته، ويرغب في أن تكون ابنته تلك الفتاة التي تشرّف اهلها وترفع رأس أسرتها على الدوام.. ولكن هنا يختلف اسلوب التربية بين الماضي والحاضر.. فمعظم الاباء يرون أن البنت كي تكون هذه الفتاة يجب أن تعامل

بحزم وأن تُفرض عليها رقابة شديدة في كل تصرف وموقف وكلمة، وان تتجنب مجالسة الرجال من باب الحيطة، فقد يغرّر بها شاب بلا ضمير او يعبث بعواطفها رجل يجيد لعبة الحب.

فإذا كان هذا الاسلوب يؤدي غالباً الى نتائج طيبة فيما يتعلق بتجنب المخاوف الا أنه يؤثر جداً في نفسية الفتاة، فترى نفسها انها ليست جديرة بتحمل امانة المسؤولية، مما يدفعها الى النظر الى جنس الرجال بروح العداء، لأنها ستتخيل عندها ان وراء كل ابتسامة أنياب ذئب، وخلف كل كلمة شباك صياد؟!! وترى في كل نظرة، معنى للتغرير والعبث، وبقاؤها داخل قوقعة الرقابة المحكمة سوف يجعلها لا تعرف من امور الدنيا شيئاً، ويكون عليها بعد ذلك مواجهة حياتها المستقبلية كزوجة وأم بلا أي رصيد من المعرفة أو أي قاعدة من الثقافة مهما تعلمت ومهما حصلت على شهادات علمية!! كل هذه العوامل ذات آثار سيئة وبعيدة المدى بالنسبة لفتاة الجيل الجديد..

ان الحياة اليوم تفتح احضانها لكل انسان لكي يتعلم ويعرف ويقف على أسرار الحياة، والفتاة التي تذهب الى المدرسة والجامعة والمكتب لا يصح أن يكون رصيدها صفراً في مجال الثقافة التربوية، والعلاقة بين الرجل والمرأة.

هذه مفارقة يجب أن يقف عندها الاباء طويلا.. وعندما نناقش اساليب التربية الحديثة، لن نطلب تطبيق نفس أساليب التربية التي تمارسها المجتمعات الغربية، فنحن لنا عاداتنا وتقاليدنا التي ترفض الكثير من ممارسات الحضارة والمدنية الحديثة!! كالاستقلال بحياتها متى بلغت سن الرشد.. ممارسة تجارب الحب قبل الزواج.. السهر خارج البيت حتى ساعة متأخرة ليلاً؟!!

لا نطالب بمثل هذه الحقوق التي صنعت في النهاية مجتمع الانحلال والضياع بين شباب الجيل من الجنسين في تلك المجتمعات.. ولكن الذي تطالب به فتاة اليوم هو معرفة كل شيء عن الحياة بما فيها من خير وشر... وتعلّم كل ما يؤهلها للقيام بدورها في الحياة، والوقوف على أرض من الثقة بالنفس تصنعها ثقة الأهل بالبنت، فعلى الأهل تثقيف فتاتهم وتعليمها المبادىء الصحيحة مع اعطائها حرية الانطلاق ضمن حدود معينة ومراقبة مستمرة من بعيد.

لقد شهدت أوروبا في القرون الوسطى تقليعة اسمها «حزام العفة»!!.. كان يضعها الفرسان حول خصر الزوجات، ولكن هذا الحزام لم يقف حائلاً دون خيانة بعض الزوجات؟!!. ولو أن هؤلاء الفرسان تركوا الحب والثقة في قلوب زوجاتهم لانتظرت الزوجة زوجها الف عام؟!!

والنتيجة.. ان الامومة والابوة مسؤولية ضخمة على الأهل تحمل تبعاتها، فهي ليست مجرد عواطف فياضة، ليست حباً وعناقاً، لكنها مهمة لا تقل خطورة عن أية مهمة هادفة اخرى في الحياة، غايتها تربية جيل وخلق شخصيات وبناء مستقبل...

٢٥ ألف لبناني مدمن على المخدرات

هل يجوز السكوت على تفشي هذه الآفة الاجتماعية الخطرة؟

□ الادمان على المخدرات آفة اجتماعية خطرة، تدمر الانسان نفسياً وجسدياً واجتماعياً، ولهذا السبب، بذلت هيئات دولية واقليمية ومحلية جهوداً مكثفة، بهدف الحد من تفشي الادمان، عن طريق التوعية والتحذير وانشاء مراكز العلاج للمدمنين.

ويعتبر الادمان على المخدرات في لبنان مشكلة خطيرة، تهدد المجتمع اللبناني بأسره، خاصة بعد ان تفاقمت بسبب ضغوط الحرب الاهلية، والتهجير، وتدهور الاوضاع الاقتصادية، وتفشي البطالة وتزعزع القيم الاخلاقية والاجتماعية.

ولإظهار مدى خطورة هذه المشكلة، يكفي ان نلقي بعض الاضواء، التي من شأنها ان تدق ناقوس الخطر لدرء هذه الآفة.

تشير بعض الدراسات العلمية الى ان عدد المدمنين على المخدرات في لبنان قد فاق الخمسة والعشرين الفاً في السنوات الاخيرة. وبالقياس مع فرنسا نرى ان عدد المدمنين فيها يبلغ الخمسة والاربعين الفا، مع الفارق الكبير في عدد السكان بين فرنسا ولبنان.

وتبرز خطورة المشكلة عندما ندرك ان الادمان قد طال فئات حديثة السن كالطلاب وصغار العمال والمستخدمين. في حين ان الدولة باتت عاجزة عن تطبيق القانون بحق تجار المخدرات، الذين تحولوا، خلال سنوات الحرب الى مافيا يحققون الارباح الطائلة على حساب الآخرين، افراداً ومجتمعاً.

انواع المخدرات

صنفت منظمة الصحة العالمية المخدرات حسب الانماط الآتية:

١ ـ النمط الكحولي، ويشمل الخمر بكل انواعه، والعقاقير المهدئة، والمنومات.

٢ ـ النمط الامفيتاميني، ويشمل المنشآت مثل الامفيتامين.

٣ ـ النمط القنابي، ويشمل الحشيش والماريجوانا.

٤ ـ النمط الكوكابيني.

٥ ـ النمط الهلوسي، ويشمل الميسكالين والـ س.د.

٦ ـ النمط القاتي، ويشمل القات.

٧ ـ النمط الافيوني، ويشمل الافيون، ومنه المورفين والهيروبين والكودايين.

أسباب الادمان

يعتبر الادمان ظاهرة معقدة، متعددة الاسباب، تتعلق بخصائص العقار، وطبيعة المدمن، واوضاع البيئة.

خصائص العقار

يعتمد مفعول العقار على تركيبه الكيميائي، لذلك نجد أن خصائص الخمر تؤدي الى الادمان حتماً بعد ٥ ـ ١٠ سنوات من الاستعمال المفرط والمستمر. بينما نرى ان استعمال المنومات بصورة منتظمة يومياً يسبب الادمان في خلال شهر. اما الهيروبين، فيؤدي استعماله المنظم الى الادمان في خلال اسبوع.

كذلك يمكننا الملاحظة ان سهولة الحصول على المادة من شأنها ان تعتبر سبباً مهماً من أسباب تفشي الادمان.

نظرة المجتمع

تختلف نظرة المجتمعات للمواد التي يتعاطاها الناس، فبينما نرى الخمر والتدخين مقبولين اجتماعياً، في بعض المجتمعات، نرى الحشيش وعقاقير الهلوسة مرفوضة في نفس الوقت.

وباختصار، كلما كان استعمال المادة متأصلاً في المجتمع، كلما زاد تقبله لها. وكلما كانت المادة المخدرة متوافرة ورخيصة الثمن، كلما تفشى استعمالها.

الاسباب الرئيسية لدوافع المخدرات...

لقد اثبتت الدراسات العلمية، ان الكوارث والحروب تعتبر من الاسباب الرئيسية للادمان. وما نعانيه في لبنان يؤكد هذه المقولة، خاصة وانه قد تحول الى منتج ومصنع للمواد المضرة والمخدرة. بالاضافة الى انه تحول الى منطلق لترويج المخدرات في صفوف الشباب وفي الاسواق العالمية.

ان هذه الآفة التي باتت تطرق المزيد من الاسر والبيوت، يجب ان يتنبه لاخطارها جميع المعنيين، على اختلاف مواقعهم ومسؤولياتهم. من أجل ان تتخذ كل التدابير لمكافحتها، والتركيز على التوعية في صفوف الشباب والجيل الطالع، حتى لا نستفيق يوماً على كارثة اجتماعية وانسانية شاملة لا يمكن احتمال نتائجها.

إنبات بذور الخضار

العوامل المؤثرة على الانبات

يتعلق إنبات بذور الخضار بثلاثة عوامل اساسية وهي: الرطوبة، الاوكسيجين والحرارة؛ كما يمكن للنور أن يكون في بعض الاحيان عاملاً رابعاً. ويحصل الانبات ضمن حد اقصى وحد أدنى لكل من هذه العوامل حيث تتفاوت هذه الحدود من صنف الى آخر.

دور الحرارة

من بين هذه العوامل الثلاثة (الحرارة، الرطوبة والاوكسيجين) التي تؤثر على إنبات كافة بذور الخضار، تستحوذ الحرارة على الانتباه الاكبر. لقد دونت النتائج المسجلة في الجدول رقم ١ والجدول رقم ٢ بالاعتماد على حرارة ثابتة لكل تجربة، في بعض الاحيان (وكما في حالة الكرافس) تسبب الحرارة المتزايدة نسبة عالية وسرعة في الانبات. إن الجدول رقم ٥ يلخّص بطريقة مختصرة الكمية والنسبة المئوية للانبات المدوّنين في الجدولين

جدول رقم ١: النسبة المئوية للبذارات المفرخة على حرارة مختلفة.

المحصول	صفر°	٥°م	١٠°م	١٥°م	٢٠°م	٢٥°م	٣٠°م	٣٥°م	٤٠°م
الهليون	صفر	صفر	٦١	٨٠	٨٨	٩٥	٧٩	٣٧	صفر
لوبية (فاصوليا)	—	—	١	٥٢	٨٢	٨٠	٨٨	٢	—
ملفوف	صفر	٢٧	٧٨	٩٣	—	٩٩	—	—	—
جزر	صفر	٤٨	٩٣	٩٥	٩٦	٩٦	٩٥	٧٤	صفر
قرنبيط (قنبيط)	—	—	٥٨	٦٠	—	٦٣	٤٥	—	—
الكرفس	—	٧٢	٧٠	٤٠	٩٧	٦٥	صفر	صفر	—
خيار	صفر	صفر	صفر	٩٥	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٤٩
باذنجان	—	—	—	—	٢١	٥٣	٦٠	—	—
خس	٩٨	٩٩	٩٨	٩٩	٩٩	٩٩	١٢	صفر	صفر
بامية	صفر	صفر	صفر	٧٤	٨٩	٩٢	٨٨	٨٥	٣٥
بصل	٩٠	٩٨	٩٨	٩٨	٩٩	٩٧	٩١	٧٣	٢
بقدونس	—	—	٦٣	—	٦٩	٦٤	٥٠	—	—
جزر ابيض	٨٢	٨٧	٧٩	٨٥	٨٩	٧٧	٥١	١	صفر
(باسيلا) بازلا	—	٨٩	٩٤	٩٣	٩٣	٩٤	٨٦	صفر	—
فليفلة	صفر	صفر	١	٧٠	٩٦	٩٨	٩٥	٧٠	صفر
فجل	صفر	٤٢	٧٦	٩٧	٩٥	٩٧	٩٥	—	—
سبانخ	٨٣	٩٦	٩١	٨٢	٥٢	٢٨	٣٢	صفر	صفر
ذرة	صفر	صفر	٤٧	٩٧	٩٨	٩١	٨٨	١٠	
بندورة (طماطم)	صفر	صفر	٨٢	٩٨	٩٨	٩٧	٨٣	٤٦	صفر
لفت	١	١٤	٧٩	٩٨	٩٩	١٠٠	٩٩	٩٩	٨٨
بطيخ أحمر	—	صفر	صفر	١٧	١٧	٩٤	٩٠	٩٢	٩٦
بطيخ أصفر	—	—	—	—	٣٨	٩٤	٩٠	—	—

— = غير مجرّب بعد.

رقم ١ او رقم ٢. لمزيد من الايضاح، اوردنا الى جانب الجداول عدة شروحات تقدمنا بعض الحالات غير الاعتيادية التي يجب معرفتها.

١ ـ تاثير كائنات التربة الحية على البذور

نذكّركم بأن تجارب التفريخ قد أُجريت لبذور جيدة وفي بيئة معقمة. أما في التراب الطبيعي حيث توجد عدّة كائنات حية يمكنها ان تتعرض لهذه البذور والبادرات، وتحدث بعض مشاكل للانبات والتفريخ. فهذه الكائنات لها حرارة مثالية لنموّها تماماً كما لبادرات الخضار. ولكن هذه الحرارة تختلف حسب نوع الكائنات تماماً كما تختلف حرارة الانبات المثالية لمحصول معين في بيئة معقمة عن حرارة الانبات المثالية في السهل الخارجي حيث يمكن للبادرات ان تكون عرضة للكائنات الحية في التراب. طبعاً إن إحتمال حدوث الاضرار يقل عندما تكون الظروف مؤاتية لانبات سريع وبادرات قوية؛ وبالتالي فان استعمال المبيدات الفطرية والحشرية يمكنها ان تخفف الاضرار على البذور.

٢ ـ الحرارة الدنيا

يدخل اعتبار آخر في عملية الانبات وهو الحرارة الدنيا. فالخس والبصل مثلاً ينبتا بشكل جيد على حرارة صفر درجة مئوية ولكن عملية التفريخ تكون بطيئة جداً (٤٩ يوماً للخس و٣٦ يوماً للبصل). لكن الاهمية تكمن في أن هذه البذور تقدر ان تتحمل هذه الحرارة والبقاء حيّة عندما تأخذ حرارة التربة بالارتفاع، بينما تتعرض بذور اللوبيا والذرة للهريان إذا بقيت على حرارة منخفضة لمدة طويلة. إن الحرارة الدنيا للانبات يمكن ان تكون المؤشر لبداية زراعة المحصول البكتيري في الربيع: عندما ترتفع حرارة الارض الى حرارة الانبات الدنيا يمكن وضع البذور في الارض مع الافتراض ان حرارة التربة

ستستمر بالارتفاع بحيث تصبح عملية التفريخ اسرع.

إن الزراعة في الارض قبل ان تصل حرارتها الى الحرارة السفلى للانبات لا يعطي محصولاً بكتيرياً دائماً إذ يمكن ان يتسبب بخسارة كبيرة في التفريخ.

٣ ـ الحرارة القصوى

إن الحد الاقصى لحرارة التربة الذي يحافظ فيه على حياة البذور يتراوح بين ٣٠ و٤٠ درجة مئوية (انظر الجدول رقم ١). لقد أجريت تجارب انبات لعدة محاصيل على حرارة ٤٥ درجة مئوية وادّت الى موت البذور في غضون ٢٤ ساعة. هذه التجارب أجريت في ظروف ملائمة للانبات ما عدا الحرارة المرتفعة. خلال فصل الصيف قد تتعدى حرارة سطح التربة في النهار الحد الاعلى للحرارة، مما يؤدي في بعض الاحيان الى ضعف واضرار في التفريخ.

حتى ولو استطاعت البذور من التفريخ على حرارة مرتفعة فان الباذرات سوف تموت بمجرد ملامسة سطح التربة الحار. هذه الاضرار مشابهة للتي يحدثها مرض التسليق. فالجزر والشمندر مثلاً هما اكثر النباتات التي تتعرض باذراتها الى اضرار جسيمة نتيجة ارتفاع حرارة سطح التربة، لأن فلقاتها السميكة والمستقيمة لا تسمح بالتظليل حول عنق النبتة. إن الارض التي تحتوي على كدرات ترابية تقلل حرارة الارض بتظليل سطحها وهي بالتالي تخفف من تلف الباذرات.

٤ ـ محاصيل ذات متطلبات خاصة:

أ ـ الكرافس (Celery): لا ينبت الكرافس فوق حرارة ١٠ درجات مئوية في الظلام. ولكن اذا وصل النور ـ حتى النور الخفيف ـ الى البذور فانها سوف تنبت على حرارة فوق الـ ٢٠ درجة مئوية، وترتفع نسبة الانبات في حالات الدرجات المتذبذة مثلاً نهار دافىء يليه ليل بارد (حتى ولو كانت الفوارق الحرارية شاسعة: ٣٠ درجة في النهار و٢٠ درجة في الليل). إذاً العوامل المثالية لانبات بذور الكرافس هي: نور خفيف، رطوبة عالية وتذبذب في الحرارة بين ٣٠ درجة في النهار و٢٠ درجة في الليل. فضمن هذه الظروف تنبت كل بذور الكرافس الجيدة بمعدل ٧ أيام.

ب ـ **الخس والهندباء**: إن لبذور الخس والهندباء فترة سكون على حرارة مرتفعة، بمعنى آخر ان هذه البذور لا تفرخ على حرارة مرتفعة ولكنها تنبت حالما تبرد الارض (بشرط ان لا تكون حرارة التربة قد تخطت الحد الاعلى للحرارة الذي يقتل البذور). إن فترة السكون هذه تسبب مشاكل في المناطق التي يزرع فيها الخس في آخر الصيف ليحصد في الخريف او الشتاء. إن اكثر الاصناف مقاومة لهذه المشكلة هي Progress يليها Good Lakes ثم Imperial 615. امّا غير المقاومة فاغلبها اصناف قديمة مثل Black Seeded Simpson إن عاملاً آخراً يدخل في عملية السكون هذه وهو مكان إنتاج البذور فان البذور المنتجة في المناطق الدافئة سوف تنبت على حرارة أعلى من تلك التي تنتج في المناطق الباردة، حتى بالنسبة للأصناف المقاومة المنتجة في المناطق الدافئة، يمكن رفع حرارة التربة فقط من ٢٤ الى ٢٧ درجة مئوية، اذ إنه فوق هذا الحر لا يمكن ان يحصل إنبات.

إن فترة السكون هذه، على حرارة مرتفعة، سببها وجود غشاء في البذرة يمنع تسرّب غاز ثاني اوكسيد الكاربون وهو بالتالي يعيق التنفس ويمنع الانبات. في حال تمّ تحذيق هذا الغشاء فان الانبات يمكن ان يحصل على حرارة مرتفعة قد تصل الى درجة ٣٥° مئوية. لسوء الحظ ان محاولات تمزيق هذا الغشاء ميكانيكياً قد ادى الى اضرار في جنين البذرة وسهّل دخول الكائنات الحية التي تسبب العفن. لقد استعمل تصميخ (Pre-Sprooting) البذور ولكن بنتيجة محدودة، لانه لا يمكن معرفة وقت وقف التصميخ وزراعة البذور فيما بعد (هذا ما لم يشجع الاستعمال التجاري). ان عملية نقع البذور في هرمون الـ Thiourea

جدول رقم ٢: عدد الايام لظهور الباذرات على حرارة مختلفة.

المحصول	صفر°م	٥°م	١٠°م	١٥°م	٢٠°م	٢٥°م	٣٠°م	٣٥°م	٤٠°م
الهليون	صفر	صفر	٥٣	٢٤	١٥	١٠	١٢	١٩	٢٨
لوبية (فاصوليا)	—	—	٠	٣٠	١٨	٦	٧	صفر	—
ملفوف	—	—	١٥	٩	٦	٤	٤	—	—
جزر	صفر	٥١	١٧	١٠	٧	٦	٦	٩	صفر
(قنبيط) قرنبيط	—	—	٢٠	١٠	٦	٥	٦	—	—
الكرفس	صفر	٤١	١٦	١٢	٧	صفر	صفر	صفر	—
خيار	صفر	صفر	صفر	١٣	٦	٤	٣	٣	—
باذنجان	—	—	—	—	١٣	٨	٥	—	—
خس	٤٩	١٥	٧	٤	٣	٢	٣	صفر	صفر
بامية	صفر	صفر	صفر	٢٧	١٧	١٢	٧	٦	٧
بصل	١٣٦	٣١	١٣	٧	٥	٤	٤	١٢	صفر
بقدونس	—	—	٢٩	١٧	١٤	١٣	١٢	—	—
جزر أبيض	١٧٢	٥٧	٢٧	١٩	٤	١٥	٣٢	صفر	صفر
(باسيلا) بازلا	—	٣٦	١٤	٩	٨	٦	٦	—	—
فليفلة	—	—	—	٢٥	١٢	٨	٨	٩	صفر
فجل	صفر	٢٩٠	١١	٦	٤	٤	٣	—	—
سبانخ	٦٣	٢٢	١٢	٧	٦	٥	٦	صفر	صفر
ذرة	صفر	صفر	٢٢	١٢	٧	٤	٤	٣	صفر
(طماطم) بندورة	صفر	صفر	٤٣	١٤	٨	٦	٦	٩	صفر
لفت	—	—	٥٥	٣	٢	١	١	١	٢
بطيخ أحمر	—	صفر	—	—	١٢	٥	٤	٣	—
شمندر	—	—	١٥	٩	٦	٤	٤	—	—
بطيخ اصفر	—	—	—	—	٨	٤	٣	—	—

صفر = انبات ضعيف جداً او عدم انبات

— = غير مجرّب بعد

او تبريد البذور الرطبة قبل تبليلها في الماء تعتبر فعالة جزئياً ولكنها غير مستعملة تجارياً هي الاخرى.

ان استعمال الارض المكدرة التي تظلل التربة حول البذور، الزراعة على عمق، والاستمرار في الري اثناء الليل بماء باردة قد ساعد كثيراً على تخفيض حرارة التراب حول البذور وادّى بالتالي الى انبات جيد في ظروف حرارية غير ملائمة للتفريخ.

طبعاً يمكن تذليل هذه المشكلة بالانتظار حتى تبرد الارض ولا تتعدى حرارتها الـ ٢٤° مئوية لعدة ساعات في اليوم.

دور الرطوبة

لقد ادّى العمل في جامعة كاليفورنيا ـ دايفيس ـ الى دراسة اثر رطوبة التربة على عملية الانبات. لقد اجريت التجارب كلّها في نفس الارض ولكن بنسب رطوبة مختلفة ابتداء من السّعة الحقلية* الى النسبة التي تسبب الذبول الدائم (P.W.P) Permanent wilting percentage فأشارت النتائج لامكانية تقسيم النباتات الى اربع مجموعات:

١ ـ مجموعة من النباتات تنبت في الارض التي تتراوح رطوبتها بين النسبة التي تسبب الذبول الدائم او فوقها بقليل الى ما فوق السعة الحقلية.

٢ ـ مجموعة من النباتات لا تنبت الاّ في الاراضي ذات الرطوبة المتوسطة نسبياً الى ما فوق السعة الحقلية.

٣ ـ مجموعة من النباتات لا تنبت إلاّ في الاراضي ذات الرطوبة العالية (قريبة من السعة الحقلية).

٤ ـ مجموعة من النباتات تنبت جيداً في الاراضي ذات الرطوبة المنخفضة نسبياً وتظهر تقصير في الانبات كلما اقتربت الرطوبة من السعة الحقلية. (هذه النتائج تظهر جلياً في الجدول رقم ٣).

إن معدل الانبات كان أسرع لكافة البذور في ظروف الرطوبة العالية؛ كما انه كان أسرع عند السعة الحقلية اكثر من ظروف الرطوبة المتوسطة.

* السعة الحقلية (Field capacity F.C)
ـ كمية الماء التي تستوعبها التربة بعد تصريف الماء الفائض وتسمى ايضاً السعة المساميّة.

الجدول رقم ٣ تأثير رطوبة الارض على انبات بذور الخضار

المجموعة الاولى:	ملفوف	ذرة	بطيخ اصفر	فليفلة
	لفت	كوسى	خيار	بصل
	فجل	بطيخ احمر	بندورة (طماطم)	جزر
المجموعة الثانية:	لوبية (فاصولياء)	بازلا (باسيلا)	هندباء	شمندر (بنجر)
المجموعة الثالثة:	كرفس			
المجموعة الرابعة:	السبانخ			

دور الاوكسيجين

لا يكون الاوكسيجين عادة عاملاً محدداً للإنبات الاّ عندما تكون فرغات التربة حول البذرة مشبعة بالماء وهذا ممكن أن يحصل بعد هطول كثيف للامطار. إذا لم تتم المعالجة يمكن لمياه الري أن تتجمع في الاماكن المنخفضة من السهل وهذا ينتج عن عدم تسوية الارض فيمكن للبذور أن تختنق وتموت اذا غمرتها المياه لمدة طويلة: لأن الماء البارد يطرد الاوكسيجين وهو بالتالي يمنع البذرة من التنفس.

إن بعض البذور حساسة اكثر من غيرها لنقص الاوكسيجين. فالقرعيات مثل الشمام والخيار لها حساسية مرهفة. امّا الكرافس فهو بالمقابل يستطيع ان يفرخ في الماء إذ ان الاوكسيجين الذائب في الماء كافٍ لتفريخه.

تصلّب قشرة الارض

إن هطول الامطار أو بعض عمليات الري يمكن ان تصلّب سطح القشرة الارضية الى درجة ان البذور المفرخة لا تستطيع أن تخترق

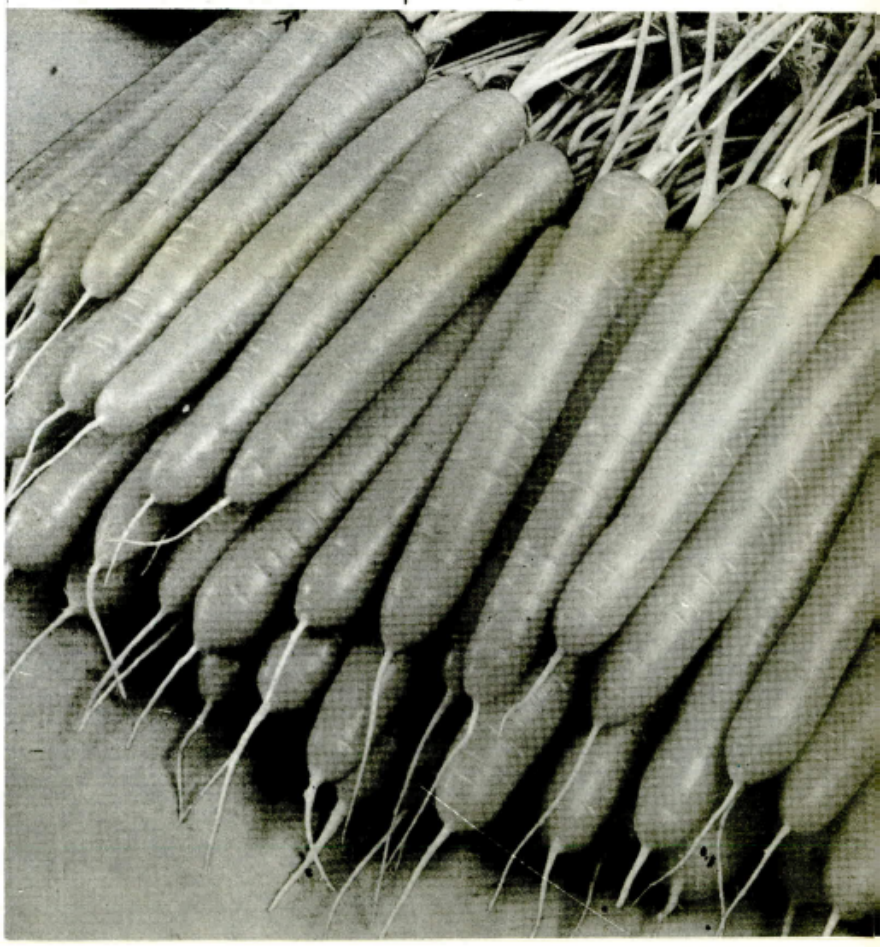

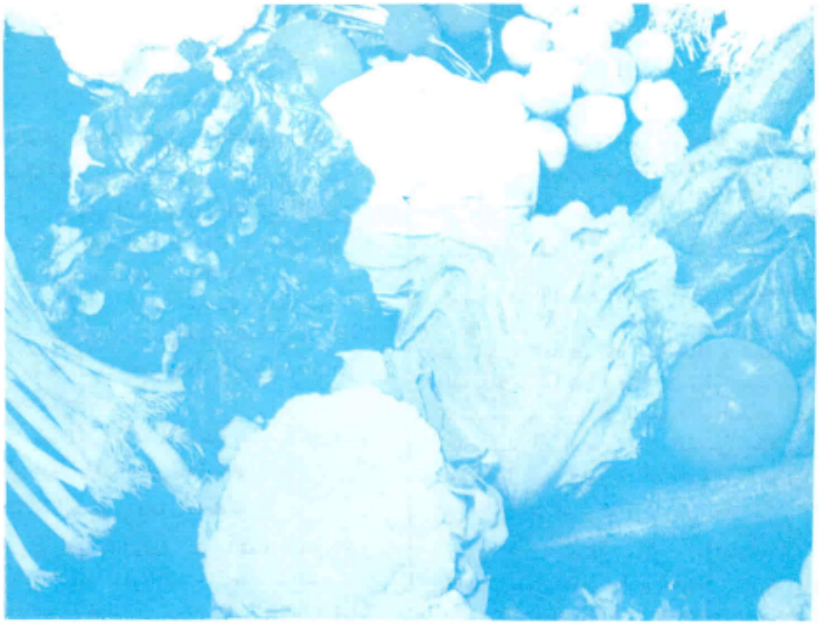

سطح التربة. لا يوجد ما يبرهن بأن نقص الاوكسيجين نتيجة استعماله من الكائنات الحية ومن البذور هو الذي يسبب موت هذه الاخيرة بعد تصلّب سطح التربة، إذاً إن مشكلة الانبات في الاراضي ذات القشرة الصلبة هي مشكلة ميكانيكية بحتة ولا علاقة لها بنقص كمية الاوكسيجين في الارض.

نسبة التفريخ المتوقعة لبذور الخضار

اي نسبة تفريخ يمكن ان يتوقعها المزارع بعد شراء بذوره من البائع؟ هذا يتعلق طبعاً بنوع البذور. فالبعض كالجذر مثلاً له نسبة تفريخ خفيفة بينما البعض الآخر له نسبة تفريخ عالية قد تصل الى ٩٩ ـ ١٠٠٪. يعطي الجدول رقم ٤ معدل نسبة تفريخ بذور الخضار المتبع في ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة. إن هذه الأرقام هي نتيجة خبرة عدة سنين من العمل وهي تظهر الحد الادنى لانبات البذور المخزونة في ظروف جيدة والتي لم يتجاوز عمرها السنة بعد. كما يظهر الجدول رقم ٤ معدل حياة بذور الخضار المحفوظة في المستودعات التقليدية.

خزن البذور

شروط التخزين:

ان التخزين في الظروف المثالية يحفظ قوة الانبات للبذور لمدة اقلها الارقام المدونة في الجدول رقم ٤. بينما قد يؤدي التخزين في الظروف الرديئة الى موت البذور في مدة ربما لا تتجاوز الشهر. فما هي اذاً ظروف التخزين المثالية؟

بشكلٍ عام إنها الظروف المعاكسة لشروط التفريخ.

هنالك عاملان مهمان في تخزين البذور: الحرارة ورطوبة البذور. إذا كانت هذه الاخيرة قليلة فلا مشكلة للبذور مهما تفاوتت الحرارة. كما انه إذا كانت حرارة التخزين منخفضة فحتى لو كانت رطوبة البذور عالية فهي لا تؤدي الى تلفها.

امّا اذا كانت البذور باردة وناشفة فهي تعتبر في ظروف مثالية للتخزين. فان البذور ذات صفة الانبات العالي لا يمكنها ان تحتفظ بهذه الصفة لمدة اكثر من عشر سنوات إذا كانت نسبة الرطوبة فيها اقل من ٩٪ وإذا ما حفظت بمنأة عن الرطوبة وعلى حرارة تتراوح بين صفر وخمس درجات مئوية.

امّا بالمقابل إذا كانت رطوبة المستودع ٧٠٪ فهي ترفع رطوبة البذور الى ٢٠٪ وإذا كانت الحرارة ٢٧ درجة مئوية وما فوق فان مثل هذه البذور تموت في غضون شهر أو شهرين.

من المستحسن ان لا تحفظ البذور في وعائها الّا إذا كانت رطوبتها اقل من ٨٪ وإلا

الجدول رقم ٤: بذور الخضار: الحد الادنى للانبات المسموح به في كاليفورنيا.
معدل عدد البذور بالاونصة ومعدل حياتها

المحصول	الحد الادنى للانبات المسموح به (٪)	معدل عدد البذور بالاونصة (٢٨ جرام)	معدل حياة البذور :سنين)
هليون	٦٠	١٤٠٠	٣
لوبية (فاصولياء)	٧٠	٢٠ـ٧٠	٣
	٧٥	١٠٠	٣
شمندر (بنجر)	٦٥	٢٠٠٠	٤
ملفوف	٧٥	٧٧٠٠	٤
جزر	٥٥	٢٢٠٠٠	٣
قرنبيط (قنبيط)	٧٥	٨٦٠٠	٤
كرفس	٥٥	٧٦٠٠٠	٣
سلق	٦٥	١٥٠٠	٤
ذرة	٧٥	١٤٠	٢
خيار	٨٠	١١٠٠	٥
باذنجان	٦٠	٧٢٠٠	٤
هندباء	٧٠	١٧٠٠٠	٥
خس	٨٠	٢٦٠٠٠	٦
شمام	٧٥	١١٠٠	٥
بامية	٥٠	٥٠٠	٢
بصل	٧٠	٨٥٠٠	١
بقدونس	٦٠	١٨٠٠٠	١
جزر ابيض	٦٠	٦٨٠٠	١
بازلا (باسيلا)	٨٠	٥٠ـ ٢٣	٣
فليفلة	٥٥	٤٥٠٠	٢
فجل	٧٥	٣١٠٠	٤
سبانخ	٦٠	٢٩٠٠	٣
كوسى	٧٥	١٨٠ـ٣٨٠	٤
بندورة (طماطم)	٧٥	١٠٠٠٠	
لفت	٨٠	١٤٠٠٠	٤
بطيخ أحمر	٧٠	٣٢٠	٤

تلفها سيكون أسرع مما لو بقيت باكياس مفتوحة.

إن الاوكسيجين الذي هو عامل مهم في الانبات لا يظهر ضرورياً في عمليات حفظ البذور الناشفة. هذا يعني انه يمكن ملء الاوعية كليًا بالبذور الناشفة دون الخوف من تلفها نتيجة نقص الاوكسيجين.

بعض مشاكل التخزين:

إحمرار قلقة الخس: إن الحرارة والرطوبة العاليتين يسببان ضرراً للبذور وهذا ما يُعرف باحمرار قلقة الخس. واذا كان هذا الاخير شديداً فهو يؤدّي الى إنبات خفيف بالاضافة الى ان نمو البادرات، حتى المحمرّة منها، والتي تبزغ فوق التراب تعطي نبتات عادية بالرغم من أن الانبات يكون بشكل عام خفيف. هذه المشكلة تظهر عادة في ظروف الحرارة والرطوبة العاليتين. لذا اقدمت بعض الشركات على تصميم مكيفات هواء في مخازن البذور لحفظها في ظروف جيدة للانبات وتفادياً لهذا الضرر.

مشاكل اخرى لبذور الخضار في فترة سكونها:

تعتبر كل البذور في طور السكون في فترة نضوجها وحصادها الى فترة تفريخها. وإذا لم يكن هكذا فستظهر مشاكل في التخزين من موسم الى آخر او في اثناء نقل البذور من مركز الى آخر. مع العلم ان فترة السكون هذه يمكن ان تحصل في نفس ظروف الانبات دون ان تفرخ البذور.

فهنالك عدّة اسباب لهذه الظاهرة غير نقص الرطوبة والاوكسيجين والحرارة.

فترة السكون بعد الحصاد:

كل انواع الخضار تقريباً تعطي بذور تكون قدرة إنباتها خفيفة بعد الحصاد مباشرة ولكنها ما تلبث ان ترتفع بعد شهر أو شهرين. إن اسباب فترة السكون بعد الحصاد ما زالت غير واضحة ولكن بعض الزراعيين يؤمنون بعدم نضوج جنين البذور عند الحصاد وهذا ربما يتطلب شهر او شهرين لاكمال نضوجه.

يمكن أن تكون هذه الظاهرة مشكلة في بعض المحاصيل مثل الملفوف وغيرها من النباتات الصليبية، القرعيات مثلاً، وبعض أصناف الخس.

حبوب قاسية:

إن بذور اللوبيا والحمص تصبح قاسية إذا حفظت في اماكن ذات رطوبة منخفضة جداً. هذه البذور القاسية، مع انها حية، لا تمتص الماء حالاً عندما تزرع في ارض رطبة، وبهذا تتدنى قيمتها الزراعية بسبب عدم التجانس في إنبات البادرات إذ ان البذور القاسية تمتص الماء بشكلٍ بطيء فيمكن ان تفرخ بعد أسابيع او بعد شهور من زرعها.

على كل حال يمكن تحاشي هذه المشكلة إذا حفظت البذور ضمن رطوبة معتدلة (٥٠ ـ ٦٠٪) لأن ظروف الرطوبة المنخفضة يمكن ان تقصّي بعض أصناف البذور خاصة صنف Blue Lake. امّا اذا كانت الرطوبة النسبية أعلى من ٦٠٪ فان البذور يمكن ان تمتص الرطوبة الزائدة وتموت.

إن افضل الشروط لتخزين اللوبيا والحمص هي على رطوبة ١٠ ـ ١٤٪ في المخازن الباردة (الحرارة دون الـ ١٦ درجة مئوية) وعلى رطوبة من ٨ ـ ١٢٪ في المخازن الدافئة.

امّا بالنسبة للاصناف الباقية فتتمثل ظروف التخزين المثالية في رطوبة دون ٨٪ في المخزن.

طرق قياس الانبات:

هنالك طريقتان لتحديد اثر الرطوبة، الاوكسيجين والحرارة على الانبات. تقتضي الطريقة الاولى بتسجيل نسبة البادرات التي تنبت فوق الارض. اما الطريقة الثانية فتحدد معدل الانبات: إذ يحصى في كل يوم عدد البادرات التي تنبت في ذلك اليوم ويضرب بعدد الايام منذ الزرع الى إنباتها؛ وعندما يتوقف ظهور بادرات جديدة تجمع الارقام اليومية وتقسم على عدد البادرات التي ظهرت طيلة فترة الانبات. هذا يعطينا معدل الانبات العام.

مثلاً زرعت ١٠٠ بذرة فجل. ظهر منها ٢٥ نبتة في اليوم الاول (٢٥ × ١ = ٢٥)، ٤٥ بذرة في اليوم الثاني (٤٥ × ٢ = ٩٠)، ١٥ في اليوم الثالث (١٥ × ٣ = ٤٥) و٥ في اليوم الرابع (٥ × ٤ = ٢٠)، ولم تعد تظهر نباتات جديدة فيما بعد.

إذاً نسبة الانبات تكون:

$$\frac{٢٥ + ٤٥ + ١٥ + ٥}{١٠٠} = \frac{٩٠}{١٠٠} = ٩٠٪$$

الجدول رقم ٥: معدل حرارة الارض لانبات بذور الخضار.

الحرارة الدنيا

صفر°م	٥°م	١٠°م	١٦°م
هندباء	سبانخ	بقدونس	هليون	لوبية (فاصولياء)	بامية
خس	ملفوف	بازلا (باسيلا)	ذرة		فليفلة
بصل	جزر	فجل	بندورة (طماطم)	خيار	كوسى
سبانخ	قرنبيط (قنبيط)	سلق		باذنجان	بطيخ أحمر
	كرفس	لفت		شمام	قرع

الحرارة المثالية

٢١°م	٢٤°م	٢٧°م	٢٩°م	٣٥°م
كرفس	هليون	لوبية (فاصولياء)	شمندر (بنجر)	لفت	خيار
سبانخ	هندباء	جزر	ملفوف	ذرة	شمام
خس		قرنبيط (قنبيط)	باذنجان	سلق	بامية
	بازلا (باسيلا)	بصل	فليفلة	بندورة (طماطم)	كوسى
		بقدونس	فجل		بطيخ أحمر
					قرع

الحرارة القصوة

٢٤°م	٢٩°م	٣٥°م	٤١°م
كرفس	لوبية (فاصولياء)	هليون	باذنجان	خيار	كوسى
هندباء	بازلا (باسيلا)	شمندر (بنجر)	بصل	شمام	ذرة
خس		ملفوف	بقدونس	بامية	بطيخ أحمر
سبانخ		جزر	فليفلة	قرع	لفت
		قرنبيط (قنبيط)	فجل		
			سلق		
			بندورة (طماطم)		

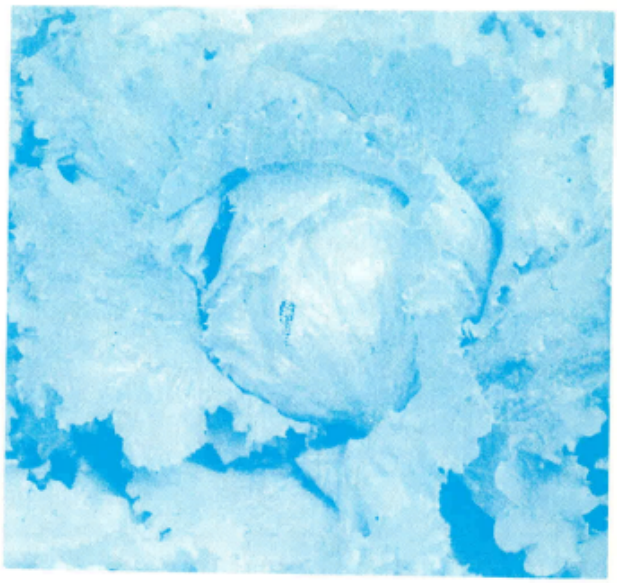

امّا معدل الانبات العام فيكون:

$$\frac{٢٥ + ٩٠ + ٤٥ + ٢٠}{٩٠} = \frac{١٨٠}{٩٠} = ٢ \text{ يوم.}$$

إن نسبة ومعدل الانبات كليهما مهيمن ولكن لا يوجد رقم معين يمكنه التعبير عنهما كليهما في نفس الوقت لأنهما مستقلين عن بعضهما البعض. فان بذر الخس الجيد مثلاً يمكنه ان ينبت بنسبة ١٠٠٪ بينما يكون معدل التفريخ بطيئاً جداً. من ناحية اخرى تفرخ بضع بذور فقط على حرارة ٢٧ درجة مئوية بظرف بضعة ساعات (معدل إنبات سريع).

ان الظروف المثالية للتفريخ (جدول رقم ٥) تعتبر إذاً تلك التي تسبب الانبات بأسرع معدل ممكن دون انخفاض في نسبة الانبات (٢٤°للخس).

عن مجلة «زراعة»

تربية النحل

العسل: قيمة وإحصاءات

كان عسل النحل ولا يزال منذ اقدم العصور الحلو الاطيب والانفع الذي يُفتخر به ويحلو التشبيه. افتح اي كتاب مقدس، فيطالعك اسمه وعطره كيفما التفتّ، بل لقد افرد النبي صلى الله عليه وسلّم لنحل العسل سورة بإسمه فيها يوحي الله جل جلاله للنحل، رافعاً اياه الى مصاف الحواريين، ويجعل مما يخرج من بطونه شراب مختلف الوانه فيه شفاء للناس.

والعسل اليوم وسيبقى الى الابد ملك الأطعمة. فهل هناك حلو غيره يشع بشمس لبنان وله طعم الفواكه ورائحة الازهار والخصائص الطبية لكل الأعشاب؟ ففي حال كون السكر كالملح ذي طعم واحد موحّد، يلزمك عمر بكامله لتتذوق كل النكهات والعطور التي ينتجها لك النحل من لبنان بستان الشرق الأجمل. فعسل لبنان هو في الحقيقة نتيجة اتحاد كامل بين النحلة ملكة الحشرات والزهرة لؤلؤة النباتات؛ وكل جانبية هي حلقة من ذلك الجسر الجوي بين القفير والحقول الذي يقطع سنوياً اكثر من ثلاثين مليون كيلومتر ليؤمّن عسل المملكة فيجعل من نقطة العسل اكثر من شراهة واكثر من دواء اذ ترمز الى تقدمة حياة آلاف من الحشرات الشجاعة والمتفانية من يشربها يتّحد بالطبيعة.

فما هو العسل تحديداً؟

إنه بحسب المواصفات العالمية للتجارة (SITC) المادة الحلوة التي يصنعها النحل من رحيق الأزهار او من افرازات النباتات التي يجمعها ويحوّلها وبعد ان يمزجها بمواد معينة (انزيمات يفرزها من غدده) يخزنها في اقراص العسل».

والعسل يتألف اصلاً من عدة مواد حلوة اهمها الجلوكوز والفروكتوز، التي الى جانبها يحوي بروتيين، حامض اميني، انزيمات، حامض عضوي، مواد معدنية، حبوب لقاح، ومواد اخرى ويمكن ان يضم سكروز، ملتوز، مليزيتوز وغيرها من الأوليجوسكريد بما فيها الدكسترين وايضاً آثار فطر، طحلب، خمائر وسواها من الاجزاء الصلبة الناتجة عن عملية صنع العسل. وتختلف الوان العسل من الأبيض المائي الى البني المسودّ. اما الدسامة فيمكن ان تكون ما بين الرخوة واللزجة او

حتى المتجمدة جزئياً او كلياً. وتختلف النكهة والرائحة بحسب الأزهار المجنى منها.

التسميات

عسل الرحيق هو المجنى تحديداً من الأزهار فقط.

عسل المن هو المجنى بالتحديد من افرازات النباتات ويتراوح لونه بين البني الفاتح والأسود.

١ ـ عسل وحيد الزهرة: ويكون مجنى بنسبة طاغية من نوع معيّن من الأزهار.

٢ ـ عسل متعدد الأزهار: ويكون مجنى من ازهار متعددة ولا تسيطر فيها واحدة على الأخرى.

٣ ـ تستعمل كلمة لايم في البلدان الناطقة بالانكليزية للتعريف بعسل التيليا، اما في اليابان واوروبا فيستعملون كلمة ليندن التي ليست لها اي علاقة بالليمون.

طرق التحضير

ا: يكون العسل بشهده مخزوناً في اقراص شمع جديدة ولم تستعمل لبيض النحل، ويباع مختوماً في اقراص كاملة او مقطعات.

ب: اما العسل المفروز فيستخرج بعد كشف اغطية حجرات الأقراص وسحبه منها.

ت: واخيراً يكون العسل المعصور مستخرجاً بالضغط على الأقراص سواء بعد تسخينها قليلاً او من دون.

سوق العسل

لقد زاد استهلاك العسل في السنوات الماضية بنسبة ٧٥٪ من حيث الكمية و٨٨٪ من حيث الثمن؛ إذ ارتفع مجموع الاستيراد العالمي من ١٥٠ الف طن عسل ثمنها ١٣٣ مليون دولار سنة ١٩٧٥ الى حوالي ٢٦٢ الف طن قيمتها ٢٥٠ مليون دولار سنة ١٩٨٤. وكانت المانيا الغربية اكبر سوق للعسل في تلك السنة عندما استوردت ٧٤ الف طن من الانتاج العالمي تبعتها الولايات المتحدة ب ٥٨,٦٠٠ طن ثم اليابان (حوالي ٣٣ الف طن) ثم بريطانيا (١٩,٣٠٠ طن) اما باقي الأسواق فقد استوردت من ٧٠٠ طن الى ٩٠٠٠ طن سنة ١٩٨٤.

وعلى العموم، ان كل الأسواق الرئيسة قد زادت مستوراداتها في هذه الحقبة؛ ولكن اكبر زيادة تسجلت في ثلاثة اسواق كبيرة: المانيا، الولايات المتحدة، واليابان، ولكن بلداناً اخرى بينها ايطاليا، هولندا، اسبانيا، النمسا، السعودية والدانمارك قد سجّلت نمواً غير عادي.

ومن المتوقع ان يتابع استهلاك العسل ازدياده الاضطرادي في المستقبل المنظور ولو بوتيرة أقل من السنوات الماضية. وبينما من غير المتوقع ان يزداد استهلاك العسل في المانيا وفرنسا وبلجيكا، فإن البلدان التي ستلتقي فيها قوة شرائية كبيرة بمعدل استهلاك متدني حالياً مثل اليابان او ايضاً في البلدان التي تمارس حملات دعائية للتعريف بمزايا العسل سوف يزداد فيها استهلاك العسل. كما ننتظر نمو اسواق جديدة للعسل في البلدان التي تتطور حالياً نحو التصنيع فترتفع فيها مطاليب الحياة بسبب فائض القوة الشرائية مثل السعودية ودول الخليج. لكن يمكن الاستنتاج ان الطلب على العسل الذي ابتدأ بالأزدياد منذ ١٩٧٥ قد أخذ يضعف تدريجاً اليوم. وعلى الدول النامية ان تعلم ان سوق العسل هو سوق شديد المزاحمة، التنافس فيه على اشده. والمستقبل غامض ولا يمكن التنبؤ به، ليس فقط بسبب توافر كميات عسل كبيرة وممتازة النوعية، ولكن ايضاً بسبب حاجة بعض الدول الى البيع بأي سعر كان لحاجتها الماسة الى نقد نادر. ويجب ألا ننسى ما سيكون تأثير وباء الفاروا الذي اباد نصف مناحل اوروبا وبدأ منذ شهرين يهدد مناحل الولايات المتحدة بعد ان كان متوقعاً وصوله بعد عشر سنوات.

على كل حال سيبقى مستقبل سوق العسل مرتبطاً الى حد كبير بالأزدهار العالمي والاستقرار السياسي الذين يؤثران بقوة على تموجات الأسعار والقدرة الشرائية في البلدان النامية التي تشكل اليوم نصف المستوردين وينتظر ان تزداد.

الانتاج والاسواق العالمية

كان الانتاج السنوي من العسل في العالم كله بين سنة ١٩٧٥ و١٩٨٤ يتراوح بين ٨٢٢ الف طن و٩٩٧ الف طن بحسب احصاءات منظمة الاغذية والزراعة الفاو. ويجدر التنويه ان هذه الارقام هي تقديرية لأنه لا يمكن اعطاء ارقام حقيقية مئة بالمئة.

كما ان معدل الانتاج لكل بلد كان يتغير بين سنة واخرى ولو ان الانتاج العام للمنطقة كلها لم يكن يتغير كثيراً؛ وهكذا كان موسم عسل فقير في قارة ما يعوضه موسم عسل كبير في قارة اخرى. وقد تبين ان المنتجين الكبيرين: الاتحاد السوفياتي والصين ينتجان لوحدهما اكثر من ثلث الانتاج العالمي من العسل (١٩٨٤) ويتكفل العشر اكبر منتجين بالثلثين الباقيين. اما البلدان النامية فتنتج ٤٢٥ الف طن تشكل حوالى ٣٤٪ من مجموع الإنتاج. كما يجب التنويه ان جزءاً صغيراً من هذا العسل صالح للتصدير، وعلى سبيل المثال كميات كبيرة من العسل الافريقي المنتجة ولا يصدر منها شيء.

سوق التصدير

مجموع العسل المصدّر سنة ١٩٧٥ هو بحدود ١٥٠,١٦٢ طن، بقيمة ١٢١ مليون دولار، وقد ارتفعت سنة ١٩٨٤ الى ٢٦٩,٤٠٢ طن بقيمة ٢٥٦ مليون دولار اي بزيادة ٧٩٪ من حيث الكمية و١١٢٪ من حيث القيمة. وكانت نسبة العسل المصدّر من مجموع الإنتاج سنة ١٩٧٥ ١٧,٢٪ فتنامت سنة ١٩٨٤ لغاية ٢٧٪.

كما يتبين لنا من دراسة الإحصائية ان افريقيا هي أصغر مصدّر اطلاقاً اذ لم تصدّر سنة ١٩٨٤ الا ٠,٢٪ من انتاجها بينما صدّرت اوروبا ٣١,٣٪ وهنا يجدر التنويه ان قسماً كبيراً من العسل الذي تصدّره اوروبا هو في الحقيقة إعادة تصدير لبعض ما كانت استوردته من البلدان النامية. يظهر لنا ايضاً ان اميركا الشمالية والوسطى صدّرت حوالي ٤٣٪ من انتاجها سنة ١٩٨٤ وجنوب اميركا حوالى ٥٨٪ وآسيا ٢٢٪. وكمية العسل المصدّرة من كل بلد تتأثر بعدة عوامل اهمها بالاضافة الى الطلب العالمي، صفات العسل الممتازة، معرفة السوق وخبرة التسويق.

وتصدّر الصين والمكسيك والأرجنتين ما مجموعه ٤٧,٦٪ من العسل المصدّر في العالم سنة ١٩٨٤. ويمكن اعتبار المكسيك كالمصدّر الاكبر للعسل اطلاقاً (٣٠٪) وقد اشتهرت بعسل اليوكاتان المرغوب في المانيا والولايات المتحدة وبريطانيا.

والصين، ثاني اكبر مصدر للعسل في العالم، بمعدل ١٦,٧٪ تشحن خاصة الى اليابان سوقها الأول وايضاً الى المانيا والولايات المتحدة.

اما ثالث اكبر مصدّر للعسل في العالم فهو الأرجنتين (١٠,٨٪) وكانت في بعض السنين ثاني اكبر مصدّر بعسلها ذي اللون الأبيض على الألفا الفاً والنفل الأبيض وشوك الشندب الموجود بكثرة في جبال لبنان.

وقد زاد الاتحاد السوفياتي صادراته من العسل مؤخراً فاحتل رابع مركز عالمي (٩٪)، تأتي بعده كندا، ثم كوبا ٤,٥٪، ثم أوستراليا المشهورة بعسل الكينا العنبري، ثم بلدان اوروبا الشرقية هنغاريا، رومانيا وبلغاريا.

اخيراً يجدر التنويه بالتقدم الذي أحرزته اليونان واسبانيا سواء في الاستهلاك المحلي او التصدير.■

الشركة العامة لخدمة السيارات

محطة التعاونية

دائماً في خدمتكم

بنزين

تغيير زيت وتشحيم

تصليح ومبيع دواليب جديدة ومستعملة

غسيل

كهرباء سيارات

الكولا - أول كورنيش المدينة الرياضية

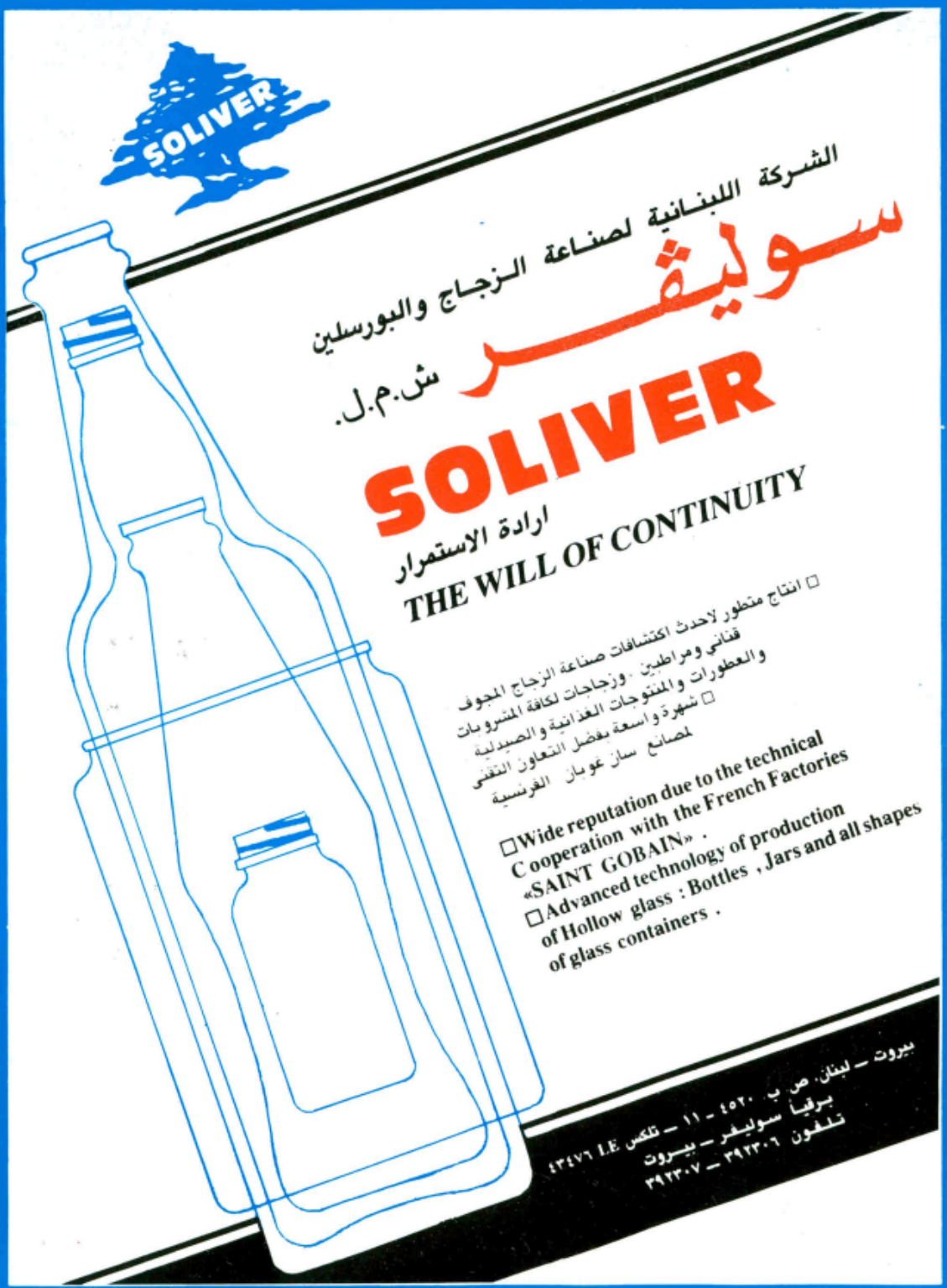
SOLIVER
الشركة اللبنانية لصناعة الزجاج والبورسلين
سوليفر
ش.م.ل.
SOLIVER
ارادة الاستمرار
THE WILL OF CONTINUITY
□ انتاج متطور لاحدث اكتشافات صناعة الزجاج المجوف
قناني ومراطبين . وزجاجات لكافة المشروبات
والعطورات والمنتوجات الغذائية و الصيدلية
□ شهرة واسعة بفضل التعاون التقني
لمصانع سان غوبان الفرنسية
□Wide reputation due to the technical
Cooperation with the French Factories
«SAINT GOBAIN» .
□Advanced technology of production
of Hollow glass : Bottles , Jars and all shapes
of glass containers .
بيروت ـ لبنان. ص ب ٤٥٢٠ ـ ١١ ـ تلكس LE ٤٣٤٧٦
برقيا سوليفر ـ بيروت
تلفون ٣٩٢٣٠٦ ـ ٣٩٢٣٠٧